

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نحو مأسسة جهود إحياء القطاع الزراعي الفلسطيني باستخدام نظام
معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

سوزان فيصل محمد أبو فرحة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نحو مأسسة جهود إحياء القطاع الزراعي الفلسطيني باستخدام نظام
معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

سوزان فيصل محمد أبو فرحة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

نحو مؤسسة جهود إحياء القطاع الزراعي الفلسطيني باستخدام نظام
معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

إعداد:

سوزان فيصل محمد أبو فرحة

بكالوريوس هندسة معمارية من جامعة بيرزيت (فلسطين)

المشرف الرئيس: د. عزام صالح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (بناء المؤسسات)
برنامج التنمية المستدامة / معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس.

1430 هـ / 2009 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

نحو مؤسسة جهود إحياء القطاع الزراعي الفلسطيني باستخدام
نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

اسم الطالبة: سوزان فيصل محمد أبو فرحة
الرقم الجامعي: 20610134

المشرف: د. عزام صالح

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2009/03/24 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: د. عزام صالح التوقيع:
- 2- ممتحنا داخليا: د. ثمين الهيجاوي التوقيع:
- 3- ممتحنا خارجيا: د. أحمد شويكة التوقيع:

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

الإهداء

إلى من كانوا سر وجودي وسعادتي وألهموني دائماً

إليكما والداي،

إلى من ملكني بحبه وحنانه وتشجيعه وكان سنداً

إليك زوجي،

إلى شعلة الأمل في حياتي وأملي

إليكما إبنائي،

إلى من كانوا دعماً لي وزرعوا البسمة

إليكم إخوتي،

إلى من منحوني كل عون بإخلاص

إليكم زملائي وزميلاتي،

إلى من مهد لي درب المعرفة بعلمه وخبرته

إليك أستاذي،

إلى كل من منحني لحظات من السعادة،

أهدي هذا البحث.

سوزان فيصل محمد أبو فرحة

إقرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

سوزان فيصل محمد أبو فرحة

التاريخ: 2009/4/15م.

الشكر والعرفان

بعد الشكر والحمد لله ألعلي القدير الذي وهبني علما نافعا ووفقني لإتمام هذه الرسالة، أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عزام صالح لم قدمه لي من عون ومساعدة ساهمت في إنجاز الرسالة فلم يبخل علي بعلمه وجهده ووقته، فله كل الشكر.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس وأخص بالذكر السادة في معهد التنمية المستدامة من إدارة وأساتذة وعاملين، كل الشكر لتوجيهاتكم وجهودكم. وكذلك كل الشكر للجنة المناقشة المتمثلة بالـ د. عزام صالح و د. ثمين الهيجاوي و د. أحمد الشويكة.

كما أتقدم بالشكر للقائمين على نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) من إدارة وطاقم عمل، للجهد والمساعدة الكبيرين الذين قدماهما لي.

وأقدم كل الاحترام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة الفلسطينية لتعاونهم البناء.

ولا بد من شكر جميع من أجريت معهم مقابلات وأفادوني بعلمهم وخبراتهم، وكذلك جميع المشاركين في المجموعات المركزة وورشات العمل المتعلقة بنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، لكم جميعا كل الشكر فلولاكم لما تم إنجاز هذه الرسالة.

كما أخص بالشكر الأستاذ مراد أبو الهيجا الذي ساعدني في تحليل النتائج إحصائيا، وكان خير عون في هذا المجال.

وأخيرا أود تقديم شكر خاص لكل زميل ساعدني معنويا وعلميا في إنجاز هذه الرسالة، وأفادني بعلمه وحسن خلفه، وأخص بالذكر الزميل مازن غنام الذي كان كريما بتقديم كل دعم وعون فشكرا له، وللجميع كل الشكر والتقدير.

سوزان فيصل محمد ابو فرحة

التعريفات

هو عبارة عن صفحة الكترونية أنشئت بمبادرة مشتركة بين وزارة الزراعة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من الحكومة الإسبانية، ومن خلالها يتم تجميع كافة المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالزراعة والمشاريع الزراعية وأية مجالات أخرى ذات صلة بها، ويتم جمع المعلومات المتعلقة بمختلف المنظمات العاملة والمشاركة في أنشطة التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، ومعلومات محدثة عن آخر التطورات في مجال الزراعة، ومعلومات عن الخبرات الفلسطينية (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور).

- نظام معلومات المشاريع الزراعية : (APIS)

هي عبارة عن خطة تظهر الاحتياجات الحقيقية للقطاع الزراعي وكيفية تلبية هذه الاحتياجات (فلسطين، وزارة التخطيط، 2005).

- خطة التنمية متوسطة المدى : للقطاع الزراعي الفلسطيني (MTDP)

هو كافة أنواع المساعدات المقدمة من الدول المانحة للأراضي الفلسطينية، سواء كانت نقدية أو عينية، أو فنية، ويشمل ذلك المنح والهبات غير المستردة والقروض بأشكالها المختلفة (القصراوي، 2007).

- التمويل الدولي :

قائمة مختصرات

• APIS : نظام معلومات المشاريع الزراعية.

• MTDP : خطة التنمية متوسطة المدى.

• PRDP : خطة الاصلاح والتنمية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية التدخلات والمشاريع الزراعية في الضفة الغربية والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، وتحديد القطاعات الفرعية الزراعية والمناطق المهمشة مع مقارنة ما نفذ من مشاريع مع الأولويات التنموية من وجهة نظر المؤسسات المعنية. بالإضافة إلى تبيان معيقات التنسيق بين المؤسسات المعنية وآليات تحسينه، وإلقاء الضوء على نظام معلومات المشاريع الزراعية وآليات استخدامه وتفعيله كأداة للتنسيق ومشاركة المعلومات الزراعية.

وبما أن للموضوع أهمية قصوى في رفع كفاءة العمل الزراعي وإحيائه، فقد تعددت وسائل جمع المعلومات، فقد استخدمت الملاحظة المباشرة عن طريق استقاء المعلومات من العاملين في القطاع الزراعي عن طريق ورشات العمل بالمشاركة، والتي شكلت مجموعات مركزة خبيرة، وكذلك استخدمت الملاحظة غير المباشرة وتم تحليل البيانات المتوفرة في نظام معلومات المشاريع الزراعية حيث تطابق هنا مجتمع الدراسة والعينة فيما يتعلق بمحافظات الضفة الغربية، واستخدمت أيضا المقابلة بحيث تم الخروج بوجهات نظر المؤسسات في الأولويات الزراعية والمناطق الأقل حظا بالمشاريع ومعيقات وآليات التنسيق بين المؤسسات، وبعدها تم تحليل البيانات إحصائيا بحيث أدخلت باستخدام نظام الـSPSS، واستخدم لاختبار الفرضيات الإحصاء الوصفي والاستنتاجي، أما تصميم البحث فأنجز باتباع المنهج الوصفي.

بلغ عدد المؤسسات المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية على مختلف أنواعها 153 مؤسسة وذلك حتى نهاية العام 2007م، أما المؤسسات التي أجريت معهم المقابلة فبلغ عددهم 104 مؤسسات، حيث كانت نسبة المؤسسات الحكومية الفلسطينية 24%، وغير الربحية الفلسطينية 38.5%، والدولية 37.5%، وكانت نسبة المقابلين من محافظة جنين 15.3%، أما محافظات نابلس وقلقيلية وطولكرم فـ13.5% ووادي الأردن (محافظة طوباس وأريحا) 23.1%، والخليل 7.7%.

أما نتائج تحليل المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م من قبل المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية، فقد أشارت إلى أن توزيع المشاريع يختلف بحسب القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة وباختلاف المناطق الجغرافية من شمال وجنوب الضفة ووادي الأردن وحتى بالنسبة للمحافظات، فمما مجموعه 312 مشروعا زراعيًا لم يحظ قطاع الخدمات المالية بأي مشروع وحظي قطاع البنية التحتية بـ0.6% من المشاريع علما أنه كان ثانيا في سلم ترتيب الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية بمتوسط 3.7 بحسب وجهة نظر العاملين في

القطاع الزراعي، وهذا يتناقض أيضا مع الخطة متوسطة المدى والتي تدع إلى التركيز على المشاريع التنموية ومنها تحسين البنية التحتية. بينما جاء بعده قطاع تنمية القطاع الخاص بـ1.3% من المشاريع. ولقد حظي قطاع إرشاد المزارعين على أعلى نسبة من المشاريع وبلغت 23.7% من المشاريع وهو من ضمن الأولويات بمتوسط 3.7، و قطاع الإنتاج النباتي والري وقطاع مصادر المياه على 18.1%، و16.8 على التوالي، وكلاهما من الأولويات بمتوسط 3.7 و4.

أما عن توزيع المشاريع بحسب الموقع الجغرافي فقد حظي جنوب الضفة بـ47.0% من المشاريع، وشمالها بـ34%، ووادي الأردن ووسط الضفة على التوالي بـ12.1% و6.9%، ولقد اختلفت نسبة توزيع كل قطاع فرعي زراعي على المناطق فمثلا حظي جنوب الضفة على 76% من مشاريع مصادر المياه، والشمال على 24% منها، ولم يحظ وسط الضفة أو وادي الأردن بأي من تلك المشاريع. كما يختلف توزيع المشاريع من حيث العدد والنوع باختلاف المحافظات، حيث حظيت جنين على 34.0% من إجمالي المشاريع الزراعية، وبيت لحم على 26.8%، والخليل على 20.3%، أما كل من سلفيت وطولكرم وأريحا فحصلوا على 1.25% منها، وقلقيلية على 2.5%.

وفيما يتعلق بسلم أولويات القطاع الزراعي في عموم الضفة الغربية، يأتي قطاع مصادر المياه أولا بمتوسط 4، ثم يليه إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم والبنية التحتية وخلق فرص العمل والإنتاج النباتي والري بمتوسط 3.7، ويأتي قطاع الحدائق المنزلية في قاع السلم بمتوسط 2.5.

أظهرت الدراسة أن العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على الاستئثار بالمشاريع وعدم التنسيق الفعال بين القطاع العام والأهلي هي حجر العثرة الأكبر أمام عملية التنسيق. وأن الاجتماعات الدورية بين الأطراف كافة والتي يتم فيها تقسيم للأدوار وتبيان لدور كل طرف هي المفتاح لبناء أوصل الثقة، ومد جسور التواصل والحصول على تنسيق فعال.

إن نظام معلومات المشاريع الزراعية أثبت أنه أداة فعالة في رفع كفاءة وفعالية التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي على اختلاف أنواعها، ومشاركة المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي ومختلف المؤسسات المحلية والدولية العاملة فيه. ورغم أن 72.9% من المقابلين أعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية، إلا أنهم لا يستخدمون النظام بشكل دوري، ويتركز استخدامهم على البحث عن مناطق مهمشة أو مشاريع مستقبلية، ويرون أن تطوير النظام يقوم على التزام المشاركين به وتحديث معلوماتهم، مع الاستمرار بعقد ورشات تعرف بالنظام وكيفية استخدامه.

Towards the institutionalization of the agricultural revitalization interventions in Palestine by using the Agricultural Projects Information System (APIS)

Abstract

The study aimed at investigating the agricultural interventions and projects in the West Bank through the working institutions in the agricultural sector for the purpose of identifying the sub-agricultural sectors and the marginal areas, by comparing the developmental priorities with the implemented projects from the perspective of the concerned institutions. Furthermore, the study addressed the main obstacles facing effective and efficient coordination between the relevant stakeholders and the mechanisms to improve it, and it shed light on the Agricultural Projects Information System and its procedure mechanisms in order to use it as a tool of coordination and information-sharing for the benefit of the agricultural sector.

Since the subject is of great importance for reviving and raising the efficiency of agricultural work, the methods of collecting data vary from the direct observation by extracting information from workers in the agricultural sector through workshops participation, which formed expert focused groups, to the use of indirect observation. The available data was analyzed through the Agricultural Projects Information System of where the study community matched the examined sample in the West Bank governorates. Another method is the interview through which data was collected from the agricultural institutions concerning their opinions on agricultural priorities, priority of areas, agricultural projects, the less fortunate regions, the obstacles and the mechanisms of coordination between institutions. At the end, the data was processed through a statistical analysis program (SPSS). The consequential and descriptive statistical methods were used to test hypotheses presented in the study. The research design followed the descriptive approach.

The number of institutions participants in the information system of the agricultural projects until 2007 is 153. The number of institutions interviewed in this study is 104 institutions divided as follow: Palestinian governmental institutions 24%, non-profit Palestinian institutions 38.5%, and 37.5% international institutions, The proportion of the governorates interviewed is as follow: Jenin governorate is 15.3%, while the governorates of Nablus, Qalqilya and Tulkarem, 13.5%, and the Jordan Valley (the governorates of Tubas and Jericho) 23.1%, and Hebron 7.7%.

The results of the analysis of agricultural projects carried out during the year 2007 by those institutions, and entered into the Agricultural Projects Information System, indicated that the distribution of projects varies according to different agricultural sub-sectors and the different geographic regions of the north and south of the West Bank and Jordan Valley, and even for the governorates. From a total of 312 agricultural projects, the financial services sector has not obtained any project, whereas, and the infrastructure sector obtained 0.6% of the projects, noting that it comes in the second place on the list of priorities of the agricultural sub-sectors within an average of 3.7, according to the point of view of workers in the agricultural sector. This contrasts with the medium-term plan, which focuses on development projects, including improvement of infrastructure. Followed by the development of the private sector at 1.3% of the projects. The farmers orientation sector (one of the priorities with an average of 3.7) received the highest proportion of the projects amounted to 23.7%. The vegetable production sector and irrigation and water resources

sector obtained up to 18.1%, and 16.8% respectively (both are priorities of an average of 3.7 and 4).

As for the distribution of projects by geographical location, the South of the West Bank has given 47.0% of the total of the projects, the north of West Bank 34%, and the Jordan Valley and the Central of the West Bank, respectively, 12.1% and 6.9%. The proportion of Agricultural sub-sector distribution differs from one area to another. For example, the south of the West Bank obtained 76% of water resources projects, compared with 24% for the North. The Central part of the West Bank and the Jordan Valley did not receive any of those projects. Moreover, according to the governorates, the projects vary in terms of number and type. Jenin Governorate obtained a 34.0% of agricultural projects total, 26.8% to Bethlehem and 20.3% to Hebron, all Salfit, Tulkarem and Jericho obtained 1.25% and 2.5% to Qalqilya.

With regard to the priorities of the agricultural sector in the West Bank, the water resources sector is of an average of 4, followed by farmers' orientation and capacity building, infrastructure, job creation and production, irrigation, plant with an average of 3.7, and the home gardens sector at the bottom of an average 2.5.

The coordination between the institutions is the foundation to cover the development needs of the agricultural sub-sectors, without duplication of work or neglect of some regions and sectors, the study showed that the competitive relationship between the institutions of the civil society on obtaining the projects and the ineffective coordination between the public and the civil society institutions is the biggest stumbling block to the coordination process. A periodic meeting between all the parties, with role division and demonstration is the key to build confidence, and to extend bridges of communication and access to effective coordination.

The Agricultural Projects Information System has proved to be an effective tool in raising the efficiency and effectiveness of coordination between the institutions working on the agricultural sector, all kinds, and share information relating to the agricultural sector and the various local and international institutions working in it.

Although 72.9% of the interviewed are members of APIS, but they do not use the system regularly, and their use is concentrated on the search for areas of future projects or marginalized, and they see that the development of the system based on the commitment of the participants and to update their information, through holding workshops on knowing the system and how to use it.

الفصل الأول

خلفية البحث

1.1 المقدمة

عند الحديث عن التنمية المستدامة فإن الحديث يكون عن كيفية إعداد خطة لاستغلال الموارد المتاحة بحيث تتحقق حاجات الأجيال الراهنة مع عدم التأثير في حاجات الأجيال القادمة، بل المحافظة على الموارد الطبيعية وزيادتها، وبالتالي تحقيق التوازن بين التنمية وصيانة البيئة (موسشيت، 2000). والاهتمام بالتنمية الريفية بشكل خاص يأتي لكون الريف مصدر للموارد الطبيعية ومكمن للكثير من المشاكل التي تحتاج إلى خطط تنموية للتغلب عليها. وبما أن الزراعة هي الوظيفة الأساسية لمعظم سكان الريف، ولا تنمية بلا زراعة، فمن الضروري التركيز على المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة.

ففي فلسطين ساهمت الزراعة بـ 7% من إجمالي الدخل القومي عام 2006م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006)، ولقد كانت مساهمتها أكبر في السنوات السابقة حيث كانت تصل إلى 13% من إجمالي الدخل القومي، وقد استوعب قطاع الزراعة أكثر من 136000 عامل عام 1995م وهو ما يشكل 13% من القوى العاملة في فلسطين، وزادت النسبة لتصل إلى 18% في العام 2006م. وهنا نلاحظ مدى الزيادة في العاملين في القطاع الزراعي مع مرور الأعوام وبالمقابل انخفاض مساهمة القطاع في الدخل القومي.

ومن السابق ذكره برزت حاجة كبيرة إلى تنسيق الجهود الزراعية بحيث يتم الحصول على أفضل نتيجة. فرغم العدد الكبير من المؤسسات الداعمة للقطاع الزراعي وتعدد مؤسسات المجتمع المدني

والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات المانحة العاملة في القطاع الزراعي، إلا أن المردود قليل ولا يتناسب مع عدد المشاريع المنفذة والأموال المستهلكة في تنمية القطاع الزراعي، وبمنظرة متفحصة يمكن القول أن غياب نظام معلومات شامل لجميع ما يختص بالقطاع الزراعي من نوع المشاريع المنفذة وموقعها وجهة التمويل والخطط التنموية وغيرها، له أكبر الأثر في ضعفة وضع القطاع الزراعي والتخطيط السليم للنهوض به، وذلك لعدم تظافر الجهود بشكل كاف.

ومن هنا جاءت أهمية توفر نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، والذي هو مبادرة مشتركة بين وزارة الزراعة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من الحكومة الإسبانية، ومن خلال نظام معلومات المشاريع الزراعية يتم تجميع كافة المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالزراعة والمشاريع الزراعية والأمن الغذائي وأية مجالات أخرى ذات صلة، ويتم جمع المعلومات المتعلقة بمختلف المنظمات العاملة والمشاركة في أنشطة التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، ومعلومات محدثة عن آخر التطورات في مجال الزراعة، ومعلومات عن الخبرات الفلسطينية (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور). فنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) يهدف أساساً لتوفير وتقديم معلومات شاملة عن القطاع الزراعي بحيث يتم تفادي ازدواجية الجهود ويتم تعزيز التنسيق في القطاع الزراعي، بحيث تشكل أداة مثلى لتنسيق آلية العمل ومعرفة وضع الخطط المستقبلية الواقعية لارتكازها على بيانات ومعلومات سليمة ومحدثة.

إن نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) هو تجربة حديثة وفريدة في مجال الزراعة وفي باقي المجالات الحيوية، ويعد سابقة من الممكن إن استغلت جيداً أن تساعد في النهوض بالقطاع الزراعي، بحيث تنسق الجهود المختلفة ويتم توزيع المشاريع على المناطق المختلفة وتلبي حاجات المجتمعات المحلية، فيصبح ما يتلقى من المانحين والمؤسسات كافة أكثر قرباً للواقع الفلسطيني وأكثر عدالة، بالإضافة إلى تسهيل عملية التخطيط لتطوير القطاع الزراعي وزيادة المردود الاقتصادي من هذا القطاع الحيوي.

ففي السنوات الأخيرة كان هناك الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية، والتي قامت وتقوم بتنفيذ عدداً كبيراً جداً من المشاريع الاغاثية وطويلة المدى (التنموية) في القطاع الزراعي الفلسطيني على اختلاف مناطبه، فقد زاد عدد المشاريع التي تم تنفيذها من قبل تلك المؤسسات في الفترة 2005-2008م عن 360 مشروعاً في شتى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.1 مشكلة الدراسة

الحديث عن القطاع الزراعي ليس وليد اللحظة فالمهنة الأساسية للفلسطينيين منذ قديم الزمان هي الزراعة، ومع التقدم في بنية المجتمع وتعدد أنواع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، وما تمر به المنطقة من سياسات مختلفة تؤثر في جميع القطاعات الحيوية خاصة القطاع الزراعي، كان لا بد من إيجاد نظام معلومات للمشاريع الزراعية، بحيث يتم تنسيق الجهود العاملة في هذا القطاع وتلبي احتياجات مختلف المناطق دون حدوث ازدواجية في العمل أو فجوة في مناطق ملحة الحاجة، ومن هنا ولدت فكرة نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS).

فإنظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وازدياد حدة الفقر وانعدام الأمن لدى معظم فئات الشعب الفلسطيني وخاصة في الريف، حيث يشكل القطاع الزراعي العصب الاقتصادي الأول، ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة في القطاع الزراعي من قبل عدد كبير من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية، الأمر الذي أدى إلى وجود عدد كبير جدا من البرامج والمشاريع التي تستهدف إحياء القطاع الزراعي.

وقد أدى العدد الكبير لتلك المشاريع والبرامج وتنوعها الواسع من حيث الأهداف والفئات المستهدفة وطرق التخطيط والتنفيذ، إلى نشوء حاجة ملحة لوجود آليات فعالة للتنسيق والتشبيك ما بين كافة المؤسسات المعنية على كافة المستويات، من أجل ضمان الحد الأمثل من الفعالية لتلك المشاريع بما يتوافق مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للقطاع الزراعي، وكذلك الاحتياجات الحقيقية للتجمعات المحلية المستهدفة.

ومن هنا جاءت فكرة تفعيل نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبدعم من الحكومة الاسبانية، والذي يستخدم كأداة تنسيق ومشاركة معلومات من قبل كافة المؤسسات المعنية بالإضافة إلى الجهات المانحة. ونظرا لعدم وجود أي دراسة علمية تتطرق إلى واقع آليات وآفاق تفعيل التنسيق ما بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني، وكذلك مدى تلبية جهود تلك المؤسسات للاحتياجات المحلية على مستوى التجمعات والمواقع، جاءت الدراسة الحالية للإجابة على المشكلة البحثية التالية:

ما هي طبيعة التدخلات والمشاريع الزراعية التي يتم تنفيذها في الضفة الغربية، ومدى تلبيتها للاحتياجات المحلية من وجهة نظر المؤسسات المعنية، كذلك ما هي القطاعات الزراعية والمناطق

الجغرافية ذات الأولوية، وأهم المعوقات والآليات للوصول إلى تنسيق فعال ما بين المؤسسات الزراعية المعنية، إضافة إلى إلقاء الضوء على نظام معلومات المشاريع الزراعية وآليات استخدامه وتفعيله كأداة لتنسيق التدخلات والمشاريع في القطاع الزراعي.

3.1 مبررات الدراسة

إن الدراسة ترجمة للواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وما يعانيه في محاولته النهوض باقتصاده، فالزراعة تعد من أهم القطاعات التي يعمل فيها الفلسطينيون ويعتاشون منها، فالدراسة تركز على أهمية جمع المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي، وتوفيرها لكل المهتمين والعاملين في هذا القطاع، بحيث تتضافر الجهود وتتسق، فتوفر نظام للمعلومات المتعلقة بالزراعة سيساهم إيجاباً في تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تحسين الاقتصاد الفلسطيني. ومن هنا يمكن تلخيص مبررات الدراسة بالآتي:

1. أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، مع التركيز على أهمية مأسسته وتنسيقه.
2. صعوبة التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي لضخامة عدد تلك المؤسسات وتنوعها بين مؤسسات حكومية وأخرى خاصة، بالإضافة إلى شريحة كبيرة من المؤسسات غير الربحية سواء المحلية أو الدولية.
3. ازدواجية العمل من قبل المؤسسات المختلفة العاملة في القطاع الزراعي لعدم توفر المعلومات المتعلقة بهذا القطاع.
4. تركيز عمل المؤسسات في مناطق جغرافية دون غيرها رغم الحاجة في مناطق أخرى، وذلك على أثر الفجوة الناتجة من نقص وشح المعلومات.
5. عدم تغطية جميع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة، لعدم توفر المعلومات الضرورية والمحددة للاحتياجات الملحة.
6. عدم توفر دراسات حول أهمية توفر نظام لمعلومات المشاريع الزراعية، وما الفرق الذي سيحدثه توفر مثل هذا النظام إذا ما وُظف بالشكل السليم.

4.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

1. إلقاء الضوء على ماهية التدخلات والمشاريع الزراعية في الضفة الغربية والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
2. تحديد القطاعات والمناطق المهمشة والتي لم يتم تقديم مساعدات كافية لها من وجهة نظر المؤسسات المعنية.
3. تبيان الوضع الراهن لمختلف القطاعات المتعلقة بالزراعة والحاجات الملحة، كالحاجة إلى تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات والقطاعات العاملة في الزراعة مثلاً.
4. تحديد أولويات الدعم المطلوب من وجهة نظر المؤسسات المعنية لمختلف المناطق الجغرافية وضمن القطاعات الفرعية الزراعية التالية:

(1) ارشاد المزارعين وبناء قدراتهم.

(2) خدمات مالية.

(3) بنية تحتية.

(4) بناء مؤسسة.

(5) خلق فرص عمل.

(6) استعمال اراضي.

(7) انتاج الثروة الحيوانية.

(8) أدوات واليات.

(9) الانتاج النباتي والري.

(10) تنمية القطاع الخاص.

(11) ابحاث ودراسات تحدد احتياجات وتخطيط.

(12) مصادر المياه.

(13) حدائق منزلية.

5. إلقاء الضوء على أهم المعوقات والآليات للوصول إلى تنسيق فعال ما بين المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي في الضفة الغربية.
6. إلقاء الضوء على نظام معلومات المشاريع الزراعية وآليات استخدامه وتفعيله كأداة للتنسيق ومشاركة المعلومات الزراعية.

لتحقيق أهداف الدراسة السابقة الذكر لا بد من طرح عدد من الأسئلة، من خلال الاجابة عليها تتحقق أهداف الدراسة، وبالتالي سيتم التطرق لأسئلة الدراسة.

5.1 أسئلة الدراسة

تتلخص أسئلة الدراسة بالآتي:

1. ما هن المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين؟
2. ما هي طبيعة المشاريع الزراعية التي يتم تنفيذها في الأراضي الفلسطينية؟
3. ما القطاعات الفرعية الزراعية الأقل حظا من حيث المشاريع الزراعية مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع؟
4. ما المناطق الجغرافية الأقل حظا من حيث المشاريع الزراعية مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع؟
5. ما هي معوقات التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين؟
6. كيف يمكن الحصول على مستوى من التنسيق الفعال بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين؟
7. ما هو نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) وآليات استخدامه وتفعيله في تحقيق تنسيق فعال بين مختلف المؤسسات؟ وكيف يمكن تعزيز هذا الدور؟

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة هي إن التدخلات والمشاريع الزراعية التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسات المحلية والدولية في الضفة الغربية لا تلبي بشكل كاف الاحتياجات الحقيقية للتجمعات المحلية، وإن التنسيق والتعاون ما بين تلك المؤسسات غير كاف ويمكن تحسينه والتغلب على العقبات التي تعترضه، وإن نظام معلومات المشاريع الزراعية هو أداة فاعلة لتنسيق الجهود ومشاركة المعلومات الزراعية إذا ما تم استخدامه وتفعيله بشكل جيد.

أما الفرضيات العامة فهي:

1. ليس هناك أي قطاعات أقل حظا من حيث المشاريع الزراعية مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع.
2. لا يوجد مناطق جغرافية أقل حظا من حيث المشاريع الزراعية مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع.

3. لا تحتاج القطاعات الفرعية الزراعية إلى تنسيق أفضل فيما بينها.
4. لا يوجد تنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين.
5. لا يمكن الحصول على مستوى من التنسيق الفعال بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين.
6. لا يوجد دور لنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) في تحقيق تنسيق فعال بين مختلف المؤسسات.

والفرضيات الإحصائية هي:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) من حيث:

1. تحديد أولويات القطاعات الزراعية.
2. تحديد معايير التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
3. تحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
4. استخدام المؤسسات لنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS).
5. تحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

وتبعاً للمتغيرات المستقلة التالية:

- المحافظة.
- الموقع الجغرافي (شمال الضفة ووادي الأردن وجنوب الضفة ممثلة بمنطقة الخليل).
- طبيعة المؤسسة (حكومية، غير ربحية أو دولية).

7.1 حدود مشكلة الدراسة

لكي تكتمل الدراسة لا بد من توضيح حدود مشكلة البحث المكانية والزمنية.

1.7.1. حدود مشكلة البحث المكانية:

إن البحث يتحدث عن القطاع الزراعي في فلسطين ونظرا لأهمية موضوع الدراسة، ومع توفر المعلومات حول مشاريع القطاع الزراعي في الضفة وغزة، فإن الدراسة ستكون شاملة للضفة الغربية ولن يتم الخوض في قطاع غزة نظرا للظروف السياسية والتي يصعب معها التواصل والوصول للمؤسسات العاملة في القطاع، أما ورشات العمل فقد تم عقدها في مناطق شمال الضفة ووادي الأردن بالضفة الغربية والخليل فقط، وبالتالي فإن التحليل للمعطيات المتعلقة بوجهات نظر المؤسسات المعنية بالنسبة للمحافظات سيضم محافظات جنين، سلفيت، نابلس، طولكرم، قلقيلية، وادي الأردن (طوباس وأريحا)، والخليل.

2.7.1. حدود مشكلة البحث الزمنية:

سوف تشمل الدراسة على جميع المشاريع التي تم تنفيذها مع بداية عام 2006م، مع تحديث لمختلف المشاريع المنفذة من قبل المؤسسات المختلفة ضمن نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) وحتى نهاية العام 2007م.

8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

إن محددات الدراسة تتلخص بالتالي:

1. عدم التزام بعض المؤسسات بتحديث معلوماتها في نظام معلومات المشاريع الزراعية، أو عدم تعبئتها بالشكل السليم، مما لم يتيح المجال لإدخال مشاريع العام 2008 ضمن الدراسة.
2. موضوعية الإجابة من قبل بعض المؤسسات، والتي تم التغلب على جزء منها من خلال المقابلة.
3. عدم القدرة على عقد ورشات العمل في بعض المحافظات، مع عدم مشاركة بعض المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية في الورشات المنعقدة مما لم يتيح المجال إلى التواصل معهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 نبذة عن الضفة الغربية وقطاع غزة

تصتبع كل دراسة بالموقع الذي تنفذ فيه وهنا الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا لا بد من التعرف بإيجاز على الضفة الغربية وقطاع غزة.

1.1.2. مقدمة:

الضفة الغربية وقطاع غزة هما امتداد لفلسطين التاريخية والتي مرت بالكثير من العصور والحقب التاريخية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم، ولا شك أن موقعها الجغرافي قد لعب دورا كبيرا في رسم الأحداث التاريخية التي اجتازتها (يحيى، 2000)، تمتاز فلسطين بكونها مهدا للسديانات الثلاث، ورغم صغر رقعتها ففيها تنوع تضاريسي ومناخي كبيرين ارتسم فوقهم تاريخ زاخر.

2.1.2. الموقع والمحافظات:

تقع فلسطين بين خطي طول 34.15° و 35.40° وبين دائرتي عرض 29.30° و 33.15° شمالا (ح. صالح، 1984)، وتتشكل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية من رقتين جغرافيتين منفصلتين هما قطاع غزة وتبلغ مساحته 365 كم² (أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"، 2002)، ويقسم

إلى خمس محافظات هي: غزة، دير البلح، خان يونس، رفح وشمال غزة، ويبلغ عدد السكان 1387276 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

أما الرقعة الثانية فهي الضفة الغربية والتي تبلغ 5856 كم² (أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"، 2002)، وتتشكل من إحدى عشر محافظة هي: جنين، طوباس، نابلس، سلفيت، طولكرم، قلقيلية، أريحا، رام الله والبيرة، القدس، بيت لحم والخليل (شكل 1.2)، في حين يبلغ تعداد سكانها 2274929 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).



شكل 1.2: خارطة الضفة الغربية وقطاع غزة (أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"، 2002).

3.1.2. السكان والنشاط الاقتصادي:

إن النشاط الاقتصادي لفلسطين يتنوع ويختلف من منطقة إلى أخرى وتبعاً لمناطق السكن حيث يعملون بالزراعة والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة، ومعظم الفلسطينيين الذين يعيشون في القرى يعتاشون بالعمل في الزراعة وتربية الحيوانات على اختلاف أنواعها، ونشاطهم الزراعي يتذبذب زيادة ونقصاناً نتيجة للظروف السياسية التي يمرون فيها، وتأثراً بالسياسات المحيطة بهم (عبد الرزاق، والزعغوري، 1992).

حيث من الملاحظ زيادة عدد العاملين بالزراعة بعد إغلاق باب العمل في إسرائيل، ومنع شريحة كبيرة من العمال من الوصول لأماكن عملهم وبالتالي تحولهم إلى نسبة بطالة عالية، مما دفعهم إلى البحث عن مصدر رزق، فكانت الزراعة هي إحدى الأبواب التي تم طرقها. ومع استمرار الانتفاضة وظهور مشاكل كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، ومع موجة المؤسسات المقدمة للمساعدات والمركزة على المشاريع الزراعية زاد الاهتمام والعمل بالقطاع الزراعي على اختلاف قطاعاته، لتأمين القوت للفلسطينيين وخلق فرص عمل وزيادة مساهمة القطاع الزراعي بالدخل القومي، ولا شك أن الاستقلال والتخلص من التبعية الإسرائيلية كان من الأسباب الرئيسية للاهتمام بالقطاع الزراعي.

4.1.2. التضاريس والأقاليم الزراعية:

إن التضاريس الطبيعية والمناخ بالإضافة إلى نوع التربة وأنظمة الزراعة والري المتبعة في منطقة ما تحدد الأقاليم الزراعية لهذه المنطقة، وبما أن البحث يختص بمأسسة القطاع الزراعي فلا بد من ذكر الأقاليم الزراعية التي تمتاز بها فلسطين.

حيث يمكن تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خمسة أقاليم زراعية متناسبة مع تنوع التضاريس والمناخ، وهذه الأقاليم هي (فلسطين، وزارة الزراعة، 2001):

1. منطقة وادي الأردن: تقع تحت سطح البحر ومعدل الأمطار فيها 200 ملم، وتتمتع بمناخ شبه استوائي وتربه شبه رملية تعاني من الملوحة، وتعد الخضروات والعنب من أهم المحاصيل.

2. منطقة المنحدرات الشرقية: منطقة انتقالية ما بين مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، يصل مستوى الأمطار ما بين 150-300 ملم، والنشاط الاقتصادي الرئيسي هو رعي الماشية.
3. منطقة المرتفعات الوسطى: تتميز بوجود جبال تتراوح ما بين 400-1020م فوق سطح البحر، ويتراوح معدل الأمطار ما بين 300-600 ملم، وتعتمد الزراعة على الأمطار.
4. المنطقة شبه الساحلية: هي أصغر المناطق ويبلغ ارتفاعها فوق سطح البحر من 100-300م فوق سطح البحر، تتراوح الأمطار بين 400-700 ملم.
5. السهل الساحلي: يقع السهل الساحلي في قطاع غزة ويتراوح مستوى الأمطار من 200-400 ملم، وأهم المحاصيل الزراعية التوت الأرضي والأزهار والحمضيات والبلح والجوافة.

2.2 الزراعة

الزراعة من أساسيات التنمية لذا يجب التركيز على مفاهيمها وواقعها في فلسطين، كما من الضروري التطرق لمعيقات نموها وتطورها.

1.2.2 مفهوم الزراعة والإنتاجية الزراعية:

يظهر مفهوم الزراعة كما يسرده الطنوبي بالآتي (الطنوبي، 1996، ص15):

"يتباين مفهوم كلمة الزراعة تباينا شديدا، فقد يقصد بها الحرث أو الغرس أو العزيق وغير ذلك من العمليات الإنتاجية الزراعية، وقد يقصد بها إنتاج الزروع النباتية والحيوانية المختلفة. وأما أساليبها فهي الأساليب التكنولوجية الزراعية أي مجموعة المعارف الفيزيائية والكيميائية والهندسية وغيرها المتعلقة بوسائل وأساليب تحويل الموارد البشرية الزراعية وغير البشرية إلى سلع وخدمات زراعية، فالزراعة هي صناعة إنتاج الزروع النباتية والحيوانية."

إن الزراعة فرع من فروع النشاط الاقتصادي لأي دولة، ويتبع تقدم الدولة تقدم القطاع الزراعي فيها، فيمكن تصنيف القطاع الزراعي إلى زراعة متقدمة أو زراعة تقليدية (متخلفة) أو نامية تبعا لمدى كفايتها للسكان وإنتاجية القطاع الزراعي ونوع المنتجات المنتجة وكذلك الأساليب المستخدمة ومدى تطورهما وغيرها (الطنوبي، 1996).

وبما أن لفظ الإنتاجية الزراعية قد ورد في السياق فلا بد من توضيح أن الكفاءة الإنتاجية الزراعية التي يسعى إلى تحقيقها تعرف بـ " استخدام عناصر الإنتاج أو المدخلات من ارض وعمل ورأس مال وتنظيم بنسب تحقق أقصى ربح ممكن من إنتاج السلع الزراعية." (الطنوبي، 1996، ص43)، فزيادة الإنتاجية مسعى ومطلب لكل دولة بحيث أنها تبين وتؤثر بشكل كبير في معدل التنمية، وارتفاع مستوى المعيشة، وتحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى السيطرة على التضخم والقضاء على البطالة. فزيادة الإنتاجية تعطي الدولة مقدر أكبر على المنافسة في الأسواق الخارجية والحصول على العملات الصعبة وما ينعكس من ذلك على الاقتصاد عموماً.

ومن هذا يمكن القول أن الزراعة هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، وهي الصناعة الرئيسية في العديد من الدول النامية، لكونها تمد كافة القطاعات الأخرى بالمواد الغذائية والأولية، وتمثل جانبا رئيسيا في صادرات هذه الدول ومحصلتها من العملات، لذلك فالنهوض بالإنتاج الزراعي هو في حد ذاته نهوض بمعدلات التنمية وتحقيق أهدافها (الطنوبي، 1996).

2.2.2. الزراعة في فلسطين:

أن الزراعة في فلسطين كانت وما زالت موروثا تاريخيا قيما ومصدرا اقتصاديا متميزا. ففلسطين موطن استئناس الزراعة ومنها انطلقت الحضارة الزراعية إلى العالم اجمع غير أن التزايد السكاني ومحدودية الأراضي والمياه نتيجة للممارسات الإحتلالية حالت دون مواكبة القطاع الزراعي للتطور الذي شهده العالم، فالتطور الزراعي يعتمد بالأساس على توفر الأرض والمياه كعناصر إنتاج رئيسية مع وجود التقنيات الحديثة التي تلعب دورا رئيسيا في رفع معدلات الإنتاج ودخل المزارع (إسحاق، وهريمات، 2001).

فالاحتلال الاسرائيلي استهدف القطاع الزراعي الفلسطيني ومنعه من التطور بهدف فصل الإنسان الفلسطيني عن أرضه باعتبار أن الأرض هي أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وظهر ذلك جليا في المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي والتي تفاوتت من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ومصدر أساسي للعمالة والدخل، ماضيا وحتى ما قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلى مساهمة عادية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حاليا حيث تقلصت المساحة من فلسطين الطبيعية إلى مناطق محدودة من الضفة الغربية وقطاع غزة (إسحاق، وهريمات، 2001). ولقد واجهت الزراعة الكثير من المعوقات بسبب الاحتلال، وسيتم فيما يلي التطرق للواقع الزراعي الفلسطيني، والمعوقات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

1.2.2.2. واقع ومعطيات الزراعة الفلسطينية:

وتقدر مساهمة القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يقرب من 7% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2005، ومن المعروف أن القطاع الزراعي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى دوره في خلق فرص العمل الدائمة والمؤقتة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية حوالي 6221 كم² (أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"، 2002)، بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2005/2004 حوالي 1,833 ألف دونم، منها 90.8% في الضفة الغربية و 9.2% في قطاع غزة، وتشكل المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث تبلغ 62.6%، فيما تبلغ المساحة المزروعة بالخضروات والمحاصيل الحقلية 9.8% و 27.6% على التوالي. بينما بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2005/2004 حوالي 408 ملايين دولار أمريكي منها 89.0% للإنتاج النباتي موزعة بنسبة 66.3% في الضفة الغربية و 33.7% في قطاع غزة، أما مساهمة الإنتاج الحيواني من إجمالي القيمة المضافة فقد بلغت 11.0% موزعة بنسبة 59.3% في الضفة الغربية و 40.7% في قطاع غزة، ومن الجدير بالذكر أن محافظات جنين ورفح والخليل أكثر المحافظات مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

2.2.2.2. المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني من عدد من المشكلات الرئيسية والتي تحد من قدرته على التطور والنمو، وتؤثر في مساهمته في الاقتصاد القومي، ويمكن إجمال هذه المشاكل والصعوبات بالآتي (بكدار، 2007) (إسحاق، وهريمات، 2001):

1. الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والمتمثلة ببناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي والاستحواذ على مصادر المياه، بالإضافة إلى منع حركة السلع والبضائع والتحكم بالمعابر، مع فرض القيود على التجارة الخارجية، ومنع الصيادين من الصيد في غزة.

2. محدودية الموارد الطبيعية والبيئية، وذلك بمحدودية الأرض والمياه، انجراف وتدهور التربة، سوء استخدام الكيماويات الزراعية، تدهور نوعية المياه المتاحة، تدهور الغطاء النباتي، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
3. المعوقات الفنية، ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، قلة إمكانيات جهاز الإرشاد والخدمات البيطرية، وضعف قطاع التسويق والتصنيع الزراعي والغذائي، إضافة لضعف البيانات الزراعية المتوفرة وضعف القدرات الفنية وضعف البحث العلمي بمقوماته الفنية والتكنولوجية.
4. المعوقات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ويندرج ضمنها صغر وتشتت الحيازات الزراعية، قلة العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة، مع عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي وضعف العمل الجماعي والتعاوني.
5. المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعات الزراعية، مثل عدم موائمة القوانين والتشريعات المتوارثة عن الاحتلال، عدم وجود نظام للتأمين الصحي والتعويض ضد الكوارث الطبيعية والتضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف القدرات.

3.2.2. القطاع الزراعي كداعم لعملية التنمية:

قبل الحديث عن دور القطاع الزراعي في التنمية لا بد من التطرق لمفهوم التنمية، حيث يستخدم مصطلح التنمية الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة، فالتخطيط في عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية الحرة هو القاعدة الأساسية. ويشرف على تنفيذ خطط التنمية وبرامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية بحيث تتعاون جميع الهيئات والمؤسسات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتربوية والصحية بغية توجيه هذه الجهود بأساليب حديثة ومتقدمة للوصول إلى خدمة الجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية المستهدفة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001).

وعملية التنمية تتضمن جانبين أساسيين هما (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001):

1. الجانب الاقتصادي: وذلك بمعنى أن برامج التنمية يجب أن تهدف إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد، أي أن هذا الجانب يعني أو ما

يعني ببرامج التنمية الاقتصادية من ناحية الأسس التي تعتمد عليها والأساليب التي تمارسها والمقاييس التي تتخذها معيارا للرفاهية.

2. الجانب الاجتماعي: ويهتم هذا الجانب بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهو في ذلك يؤمن بأن تحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والسياسية سوف يرفع بالتالي من وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع الشاملة.

وعند الحديث عن التنمية لا بد من التطرق إلى أهمية تنمية الموارد البشرية والتي تعنى بتوفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، بحيث يتم توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها (مطوع، 2002).

إن استراتيجيات التنمية عديدة، سواء كان التركيز على الجانب الاقتصادي لإحداث تنمية اقتصادية، أو الجانب الاجتماعي لإحداث تنمية اجتماعية أو حتى الجانب البشري لإحداث تنمية بشرية تقود عملية التنمية، وأيا كان الجانب الذي يتم التركيز عليه فإنه يؤثر في الجوانب الأخرى للتنمية ويساعد في تسريع عجلة التنمية.

ومن السابق يمكن القول أن الاهتمام بالقطاع الزراعي وتنميته أحد استراتيجيات التنمية ومن خلالها يتم التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أساسي، ويتبع ذلك إحداث تنمية اجتماعية وشاملة، والاهتمام بالقطاع الزراعي لأجل إحداث التنمية يأتي من كبر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي في معظم الدول النامية، إضافة إلى استيعابه للجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، مع اعتماد معظم السكان عليه (خلف، 2006). ويمكن تبيان أهمية ودور القطاع الزراعي في التنمية بالآتي (خلف، 2006):

1. الزراعة توفر التمويل اللازم لعملية التنمية، فهي توفر التمويل للتنمية الصناعية بشكل خاص من خلال توفير المواد الخام والعملات وزيادة الطلب على الإنتاج وبالتالي تحرك وتيرة التنمية الشاملة.

2. توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أن التجارب التاريخية أثبتت أن الأيدي العاملة في الزراعة والتي تساعد في إحداث التنمية بعملها في القطاع الزراعي تتناقص وتتحوّل لتساهم في تنمية القطاعات الأخرى بعد ذلك.

3. من خلال زيادة الدخل الزراعي يزيد الطلب على الإنتاج الصناعي، وبالتالي يتم خلق السوق للسلع والمنتجات الصناعية، فيتم دعم التنمية الصناعية.
4. توفير الموارد الغذائية للقطاعات المختلفة، مع تحقيق الأمن الغذائي للسكان.
5. توفير العملات الأجنبية الضرورية لاستيراد مستلزمات التنمية، ورفع نسبة الصادرات لسد عجز موازين المدفوعات وتعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لمصلحة الدولة.
6. تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.
7. رفع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي رفع معدل النمو الإجمالي للدولة.

3.2 دور الدولة في عملية التنمية

لعبت وتلعب الدولة دوراً متميزاً في إحداث عملية التنمية وإطلاقها، وهذا الدور يختلف في مداه وطبيعته من دولة لأخرى بحسب نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها، والظروف والأوضاع التي تعيشها، فالدولة ذات النظام الاشتراكي تختلف في تعاطيها مع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عنها في الدول الرأسمالية (خلف، 2006).

وبما أن الحديث عن فلسطين والتي تعد من ضمن دول العالم الثالث، وقد ابتليت بالاحتلال منذ أمد مما أثر وما زال يؤثر في قطاعاتها كافة، فلا بد من تدخل واضح وكبير من قبل الدولة لتحقيق التنمية، وذلك من خلال القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها بالشكل الذي يمكن من القيام بالأعباء الكبيرة التي يتطلبها القيام بعملية سريعة وفعالة، نظراً لأن عملية التنمية تتضمن إجراء تغييرات واسعة وجذرية في الجوانب المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها (خلف، 2006).

وكون الدولة في فلسطين فتية ومؤسساتها تعد في طور البناء والتطوير والتغيير فهي تعاني أكثر من غيرها وتتأثر بعوامل مختلفة، سواء داخلية أو خارجية، فالعيش ضمن عالم متغير باستمرار تغزوه المعلوماتية، وتختلف متطلباته باطراد، ناهيك عن البيئة الداخلية المرافقة بالتغيير للبيئة الخارجية للدولة جعل من الضروري والملح عمل مؤسسات القطاع العام مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي ومختلف المؤسسات بكفاءة وفاعلية عالية، للعمل من أجل تحقيق التنمية (السيد، 2007).

ولا بد من القول أن المؤسسات الفلسطينية الحكومية تعمل على توفير الجو المناسب لإحداث عملية التنمية، بحيث تعمل على توفير القاعدة الضرورية للعمل سواء من خلال توفير البيانات الضرورية

والإحصائية والتي تعد أساسية للارتقاء بالعملية التنموية (أبو فرحة، ربيع 2007)، وكذلك تقارير رصد الواقع كتقرير التنمية البشرية الذي تتعاون في كتابته مع الجامعات وبعض المؤسسات الأخرى (جامعة بيرزيت، 2005)، أو من خلال وضع الخطط القصيرة والطويلة المدى والتي تتغير وفق متطلبات الواقع وترسم السياسات العامة والخطوط العريضة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد العمل وتحقيق الأهداف المرجوة.

إن توحيد قاعدة العمل يعد من ضروريات العمل في المنظمات الحديثة، فالعمل ضمن ظروف بيئية وتقنية متغيرة بشكل مستمر وسريع يجعل هناك تداخل بين عمل القطاع العام وغير العام سواء الخاص أو الأهلي وغيره، بحيث تصبح الشراكة والتنسيق بين مختلف المؤسسات من ضروريات العمل والارتقاء (السيد، 2007)، وهنا يأتي دور آخر مهم للدولة في عملية التنمية ويتلخص بالتنسيق العمل مع المؤسسات غير الحكومية بكافة أشكالها وتوحيد قاعدة العمل لتحقيق الأهداف.

4.2 طبيعة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين

تعد المأسسة سلاحاً إدارياً عسكياً حضارياً استراتيجياً متقدماً ومنقطع النظير، وهو من ضروريات نجاح المؤسسات، وإذا لم يتمكن البعض من التجسيد المتكامل للمأسسة في مؤسسته أو شركته أو حزبه أو منظمته أو جمعياته أو وزارته، فذلك لا يعني الانغلاق على المأسسة والمؤسسات ولوازمها كالاكتفاءات والمؤتمرات والندوات واللجان بتبذير أو آخر، بل يجب التواصل وتضافر الجهود ودراسة التجارب، حتى لو تم التصور بأنها فاشلة، فالنجاح يولد النجاح من رحم الفشل، وذلك يحدث فقط للذين يتعلمون من تجاربهم وتجارب الآخرين (عباس، ب.ت.).

وفلسطين اليوم تعد دولة مؤسسات، حيث أن المؤسسات العاملة فيها كثيرة ومتشعبة، وعند التمعن فيها سنجدتها تقسم إلى:

- مؤسسات حكومية
- مؤسسات خاصة
- مؤسسات غير ربحية
- مؤسسات دولية

ولا تختلف المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي عن هذه المؤسسات وإنما تتدرج ضمنها وتتنوع ما بين فروعها، وكل مؤسسة تقوم بعملها انطلاقاً من رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وسيتم توضيح طبيعة كل من أنواع المؤسسات الآتية الذكر كل على حداً، وبقليل من التفصيل الذي تستلزمه الدراسة.

1.4.2. المؤسسات الحكومية:

المؤسسات الحكومية هي جميع المؤسسات التابعة لسلطة الحكومة من حيث السلطة الإدارية والقانونية القضائية والتشريعية والتنفيذية (أبو سيف، 2005) (ليلة، 1978). وفي فلسطين فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تمثل سلطة الدولة بجميع الوزارات والمؤسسات العاملة تحت مظلتها وتعد الهيئات المحلية من مجالس قروية وبلديات من ضمن تلك المؤسسات على الرغم من أنها نشأت قبل مجيء السلطة بمدة طويلة، وذلك لكونها نشأت بإرادة شعبية وقامت بدور سياسي واجتماعي واقتصادي وإنساني خدماتي مماثل لم تقوم به مؤسسات الدولة، وهذه الهيئات تعمل الآن تحت إشراف وزارات السلطة الفلسطينية (الأعرج، 1997).

ومن ضمن المؤسسات الحكومية المتخصصة بالعمل في القطاع الزراعي وزارة الزراعة بفروعها المختلفة في جميع المحافظات ومديريات الزراعة، وهناك وزارات أخرى تعمل في مجالات تؤثر في القطاع الزراعي كوزارة التخطيط حيث تقوم بوضع خطط متوسطة المدى لثلاثة سنوات يتم من خلالها تسليط الضوء على القطاعات الواجب التركيز عليها في الزراعة، وبالتالي تنظيم العمل بالقطاع الزراعي (فلسطين، وزارة التخطيط، 2007).

2.4.2. المؤسسات الخاصة:

المؤسسات الخاصة هي تلك المؤسسات المملوكة من قبل فرد أو أفراد وتدار بناء على ذلك من قبلهم، سواء كانت شركات خاصة أو مؤسسات بمختلف أنواعها وتنشأ وفقاً لإرادة أصحابها وضمن القوانين المعمول بها في بلد الإنشاء، وهي هادفة للربح (ثمين الهيجاوي، آذار 2007، اتصال شخصي).

وفي فلسطين لا يوجد مؤسسات خاصة كثيرة تعمل بالقطاع الزراعي، وإنما ينحصر عمل القطاع الخاص بالقطاع الزراعي عموماً على الأفراد من مزارعين، ويعد هذا من الجوانب التي يجب

التركيز عليها في تطوير القطاع الزراعي فعملية التصدير وبعض الصناعات الغذائية التي تساعد في تطوير الزراعة وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمناطق زراعية مختلفة ولفلسطين عموما يقع على عاتق القطاع الخاص (جودة الجمل، أيار 2008، اتصال شخصي).

ولقد تنبتهت وزارة التخطيط لأهمية الاستثمار في القطاع الخاص حيث وضعت في إطار خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007 آلية تدعو فيها إلى تشجيع الاستثمار، وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، وذلك بإعطاء الأولوية لقطاعات إنتاجية قادرة على استيعاب العمالة وتعتمد على السوق المحلي، كالزراعة، والإسكان والاعمار. (جامعة بيرزيت، 2005، ص74).

ثم جاء في خطة التنمية ومن ضمن توجيهات التنمية القطاعية المكانية لخطة التنمية متوسطة المدى بند كامل يتحدث عن دعم القطاع الخاص، ودعم الزراعة خصوصا، وذلك من خلال توجيهات عامة هي (وزارة التخطيط، 2005، ص237):

1. توفير بنية تحتية شاملة للمرافق التي تعنى بالإنتاج الزراعي بعد الحصاد في قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني.
2. وضع المزيد من الاهتمام للرقابة على نوعية المنتجات الزراعية.
3. تشجيع وتعزيز الصناعات الزراعية، وبخاصة للإنتاج النباتي على أن يسبق ذلك إجراء دراسة مفصلة للميزة التنافسية لكل نوع من هذه الصناعات الزراعية (كالحمضيات، والفواكه والخضار، والعنب والزيتون،... الخ)، والهدف من دراسة الميزة التنافسية هي تعظيم الربح بالإضافة لفحص إمكانية تصدير هذه المنتجات للدول المحيطة.
4. التركيز على حماية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى ذات الصلة.

ولقد تابعت وزارة التخطيط من خلال خطة التنمية متوسطة المدى 2008-2010 التركيز على تنمية القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في تحسين الاقتصاد، وذلك من خلال تشجيع التجارة وإنتاج الأغذية القابلة للتصدير مع إكساب المزارعين المهارات المطلوبة لذلك (فلسطين، وزارة التخطيط، 2007)، وغيرها من الخطوات الهادفة إلى النهوض بالقطاع الخاص للمساهمة بالنهوض في تطوير القطاع الزراعي، وبالطبع فإن ما تركز عليه خطة التنمية يساعد في توجيه المؤسسات المحلية والدولية في تقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص. ولا شك في أن توفر المعلومات والتنسيق والتشجيع بين المؤسسات يساعد في تنفيذ الخطط بحيث لا تبقى حبرا على ورق بل تدخل حيز التنفيذ ويتم تحقيق الأهداف المرجوة.

3.4.2. المؤسسات غير الربحية:

هي عبارة عن مؤسسات لها إطار قانوني خاص بها وتكون منفصلة عن الحكومة باستثناء إلزامية تسجيلها أو ترخيصها من قبل جهة حكومية، وهي تحكم وتدار ذاتيا والانتماء لها طوعي، بالإضافة إلى كونها غير هادفة للربح، ولا تعمل بالسياسة بالمعنى الحزبي وإنما بالسياسات العامة (ثمين الهيجاي، آذار 2007، اتصال شخصي).

وعند ذكر المؤسسات غير الربحية لا بد من التطرق إلى تعريف المجتمع المدني وما المؤسسات المنطوية تحت هذه التسمية. فمفهوم المجتمع المدني يشير إلى كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، وتملاً الفراغ ما بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما في النقابات المهنية التي تعنى بإحدى المهن وتعمل على الدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (أبو سيف، 2005) (حماد حسين، أيلول 2007، اتصال شخصي).

أما بالنسبة لأنماط مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني فإنه يمكن تقسيمها إلى نوعين (الشالدة، 2002):

أولاً: القوى والأحزاب السياسية.
ثانياً: المنظمات الأهلية وتصنف حسب طبيعتها إلى :

1. الجمعيات الخيرية والتعاونيات.
2. المنظمات الجماهيرية.
3. المؤسسات والمنظمات التنموية.
4. المراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان.
5. مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.

ويمكن ملاحظة أهمية عمل منظمات المجتمع المدني وأثرها بالتالي (دعنا، 2005):

1. الأثر التنموي للأفراد ويتضمن "تطوير وبناء قدرات الأفراد كأثر من آثار علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة" ويتضمن عناصر أهمها:
 - أ- الوكالة السياسية: بمعنى منح الأفراد الشعور بأنهم قادرين على التأثير في الشؤون العامة وبناء الثقة لديهم بهذا الأمر وبناء عادات الاعتماد على الذات في حل المشكلات من خلال التدريب.
 - ب- المعلومات: تعمل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مصادر معلومات يمكن أن تكون مكمله أو منافسه للدولة، وهذا يعني مصادر المعلومات لدى الأفراد وهذا يعزز من الشفافية والمحاسبة.
 - ج- المهارات السياسية: ونعني بها مهارات تكوين جماعات الضغط والتفاوض الداخلي.... الخ وهي مهارات تقدمها مثل هذه المؤسسات.
 - د- أفضلية المجتمعية: وتعني تثقيف الأفراد على قيم عامة كالمشاركة والاهتمام والتسامح واحترام حقوق الإنسان.... الخ.
 - هـ- مهارات النقد: تشكل منظمات المجتمع المدني لدى الكثير من المفكرين "مدرسة لنشر الديمقراطية" تحث الأفراد على طرح مصالحهم جانباً والاهتمام بآراء وتوجهات الآخرين.

2. الأثر الاجتماعي العام يتضمن عناصر أهمها:

- أ- الاتصال الجماهيري: تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في تعميم المعلومات ذات الاهتمام العام وتحقيق هدف المؤسسات للاتصال بين الأفراد والمنظمات.
- ب- تمثيل الاختلاف: أن تعدد المنظمات في اتجاهاتها وأهدافها والمجتمع الذي تعمل فيه يؤدي إلى تأكيد تعددية واختلاف في معالجة الأمور، كما أن الاهتمام القطاعي والتخصصي يعني هذه التعددية، وبهذا فإن التأثير في الدولة والحكم يأتي من خلال هذا التعدد كما يأتي من خلال تحديد قطاعات محددة وللتأثير العام.
- ج- تمثيل الاتجاه العام: وهذا ناتج عن التشبيك بين هذه المؤسسات وقدرتها على تأسيس علاقات دائمة فيما بينها أو من خلال تقاطع النشاطات أو تقاطع الاهتمامات الأمر الذي يجعلها من خلال هذا التكامل تخلق رأياً عاماً حول قضية عامة أو توحد قطاعات مختلفة حول مطلب معين.

3. الأثر المؤسسي ويتضمن:

- أ- التمثيل: ويشكل أحد أهم مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني في علاقته مع الحكم، وتبدو الوظيفة التمثيلية لهذه المؤسسات واضحة في قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى المجتمع السياسي، فهي إما أن تقدم نفسها في هذا المجال أو أنها تدعم من يمثل طموحاتها وتشكل داعية له.
- ب- المقاومة: ونعني به استغلال الحريات الأساسية والديمقراطية من أجل مقاومة قرارات عامة أو السعي لتغييرها بالطرق الديمقراطية، سواء كان ذلك بالتظاهر أو بالطرائق ووسائل الاجتماع الأخرى، وتقوم هذه المقاومة على أعمال جماعية غير فردية وموجهة باتجاه أهداف محددة ذات مدى زمن محدد أو سياسة محددة وترتبط هذه المقاومة التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني بالحركات الاجتماعية والثقافية.
- ج- الدعم: بمعنى تقديم خدمات تشملها الدولة، أو أنها ليست ضمن أولوياتها سواء كان ذلك من خلال العمل الخيري والإغاثي أو من خلال تقديم نماذج معارضة لنماذج حكومية في هذا المجال ويعتمد هذا الموضوع على الأيديولوجية والرؤية التي تنطلق منها كل مؤسسة واتجاهات عملها.
- د- التنسيق والتعاون: تشكل هذه العملية مصدر قوة لمؤسسات المجتمع المدني سواء كان ذلك في مجال تكوين جماعات الضغط أو في مجال التعاون على برامج أو في إطار التعاون مع الدولة والتنسيق معها أحياناً.

وتتعدد المؤسسات الغير ربحية العاملة في القطاع الزراعي والمهتمة بشؤون المزارعين سواء إتحادات المزارعين أو جمعيات التسويق ومن ضمنها على سبيل الذكر لا الحصر جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) والتي تهدف إلى المساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة (جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"، 2007)، ولا بد من ذكر مؤسسات ومراكز الأبحاث التي تساعد في معرفة وضع القطاع الزراعي والمشاكل التي يعاني منها وتعد من مصادر المعلومات الهامة والرئيسية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي مثل أريج ومعاً ومركز بيسان وغيرها.

4.4.2. المؤسسات الدولية:

بعد الحربين العالميتين وما عانته المجتمعات البشرية من ويلات الحرب الطاحنة، ظهرت العديد من المؤسسات الدولية التي تعنى بتدعيم التعاون الدولي في الشؤون المالية والاجتماعية والصحية

والفكرية (أغا، 1965)، وقد انطلقت هذه المؤسسات للعمل وفق خططها وبرامجها المختلفة لتحقيق الأهداف العامة التي يفترض أن تحقق السعادة والرخاء لشعوب الأرض كافة، إلا أن المتغيرات الدولية وخاصة نشوب الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي جعلها عرضة لهيمنة والسيطرة، ويظهر ذلك بجلاء في فرض الولايات المتحدة الأمريكية لهيمنتها على أكبر مؤسستين دوليتين، وهما البنك والصندوق الدوليين (عبد الله وإبراهيم، 1998).

هناك الكثير من المؤسسات الدولية التي تقدم التمويل الدولي للدول والمؤسسات وخاصة الدول النامية، وذلك على شكل قروض بأنواعها أو منح غير مستردة. بعض هذا التمويل يتم من خلال حكومات الدول مباشرة والبعض الآخر يتم من خلال المؤسسات الدولية. والتمويل الدولي أحد مصادر العملات الصعبة وهو عبارة عن مصادر حقيقية يتم تحويلها عبر الحكومات أو الهيئات الدولية والأهلية وتشتمل على المنح والقروض وتهدف عموماً إلى عدة أمور، أهمها تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإزالة أسباب التوتر واحتواء العنف الذي يضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجية (مقداد، تشرين ثاني 2001).

والتمويل الدولي من خلال المؤسسات الدولية يقدم لتحقيق عدة أهداف، فبعض المعونات هدفها إغاثي، وبعضها تنموي، وتكثر المؤسسات الدولية العاملة في القطاع الزراعي بمشاريع مختلفة سواء ما يتعلق بالثروة الحيوانية أو الزراعية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" ومؤسسة كير والرؤية العالمية ومؤسسة التعاون وغيرها الكثير.

وبالرغم من الحجم الكبير للمساعدات الدولية، والدور المهم الذي لعبته إلا أنها لم تأتي في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والاعمار، إضافة إلى ارتهان هذه المساعدات بعملية التسوية السياسية؛ وحتى بعد وضع خطط التنمية متوسطة المدى من قبل وزارة التخطيط فإن ضعف التنسيق والتشبيك مع ضعف الإدارة الناجمة للمساعدات من قبل السلطة جعل الاستفادة من المساعدات الدولية في مجال التنمية محدود ولا يصبو إلى المستوى المرجو (جامعة بير زيت، 2005).

5.2 التنسيق والتشبيك بين المؤسسات

إن مفهوم التنسيق والتشبيك لا يزال غامضاً بعض الشيء ولم يتحول إلى مكون أساسي في عمل المؤسسات، إذ لا يزال ينظر إليه بإطار مصلحي، أكثر من كونه ضرورة أخلاقية ومفاهيمية (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

فالتشبيك كما تعرفه شبكة المنظمات الأهلية هو الوضع الناجم عن قيام مجموعة من المنظمات والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والمشاركة في المعلومات والاتصال، وبشكل لا يلغي الاستقلالية الذاتية للأطراف (أبو سيف، 2005).

ولعل من أكبر المعوقات أمام عملية التنسيق والتشبيك بين المؤسسات المختلفة ما يورده عزت عبد الهادي في ورقته حول آفاق وسبل التنسيق بين المؤسسات غير الحكومية من جهة وبينها وبين السلطة الفلسطينية من جهة أخرى والتي تتلخص بـ (عبد الهادي، 2004):

1. عدم بلورة نموذج مهني فعال للتعاون بين السلطة والمؤسسات المختلفة قائم على مبدأ الشراكة الكاملة.
2. رؤية بعض المؤسسات الأهلية لضرورة تعزيز التنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية نفسها لخدمة أهدافها وحماية مصالحها كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مع العمل معا للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي لضمان تشريعات وقوانين وسياسات عامة ملائمة، وذلك خوفا من فرض السلطة لسيطرتها عليها.
3. التنافس على المساعدات والمشاريع من المؤسسات الدولية والمانحة (التمويل الخارجي)، مع عدم الرغبة بتبادل المعلومات للحفاظ على مصادر التمويل.
4. الفئوية السياسية حيث الصراعات حول "المرجعيات الجماهيرية" وليس حول تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني.
5. اختلاف القدرات المؤسسية من منظمة لأخرى، مع ضعف الخبرة على صعيد إدارة عملية التنسيق والتشبيك والتعاون والتشاور. بالإضافة إلى عدم تخصيص الوقت الكاف لهذه العملية. وغياب المعلومات اللازمة عن القطاع الأهلي وفي بعض الحالات حجبها.

ومع ذكر معوقات عملية التنسيق والتشبيك يمكن معالجة تلك المعوقات، لإحداث التنسيق المطلوب والذي يعد من ضرورات المرحلة لبلورة رؤية واحدة سواء سياسيا أو تجاه الجهات الداعمة، مع العمل لإنجاح عمليات البناء والتنمية الجارية في إطار شراكة كاملة ضمن القطاع العام والأهلي والخاص.

6.2 أهمية بناء نظام معلومات زراعية

عند الحديث عن المؤسسات عامة فإن الحديث لا يخلو من التطرق إلى أهمية الإدارة الناجعة لبناء

أي مؤسسة واستمرارها، وإن كانت الإدارة تعرف بأنها "مجموعة الأفكار والقواعد والنظم والإجراءات والتي يمكن بواسطتها تخطيط وتنظيم وقيادة وتوجيه ورقابة عناصر الإنتاج والتي يجب أن تعمل مجتمعة مع بعضها البعض داخل المؤسسة أو المشروع من أجل تحقيق الأهداف المحددة بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات" (غنام، 2004، ص3)، فلا بد لإنجاح المؤسسة من النجاح في عمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والتوجيه والرقابة، وبما أن التخطيط هو الخطوة الأولى في العملية الإدارية فهو يشكل الأساس فيها.

والتخطيط عملية ذهنية تتركز على دراسة الماضي وتحليله مع الاهتمام بالمستقبل وتوقعه، بحيث يتم الاعتماد على الامكانيات المتوفرة ومعرفة جميع البدائل المتاحة والاختيار من بينها (ثمين الهيجاوي، آذار 2007، اتصال شخصي)، وتوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة ركن أساسي لعملية التخطيط السليمة، ولإدارة السليمة.

وبما أن القطاع الزراعي واحد من القطاعات الحيوية للاقتصاد الفلسطيني، فإن النجاح في إدارته يعد أمراً تسعى جميع الأطراف العاملة فيه لتحقيقه، فالمؤسسات الحكومية تعمل على دراسة الوضع القائم ووضع تصور لها للمستقبل ضمن خططها بحيث يتم إدارة القطاع الزراعي ويتم توجيه المؤسسات عموماً، والمؤسسات غير الحكومية والدولية وحتى الخاصة منها تحتاج إلى كم كبير من المعلومات لتعمل بفاعلية وكفاءة وتحقق أكبر عائد وفائدة سواء من خلال المردود المادي أو تقديم الخدمة الأفضل والحصول على أفضل النتائج.

وهنا لا بد من التأكيد على أن إحدى إشكاليات العلاقة والتنسيق بين المؤسسات المختلفة هي عدم توفر المعلومات، حيث أن توفر المعلومات عنصر هام من عناصر التشبيك والتنسيق والتعاون وتلآفي الازدواجية والتكرار في العمل، وفي الإطار نفسه يمكن إضافة إجراء الأبحاث والدراسات المختلفة (عبد الهادي، 2004).

وكما يرى عاطف أبو سيف فإن أحد مشاكل العمل الأهلي والتي تعيب إدارته معاناته من عدم المؤسسة وغياب التخطيط والعمل المبرمج وغياب مفهوم المساءلة والمحاسبة، ويضاف إلى ذلك الافتقار إلى التنسيق وغياب عنصر التخطيط فيما بين المؤسسات الأهلية وبينها وبين المؤسسات الحكومية (أبو سيف، 2005)، وهذا التنسيق يتطلب انفتاح أكبر بين المؤسسات وتوفر للمعلومات ومأسسة لجميع المؤسسات على مختلف أنواعها.

ومما سبق ذكره فلا بد أن توفر نظام للمعلومات الزراعية سوف يحدث فرقاً في عمل القطاع الزراعي والمؤسسات العاملة فيه، وهذا ما تنبّه إليه العاملين في القطاع الزراعي منذ سنين، ويظهر مثلاً في تأسيس قاعدة المعلومات الزراعية بمشروع مشترك بين الملتقى الفكري العربي ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية عام 1990م والذي أصدر عدد من التقارير المسحية وأحدها لمعاصر الزيتون (قاعدة المعلومات الزراعية، 1993).

أما حديثاً ومنذ العام 2004 وبمبادرة من وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من التعاون الإسباني تم إنشاء نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS). وفيما يلي سيتم التعريف بنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) والأعضاء فيه.

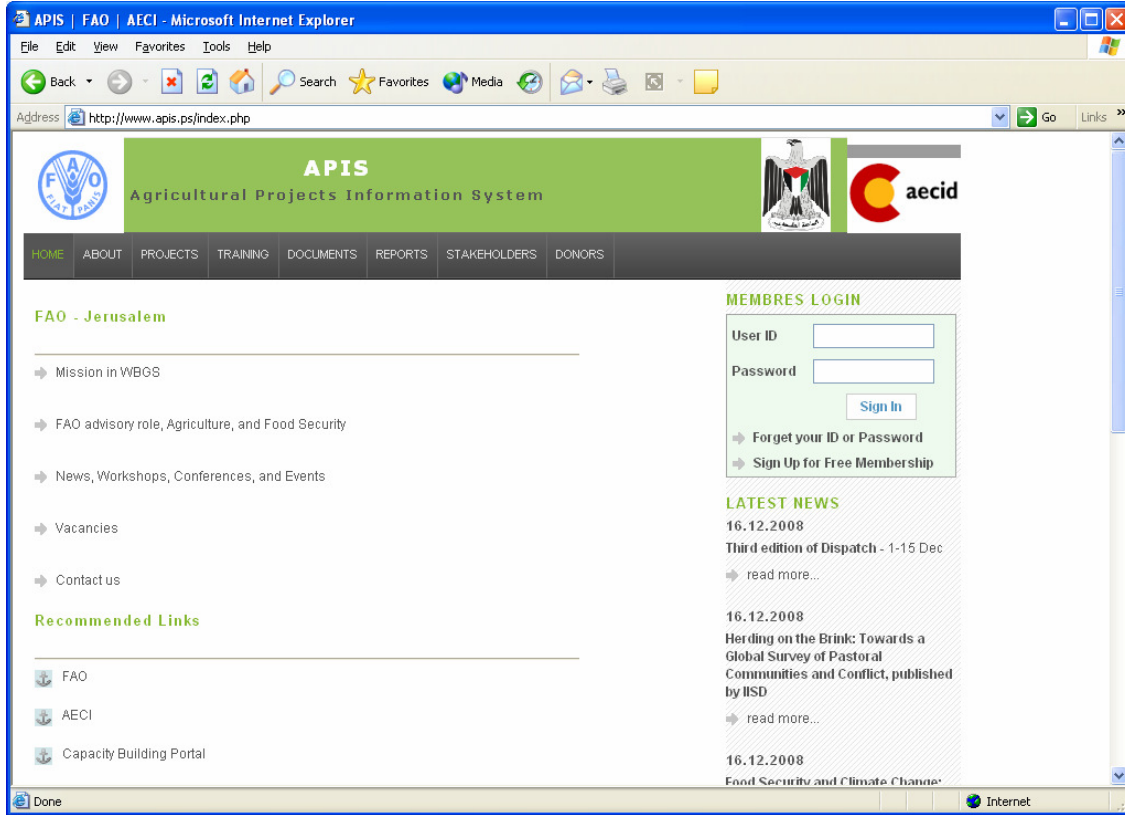
7.2 نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

تالياً سيتم التعريف بنظام معلومات المشاريع الزراعية.

1.7.2. تعريف بالنظام واستخداماته:

نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) مبادرة مشتركة بين وزارة الزراعة الفلسطينية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبتمويل من التعاون الإسباني، ومن خلالها يتم تجميع كافة المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والمشاريع الزراعية وأية مجالات أخرى ذات صلة بها، ويتم جمع المعلومات المتعلقة بمختلف المنظمات العاملة والمشاركة في أنشطة التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، ومعلومات محدثة عن آخر التطورات في مجال الزراعة، ومعلومات عن الخبرات الفلسطينية (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور).

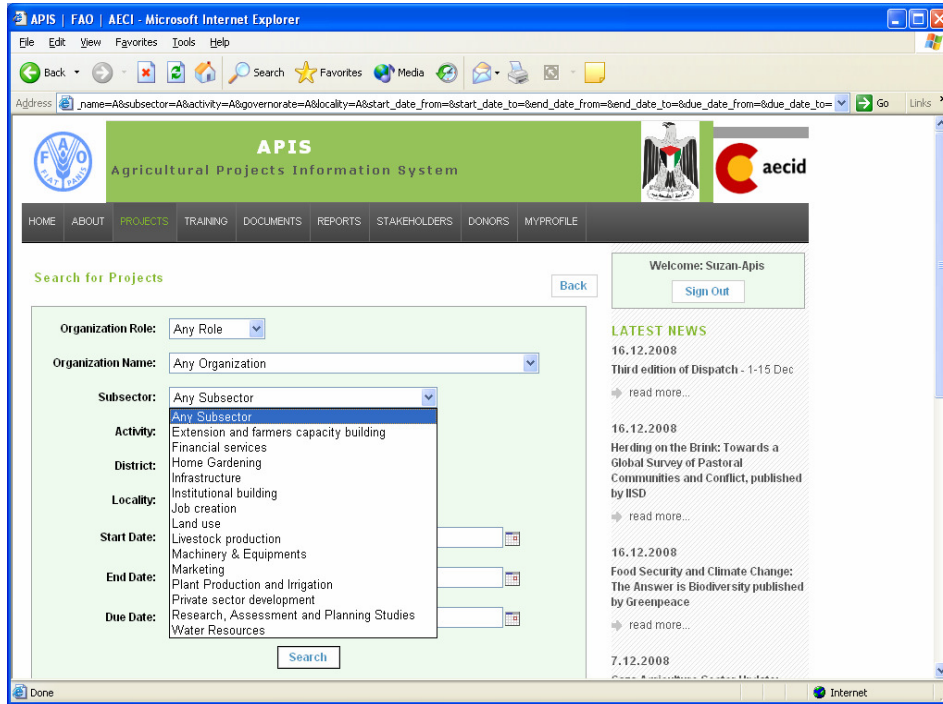
فنظام معلومات المشاريع الزراعية يعد قاعدة بيانات تختص بالقطاع الزراعي والمشاريع المنجزة فيه منذ العام 2004 وحتى الآن، حيث يتم تحديث البيانات بشكل دوري من قبل المؤسسات المشاركة بالإضافة إلى توفر بعض التقارير والدراسات المتعلقة بالقطاع الزراعي وأي معلومات ذات علاقة (عزام صالح، أيلول 2007، اتصال شخصي)، وتم إعداد الصفحة الإلكترونية باللغة الإنجليزية ليسهل التعامل معها من قبل جميع المستخدمين ذوي الجنسيات المختلفة ويتوفر بعض التقارير والموضوعات باللغة العربية أيضاً، والشكل (2.2) يظهر الصفحة الرئيسية لموقع نظام معلومات المشاريع الزراعية على الشبكة الإلكترونية.



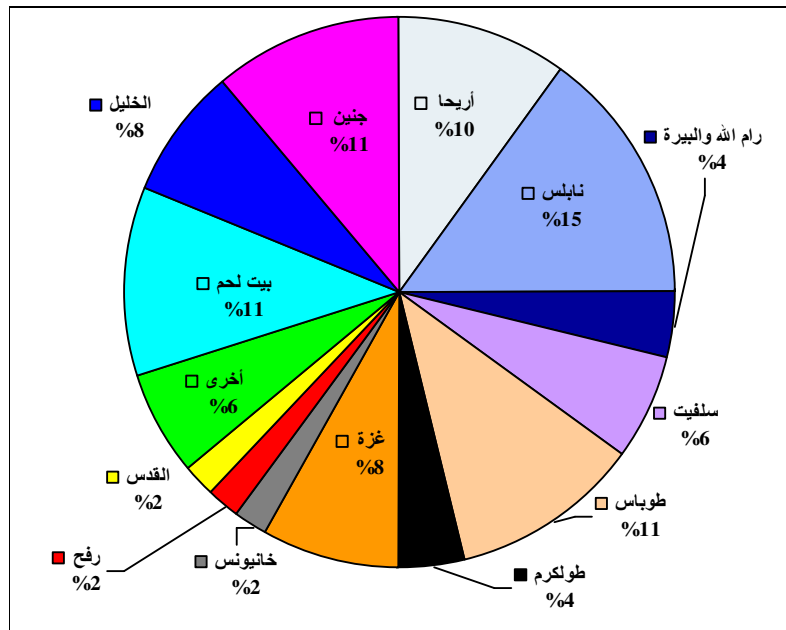
شكل 2.2: الصفحة الرئيسية لموقع نظام معلومات المشاريع الزراعية على الشبكة الالكترونية (ع. صالح، 2008-ب، غير منشور).

المشاركون أو الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية يستطيعون استخدام الموقع والولوج إلى جميع المعلومات المتوفرة فيه مثل المشاريع المنفذة وجهة التنفيذ ومكان تنفيذ المشروع والمستفيدين منه، كما يظهر في الشكل (3.2). كما يمكن التعرف على المؤسسات الأخرى الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية.

كما يمكن الاستفادة من التحليلات التي تتجزها منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، كتحليل عدد ونسب المشاريع المنفذة في كل قطاع، بحيث يستفاد منها في معرفة القطاعات الحيوية والقطاعات المهملة، بالإضافة إلى معرفة نسبة التمويل في كل قطاع زراعي ومعرفة نسبة المشاريع المنفذة في كل محافظة لكل قطاع زراعي كما يتضح في المثال الموضح في الشكل (4.2).



شكل 3.2: كيفية البحث عن مشاريع من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة الصفحة الالكترونية لنظام معلومات المشاريع الزراعية (ع. صالح، 2008-ب، غير منشور).



شكل 4.2: مثال يوضح نسبة مشاريع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم المنفذة في كل محافظة فلسطينية (فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008).

كذلك من الممكن استخدام نظام معلومات المشاريع الزراعية لعمل خرائط مختلفة وذلك باستخدام نظام الـ GIS، ومن خلال هذه الخرائط ممكن تبيان المشاريع المنفذة من قبل كل مؤسسة أو المشاريع المنفذة في قطاع زراعي معين، بحيث تظهر المناطق المهملة ويتضح للمؤسسات الأماكن التي تحتاج إلى تكثيف الجهود فيها والعمل على تنميتها، ويمكن استخلاص نتائج أخرى من تلك الخرائط وتوظيفها بالشكل المطلوب والمرغوب لكل مؤسسة.

ويقع على عاتق الأعضاء والمشاركين تحديث معلوماتهم وإضافة المشاريع التي ينفذونها أو قاموا بتنفيذها، ويساعدهم النظام في معرفة القطاعات الفرعية الزراعية الأكثر حاجة لتنفيذ مشاريع بها، والمناطق التي ينقصها التمويل بالإضافة إلى معرفة مستوى الدعم والتمويل لمختلف القطاعات الفرعية الزراعية بفروعها المختلفة ومناطق تنفيذ تلك المشاريع، وطبيعة توجهات واهتمامات الممولين والمانحين من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية، وكذلك كيفية توزيع المشاريع على القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة وذلك كله ضمن القطاعات الواردة في الجدول (1.2) أدناه (فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008):

جدول 1.2: القطاعات الفرعية الزراعية المعتمدة ضمن نظام معلومات المشاريع الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي
1.	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم
2.	خدمات مالية
3.	بنية تحتية
4.	بناء مؤسسي
5.	خلق فرص عمل
6.	استعمال الأراضي
7.	إنتاج الثروة الحيوانية
8.	أدوات و آليات
9.	الإنتاج النباتي والري
10.	تنمية القطاع الخاص
11.	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط
12.	مصادر المياه
13.	حدائق منزلية

ولقد تم حديثاً إضافة قطاع زراعي رابع عشر هو قطاع التسويق، وذلك للأهمية المتزايدة لهذا القطاع في تحسين مستوى الزراعة، من خلال زيادة عملية التصدير وتوجيه المزارعين لإنتاج أنواع جديدة، وتسويق المنتجات الزراعية.

وبالعودة لاستخدامات النظام فإن وزارة الزراعة تعمل على استخدام المعلومات المتوفرة في موقع نظام معلومات المشاريع الزراعية في عملية تخطيط وتطوير القطاع الزراعي، بينما تقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم الفني والتقني لوزارة الزراعة في إدارتها وتحليلها للمعلومات الواردة في النظام بالإضافة إلى عقد اللقاءات وورشات العمل التي تعرف به وتحت المؤسسات إلى الانضمام إليه واعتماده كمرجع للمعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

كما تعمل وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة معا على التنسيق مع الجهات المختلفة العاملة في مجال جمع المعلومات وتحليل البيانات وعمل الدراسات حول القطاع الزراعي بحيث تتلافى ازدواجية العمل سواء كانت وزارة التخطيط أو مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أو مراكز البحوث مثل مؤسسة أريج أو بيسان للدراسات أو غيرها (فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008).

وفي خطوة لتطوير النظام وزيادة المنتسبين إليه من أعضاء ومستخدمين، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة بعقد ورشات عمل تعرف بالنظام، وتوضح مدى الفرق الذي يحدثه النظام لدى مستخدميه من حيث الإطلاع على أحدث التقارير وأهم المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والمشاريع المنفذة فيه.

كما قام القائمين على نظام معلومات المشاريع الزراعية بإصدار نشرة إخبارية إعلامية تصدر كل أسبوعين وترسل الكترونياً للأعضاء (الملحق 1.2) بحيث تطلع الأعضاء من مختلف المؤسسات على أحدث ما تم في القطاع الزراعي من دراسات وتقارير ومستجدات، وبالإضافة لذلك يتم دورياً إرسال تقارير تتعلق بالنظام وأعضائه، ويتم إرسال رسائل تؤكد على أهمية تحديث المعلومات من قبل الأعضاء (فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008).

2.7.2. الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية:

يبلغ عدد الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية حوالي الـ 199 عضواً حتى نهاية شهر

آذار من عام 2009م، ومن الجدير ذكره هنا أن هذا الرقم يتغير باستمرار لانضمام مؤسسات جديدة للنظام، وتشمل (ع. صالح، 2008-ب، غير منشور):

1. مؤسسات حكومية دولية.
2. مؤسسات دولية غير حكومية.
3. مؤسسات غير ربحية.
4. وكالات للأمم المتحدة.
5. وزارات فلسطينية.
6. جامعات فلسطينية.
7. مؤسسات خاصة.

ويمكن التعرف على هذه المؤسسات جميعا من خلال الموقع الإلكتروني لنظام معلومات المشاريع الزراعية (الشكل 5.2).

The screenshot shows the APIS website interface. The top navigation bar includes links for HOME, ABOUT, PROJECTS, TRAINING, DOCUMENTS, REPORTS, STAKEHOLDERS, DONORS, and MYPROFILE. The main content area is titled 'Stakeholders' and contains an 'Organizations List' section. This section includes a table with columns for 'Organization name' and 'View details'. The table lists various organizations, each with a 'Profile' link. To the right of the table, there is a 'LATEST NEWS' section with three news items, each with a 'read more...' link. The page also features a 'Welcome: Suzan-Apis' message with a 'Sign Out' button.

شكل 5.2: كيفية التعرف على مختلف المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية من خلال الشبكة الإلكترونية (ع. صالح، 2008-ب، غير منشور).

8.2 الدراسات السابقة

إن من أساسيات القيام بعمل بحث علمي دراسة الدراسات السابقة والإطلاع على كل ما يتعلق بموضوع البحث من جميع المصادر الثانوية المتاحة بغض النظر عن جهة إصدارها سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية فلسطينية كانت أو دولية وما يتوفر في المكتبات والجامعات ومؤسسات البحوث المختلفة.

وبما أن موضوع البحث يتعلق بمأسسة القطاع الزراعي وإعادة إحيائه بحيث يتم تحقيق أفضل عائد سواء من الناحية الاقتصادية أو التنموية، فسيتم البحث حول كل ما يتعلق بذلك. ومن أحدث الدراسات التي تتعلق بالبحث الآتي:

- مأسسة جهود تحسين الأمن الغذائي في الضفة الغربية، واقع وتطلعات "دراسة حالة: محافظة بيت لحم" (قعقور، 2007).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على آليات الاتصال والتنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي عند التخطيط والتنفيذ، وتحليل المشاكل والمعوقات والفرص التي تعترض جهود مأسسة تحسين الأمن الغذائي، وذلك من خلال جمع المعلومات عن طريق تعبئة دليل مقابلة من قبل 35 مؤسسة في بيت لحم تعمل بالأمن الغذائي ضمن برامج تنمية التجمعات الريفية والبنية التحتية والحدائق المنزلية والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل ومشاريع اغاثية لمكافحة الفقر، وكذلك تم الاستعانة ببعض المصادر الثانوية الصادرة عن مؤسسات تعمل في مجال الأمن الغذائي.

وبينت الدراسة أن التنسيق المؤسسي عند التخطيط لمشاريع الأمن الغذائي يتم بنسبة 60%، بينما لا يعلم 50% من العاملين بالمؤسسة عن ذلك. وأن 82% من المؤسسات المبحوثة ليست عضواً في نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، وأن 97% من الأعضاء في النظام لا يستخدمونه. وأما بالنسبة لوجود الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي فإن 68% من المؤسسات المبحوثة لا توجد لديها، و93% من المؤسسات المبحوثة ليس لديها نظام إداري مكتوب.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن معظم مشاريع الأمن الغذائي عبارة عن مساعدات طارئة قصيرة المدى وغير منتظمة وأحياناً كثيرة متضاربة، وأن عدد كبير من المؤسسات غيرت استراتيجيتها من

تقديم مشاريع الدعم المأسسة طويلة المدى إلى المشاريع الاغاثية قصيرة المدى وغير المستدامة، مما سبب ازدواجية في البرامج وتداخل غير مرغوب في قنوات الدعم.

ومن هنا فإن جهود تحسين الأمن الغذائي في محافظة بيت لحم بحاجة إلى مزيد من التنسيق والاتصال بين المؤسسات العاملة في الأمن الغذائي، من خلال إتباع الاستراتيجية الوطنية التي تساعد في تقوية وتعزيز التناغم والتنسيق في التخطيط والتنفيذ لجميع المشاريع، وتسهم في توفير المعلومات الفنية والأموال والخدمات للوصول إلى أمن غذائي لجميع أفراد المجتمع الفلسطيني.

☞ إن الإطلاع على هذا البحث كان مهما بالنسبة للبحث الذي يتم إعداده عن مأسسة القطاع الزراعي الفلسطيني لكونه مشابه له من حيث الفكرة ولكنه يتخصص بالأمن الغذائي في محافظة بيت لحم، بينما تجري الدراسة الحالية على القطاعات الفرعية الزراعية كافة وأهمية استخدام نظام معلومات المشاريع الزراعية.

▪ الاتجاهات التنموية للمانحين وأثرها على التنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية (القصر اوي، 2007).

هدف البحث من خلال تحليل التقارير والوثائق والنشرات الصادرة ما بين عام 1994م وعام 2005م إلى إلقاء الضوء على إمكانية قيام التمويل الدولي العمل كرافعة للتنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية. ولذلك تمحور البحث حول الأسس والمعايير التي تم اعتمادها من قبل المانحين، ومدى التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة من السلطة إلى المانحين فمؤسسات المجتمع المدني، كما تطرقت إلى أشكال وحجم التمويل، والقطاعات التي حظيت بالتمويل.

ولقد استخدم المنهج الوصفي التاريخي التحليلي للمضمون والمنهج الواقعي المقارن كأسلوب للبحث، وبهما خلاص البحث أن الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية أسهمت بـ50% من إجمالي التمويل الدولي، بينما أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بـ16%، والدول العربية بـ15.5%، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ10.4%. وقد تبين عدم جدية التمويل الدولي في بناء اقتصاد فلسطيني صلب وذلك لتركيزه على المشاريع الاغاثية الطارئة وابتعاده عن المشاريع الاقتصادية المنتجة والداعمة، حيث حظيت القطاعات الإنتاجية بـ5%، والبنية التحتية بـ17%، بينما حظي قطاع بناء المؤسسات بـ38% والقطاعات الاجتماعية بـ40% من إجمالي التمويل. كما أظهر البحث وجود

دور للتوجهات الشخصية والمناطقية في توزيع المشاريع على المحافظات الفلسطينية، واتسام المساعدات ببعدا سياسيا منحازا من حيث التوجه إلى السلام وتحقيق الاستقرار.

خرج البحث بتوصيات لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والدول المانحة، بالإضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتتمثل في توفير الدعم السياسي من الدول المانحة للتمويل الدولي، وإعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية لتقليل من البطالة، ودعم القطاع الخاص وحمائته وإشراكه ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطط التنمية المبنية على الأولويات والاحتياجات الوطنية، وأخيرا العمل على تطوير جودة المنتجات الفلسطينية لتنافس محليا وخارجيا.

يعد هذا البحث مرجع مهم لكل من يتطرق إلى المؤسسات العاملة في فلسطين عموما ودور كل منها، والدور الذي تلعبه المساعدات الدولية سواء اغاثيا كان أو تنمويا، لذلك تم الإطلاع عليه والاستفادة منه.

▪ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من 1994-2006
"حالة دراسية: محافظة جنين" (دمج، 2006).

هدف البحث إلى معرفة تأثير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية الريفية المحلية في فلسطين، والربط بين أهداف البرنامج وأهداف وزارة الحكم المحلي؛ وذلك بإتباع أسلوب المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، بالإضافة إلى دراسة نقدية للمصادر والمراجع من الدراسات السابقة، واستخدمت المقابلة والاستمارة كأدوات لجمع المعلومات.

خلص البحث إلى أن 67.86% من أعضاء مجالس الخدمات المشتركة يرون أنها فكرة رائدة إذا توفرت لها سبل الاستدامة من كوادر مؤهلة وإمكانيات مادية ذاتية، كما عزز البرنامج مبدأ اللامركزية الإدارية للمجالس ومبدأ المشاركة الشعبية في تحديد الاحتياجات، لكنه لم يستطع تلبية الأولويات دائما، حيث سد 86.2% من احتياجات الفئات المستهدفة من خلال المشاريع، وكانت 76.9% من المشاريع اغاثية طارئة لا تخلق فرص عمل دائمة. وأظهر البحث أن 80% من الهيئات المحلية وجدت التدريب غير كاف؛ وتبين أن اعتماد البرنامج على تمويل المانحين أخضعه لأجندتهم وأولوياتهم وليس للأولويات التنموية الفلسطينية، وبجانب ذلك تبين أن العلاقة بين إدارة

البرنامج مؤسسات السلطة ذات الصلة غير مبنية على التعاون الكامل، حيث تتضارب أجندة البرنامج مع أجندة وزارة الحكم المحلي في تحديد أماكن إنشاء بعض مجالس الخدمات المشتركة.

بما أن البحث استنتج أن البرنامج لم يكن قادرا على تدريب كوادر المجالس بالشكل اللازم والمشاريع لا تخلف فرص عمل مستدامة وموارد دائمة للمجالس، وأنه يتبع لأجندة المانحين، فلا يمكن حدوث تنمية حقيقية إلا بالاعتماد على أذات واستغلال الموارد المحلية، وفي ظل نظام حكم وطني ديمقراطي.

وأخيرا فإن البحث أوصى بضرورة تبني وزارة الحكم المحلي لاستراتيجية واضحة لمستقبل المجالس المشتركة ضمن برنامج وطني مبني على خطط استراتيجية وطنية، والاهتمام بتدريب الكوادر وخلق دخل ثابت ومستدام لتلك الهيئات المحلية.

☞ إن البحث السالف الذكر يتعلق بأثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنمية الريفية المحلية، وهذا البحث وضع أهمية وجود مرجعية للمشاريع كخطط وطنية تتبع وأهمية توجيه المساعدات لتحقيق عائد أفضل للتنمية الريفية المحلية، وهذا يستوجب التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة، وهو مما تسعى رسالة الماجستير التي يتم إعدادها على تأكيده.

■ نحو دور تنموي أكبر للمساعدات الطارئة المقدمة للشعب الفلسطيني "حالة دراسية: برنامج من عائلة لعائلة المنفذ من خلال مؤسسة التعاون" (أ. صالح، 2007).

يهدف البحث إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه الشعب الفلسطيني بشكل عام ومؤسساته الأهلية وغير الحكومية بشكل خاص لاستغلال المساعدات الطارئة وتوظيفها بأنجع الطرق التنموية، من خلال تسليط الضوء على برنامج من عائلة لعائلة وهو برنامج إغاثي طارئ يستهدف حوالي 3000 عائلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يصرف لها مبالغ مالية شهريا وهذا البرنامج يتم تنفيذه من خلال مؤسسة التعاون وبمشاركة جمعيات أهلية محلية. ويعمل البحث على التعرف على إمكانية استغلال تلك الأموال المقدمة في مشاريع صغيرة للعائلات المستهدفة بحيث تشكل أساس لعمل تنموي أكبر والذي بدوره يمكن أن يؤسس لحالة عملية من توظيف المساعدات الطارئة في المجال التنموي.

لقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ولقد تم دراسة جميع الوثائق والسجلات الخاصة باختيار المستفيدين لبرنامج من عائلة لعائلة، واستخدمت المقابلة المباشرة والهاتفية مع مجموعة من ذوي العلاقة بالبرنامج من مؤسسة التعاون والمؤسسات المشاركة معها في التنفيذ.

ولقد تم تحليل النتائج بالرجوع إلى محاور أولها مشاركة الأسر المستفيدة بالتخطيط للمشروع وهذا ما لم يتم حيث لم يشارك المستفيدين بالتخطيط، ثم محور اختيار الأسر المستفيدة الذي بين اختيارهم عن طريق مجموعة من المعايير الموضوعية مسبقا وبسببها حرمت أسر معوزة من الاستفادة من المشروع، كما قامت الهيئات المحلية بإعداد قوائم المستفيدين بحيث لعبت المعارف الشخصية دورا في الاختيار، ثم جاء محور آفاق وإمكانيات تحويل المساعدات الطارئة إلى مشاريع تنموية والذي وضح أن الأسر تطمح ومستعدة لاستغلال المساعدات بأسلوب يشكل لها استدامة مالية، رغم أنها تجد تلك المساعدات طارئة، وأن مؤسسة التعاون تعمل على تحويل تلك المساعدات من طارئة إلى تنموية بفضل خبرتها، وبما أنها تعتمد في تمويلها على المصادر العربية بشكل كبير والتي لا تشترط وتضع قيود على المشاريع، بعكس التمويل الأجنبي الذي يفرض أجندة واشتراطات عديدة لا تصب في الاتجاه التنموي بالغالب، فإن آفاق وفرص النجاح بتنفيذ مشاريع تنموية تعتبر عالية.

أما المحور الرابع فقد كان عن التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة المباشرة ولقد تبين أن هناك ضعف في التنسيق بين تلك المؤسسات المحلية واللجان القاعدية الأكثر قربا للمواطن كلجان الأحياء، وأن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تشارك ولم يتم التنسيق معها في أي مرحلة من مراحل التخطيط أو التنفيذ للبرنامج، والبرنامج لم يكن منسجما إلى حد كبير مع الخطط التنموية التي وضعتها السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة التخطيط، وبالتالي كان التنسيق شبه معدوم مع وزارات السلطة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية، واقتصر على تزويد الوزارات ذات العلاقة بتقارير سنوية. وأخيرا محور دور الممولين وسياساتهم الذي وضح أن معظم برامج الدول المانحة تركز على البعد العاجل كبرامج التشغيل الطارئ وضح سيولة نقدية في السوق الفلسطينية دون النظر إلى فاعلية وجدوى ذلك على الواقع الفلسطيني.

وأوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها ضرورة العمل على مأسسة ومنهجة عملية التنسيق في إدارة المساعدات بحيث يتم تأسيس جسم تنسيقي بين مؤسسة التعاون من جهة والمؤسسات الرسمية والأهلية من جهة أخرى (على سبيل المثال وزارة الشؤون الاجتماعية عن السلطة الوطنية و اتحاد الجمعيات الخيرية عن المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني)، وتكون المهمة الرئيسية لذلك الجسم تنسيق كافة الجهود في سبيل توظيف واستغلال فعال للمساعدات الطارئة بمشاريع تنموية، وبما

ينسجم مع الأهداف والخطط التنموية لمؤسسة التعاون من جهة والخطط التنموية للسلطة الوطنية من جهة أخرى.

✍ إن التوصية السابقة الذكر تركز على أهمية التنسيق والتشبيك في عمل المؤسسات كافة وذلك سعياً لتحقيق التنمية، ولا يتم التنسيق إلا من خلال توفر المعلومات لجميع الجهات المعنية، والتالي لا بد من توفر نظام معلومات للمشاريع الزراعية لإنجاح القطاع الزراعي والرفع من كفاءته.

▪ خطط التنمية الفلسطينية ابتداءً من برنامج التأهيل الطارئ وانتهاءً بخطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007 (MTDP) (فلسطين، وزارة التخطيط، 2005)، وخطة التنمية متوسطة المدى 2008-2010 (PRDP) (فلسطين، وزارة التخطيط، 2007).

بعد الانتهاء من ترسيخ معالم السلطة الفلسطينية عام 1994م تدرجت عملية التخطيط التنموي بإعداد برنامج التأهيل الطارئ بالتعاون مع البنك الدولي، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997) ثم انتقلت عملية التخطيط من شكلها البرامجي قصير الأمد إلى الخطط متوسطة الأمد، حيث تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000) ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الفلسطينية، وقد انتقلت عملية التخطيط لوضع إطار تنموي استراتيجي لبناء الدولة الفلسطينية يتمثل في إعداد خطة التنمية الإستراتيجية (2001-2005)، وبالرغم من إعداد السلطة الوطنية لتلك الخطة التنموية، إلا أن المسيرة التنموية في تلك الحقبة اتسمت بالعشوائية والتخبط الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة، سواءً ما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو بإرساء دعائم بنية تنمية مواتية لإطلاق قدرات القطاع الخاص عن طريق بناء اقتصاد قادر على الاتجاه نحو التنمية المستدامة (أ. صالح، 2007).

ثم قامت وزارة التخطيط مع نهاية العام 2004 وبالتعاون مع فريق من الخبراء المحليين والدوليين بإعداد خطة تنمية متوسطة المدى (2005-2007)، وقد بنيت جهود إعداد الخطة على الجهود السابقة التي هدفت إلى مخاطبة احتياجات التنمية في الأراضي الفلسطينية منذ عام 2000.

ثم لعبت الظروف السياسية على الساحة الفلسطينية عام 2006م دورا بارزا في إجبار وزارة التخطيط على عدم تنفيذ الخطة التنموية المتوسطة المدى (2005-2007) والقيام بتبني خطة طارئة للعام 2007م أسمتها خطة الطوارئ التشغيلية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تشغيل الوزارات والمؤسسات العامة وتأمين صرف أكبر قدر من الرواتب وتحفيز الممولين على التدخل والمساعدة في المجال الاغاثي الطارئ (أ. صالح، 2007).

وفي العام 2007 عملت وزارة التخطيط على وضع خطة التنمية متوسطة المدى (2008-2010)، والتي أطلق عليها مسمى خطة الإصلاح والتنمية (PRDP)، وهي أحدث خطة لوزارة التخطيط. ولا بد هنا من القول أن خطط التنمية تعد مرجعيات للعمل في جميع القطاعات حيث تبين الأولويات الفلسطينية والاحتياجات الملحة على أرض الواقع، ولتنسيق الجهود ورفع مستوى العمل في أي قطاع لا بد من الرجوع إلى مرجعيات حيث تعد هذه الخطة وما تتضمنه عن القطاع الزراعي مرجعية لعمل جميع المؤسسات.

تم التطرق إلى الخطط التنموية لأهميتها في تكثيف الجهود بصفتها مرجعية للعمل التنموي، وأساس للتنسيق، وبما أن نظام معلومات المشاريع الزراعية يحوي المشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي والمنفذة فيه، يمكن من خلال تحليل تلك المشاريع الخروج بمدى تطابق المشاريع على أرض الواقع مع الاحتياجات الفلسطينية.

■ مجموعة من الدراسات وورشات العمل المتعلقة بالمؤسسات وإشكاليات التنسيق فيما بينها، صادرة عن مراكز البحوث والجامعات وغيرها من المؤسسات.

1. تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004 (جامعة بيرزيت، 2005).

يحمل التقرير عنوان الأمل في المستقبل: نحو تعزيز بناء المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الإنسان الفلسطيني. ويستعرض تقرير التنمية البشرية الرابع الفترة ما بين 2003م-2004م، ويلقي الضوء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية وانعكاساتها على الأهداف الوطنية، التحررية منها والتنموية. ليوافر البيانات والتحليلات والتوصيات لنقاش مجتمعي حول مستقبل الشعب الفلسطيني، ونوع المجتمع الذي يسعى لبنائه.

ولقد تضمنت عملية إعداد التقرير مشاركة كافة قوى المجتمع الفلسطيني، من مؤسسات السلطة إلى القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك النقابات والاتحادات المهنية والشعبية والأطر القاعدية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004)، حيث قام بإعداد التقرير فريق عمل يتكون من أعضاء اللجنتين:

- ↳ اللجنة الاستشارية وهي لجنة فنية علمية، تضم طاقما من الأكاديميين والخبراء.
- ↳ اللجنة الوزارية وهي لجنة مشكلة من ممثلي الوزارات الفلسطينية.

وفريق بحث مكون من خيرة الباحثين الفلسطينيين، كما تم التعاون مع عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية التي ساهمت في كتابة أوراق الخلفية وتزويد فريق العمل بالمعلومات اللازمة للتقرير. ويمثل التقرير الحالي جهداً علمياً فلسطينياً، بدراسته لموضوعة التمكين كأساس لتحقيق الاستقلال، وإحداث التنمية في فلسطين (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004).

ولقد اشتمل التقرير ضمن فصوله على مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين، ودور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والتمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني، ثم جاء فصل الاستنتاجات والتوصيات "تحو تنمية تمكينية".

وخاتمة التقرير كانت (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004):

- تتمحور المشكلات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق وصيانة مشروعه الوطني، ووجوده من الاندثار. فالمواجهة المفروضة على الفلسطينيين، بتشكيلهم الاجتماعي وقيمهم وآلياتهم تخضع إلى عامل التفوق التقني والعسكري الإسرائيلي، وعامل المقاومة الفلسطينية. ولما كان التكافؤ بينهما في مجال القوة غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور، يتوجب على الفلسطينيين استخدام أوعيتهم الاجتماعية وإمكانياتهم المتاحة، وتحسين أدائها، لإجبار الاحتلال على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية. ويتطلب كل هذا وجود منظور تنموي متفق عليه يوجه أداء كافة مؤسسات المجتمع، وكذلك قيادة جديّة ومثابرة ومهنية تمتلك آليات توجيه وضبط تناط بها مسؤولية التحديث والتخطيط والمتابعة في إطار توافق وطني عام بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وضمن منظور تنموي وطني واضح الهدف والمسار، يضمن الاستثمار الفعال لكافة مصادر المجتمع. والآلية المتوافرة والمؤهلة للقيام بهذه المهمة الاجتماعية، تتمثل في التجادل بين السلطة الوطنية وشبكة واسعة من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن استراتيجية عمل تكاملية. وقد يكون حلقة

الوصل وآلية التفاعل بين الفرد والمجموعة والمؤسسات، والتي تنشط ضمن رؤيا تدمج من خلالها على حقوق متساوية وتعزيز قدرات مجموعات كالنساء والأطفال والمعاقين وغيرهم من المجموعات التي ما زال القانون والثقافة السائدة تميز ضدها من حيث الحقوق.

- إن المدخل الحقيقي للتمكين والتنمية في المناطق الفلسطينية يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة بعيدا عن المؤثرات الخارجية السلبية، فتحقيق الحلم بدولة مجتمع يعيش فيه كافة المواطنين بكرامة وتعاون ومسؤولية ومحبة وسلام، مسألة قابلة للتحقيق في ظل إزالة المعوقات أمام تحقيق ذلك الحلم. إن نظرة جديّة للواقع الإنساني لتؤكد أن أحلام الناس مشتركة، فجميع الناس ، في حقيقة الأمر، يسعون للعدالة والسعادة والأمن الشخصي والأسري والمجتمعي. إن تضافر الجهود، وبث جو من التفاؤل المبني على أفعال إيجابية على أرض الواقع، لكفيل بأن يقوم الفلسطينيون، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بإنشاء دولة نموذجاً في التنمية والعدل والسلام.

2. محاضرات في التنمية والمقاومة (الصواني، 2002).

إن الكتاب الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت يشتمل على مجموعة من المحاضرات، التي ألقاها الكاتب والمفكر غازي الصواني والتي تتعلق بموضوع التنمية، واشتملت على المواضيع التالية:

- المجتمع الفلسطيني في انتفاضة الأقصى - رصد للواقع واستشراف للمستقبل.
- التنمية والمقاومة بين التناقض والتكامل.
- المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر.
- دور القوى والجماهير الفلسطينية في مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل.
- الأوضاع الفلسطينية في ظل الانتفاضة الثانية والعلاقات الدولية وآفاقها بعد أحداث نيويورك.
- الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية.
- العولمة وطبيعة الأزمات السياسية-الاقتصادية- الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل.

3. المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية "إشكاليات العلاقة والتنسيق" (عبد الهادي، 2004).

تعد الأوراق السياسية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية والصادرة عن جامعة بير زيت من المراجع الهامة المتحدثة عن المؤسسات وعلاقاتها والإشكاليات فيها. وذلك لكونها نتاج ورشات عمل تحدثت حول تلك المواضيع الهامة ودار نقاش حولها، مما أدى إلى عصف الأذهان من خلال المجموعات المركزة، والخروج بأفكار كاملة حول المواضيع المناقشة من أناس على دراية كبيرة بتلك المواضيع، وهم في صميم عمل المؤسسات.

4. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني "دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون" (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002).

إن الكتاب نتاج دراسة كاملة حول المنظمات الأهلية حيث يتحدث عن:

- دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني.
- رؤى وأدوار واستراتيجيات وبرامج المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- الحكم والإدارة في المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- التشبيك والتنسيق والتشاور والتعاون في القطاع الأهلي.

5. القبض على النمر من ذيله "التغيير المؤسسي في المنظمات الأهلية" (كليبر، 2002).

يتحدث الكتاب عن التغيير المؤسسي في المنظمات الأهلية من خلال عرض وتحليل لبعض المشكلات، التي تعترض المؤسسات وتؤثر فيها، وهو نتاج لتجارب بعض المؤسسات الأهلية العالمية. وبما أن عملية بناء قدرات المؤسسات تتعزز بتبادل الخبرات مع الثقافات والشعوب الأخرى، كان الإطلاع على هذا الكتاب المترجم ذا فائدة كبيرة.

يضم الكتاب بين ثناياه ثمانية فصول، تقسم إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

- الجزء الأول يتحدث عن الإشكاليات التي تعترض المؤسسات من اضطراب وضعف وسيطرة، بالإضافة إلى تحديد ميزات المؤسسات القادرة على التعلم.

- الجزء الثاني يختص بعنلالت التغير وأدواته، ابتداءا من الثقافة المؤسسية ثم الاستراتيجية وختاما بالتركيب المؤسسي أو الهيكلية.
- الجزء الثالث يتعلق بآليات التغير وأدواته بحيث يتم إحداث التغير المؤسسي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 المقدمة

يعتبر البحث العلمي من أساسيات تطور وتقدم أي دولة، وتمتاز الدول المتطورة بما فيها من اهتمام بالبحث العلمي وتسخير للأموال والجهود للتوصل الى كل جديد، ورصد لكل مظهر أو تغيير في جميع المجالات أيا كانت. لذلك تركز جميع الجامعات الفلسطينية على اجراء البحوث العلمية وتحث الطلاب على البحث عن كل جديد في مجال البحث العلمي واختيار المواضيع الحيوية والتي تفتقر فيها الدراسات. وهذا البحث القائم على أسس البحث العلمي من ضمن الجهود المبذولة في تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة لتنشيط وتحسين القطاع الزراعي والتخطيط له.

2.3 تصميم البحث

صمم البحث وأنجز باتباع المنهج الوصفي.

3.3 الإجراءات البحثية

ان الاجراءات البحثية التي قام عليها البحث تتضمن:

1. جمع المعلومات النظرية اللازمة.

2. مراجعة المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، لتعبئة دليل المقابلة الخاص بتحديث المعلومات المتعلقة مشاريع المؤسسة.
3. المشاركة في ورشات العمل بالمشاركة والمتعلقة بالتنسيق بين المؤسسات، وتفعيل نظام معلومات المشاريع الزراعية، مع جمع وتدوين الملاحظات من المؤسسات الحاضرة لتلك الورشات، وبما يعتبر نقاش ضمن مجموعات مركزة.
4. جمع البيانات من مصادرها المختلفة.
5. تفريغ البيانات وتحليلها.
6. عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات في فصول الدراسة.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة عبارة عن المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، والبالغ عددها حوالي 153 مؤسسة وذلك حتى نهاية 2007م، وهي مقسمة بين غزة والضفة.

عينة الدراسة تطابق مجتمع الدراسة بالنسبة للمعلومات المأخوذة والمستخلصة من خلال نظام معلومات المشاريع الزراعية والمتعلقة بجميع محافظات الضفة الغربية (جدول 1.3). ولا بد هنا من التنويه أن المشاريع التي تم استخلاص النتائج منها لم تشمل على المشاريع المنفذة في العام 2008م، وذلك لأن بعض المؤسسات لم تقم بتحديث بياناتها.

جدول 1.3: توزيع المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية في العام 2007م (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور).

الرقم	طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات
1	مؤسسة حكومية دولية	22
2	مؤسسة غير حكومية دولية (NGO)	26
3	مؤسسات الأمم المتحدة (UN)	13
4	وزارات ومؤسسات حكومية فلسطينية	16
5	مؤسسات غير ربحية فلسطينية	68
6	قطاع خاص	2
7	جامعات	6
	المجموع	153

5.3 أدوات البحث

تلخصت ادوات البحث بالتالي:

1. الملاحظة: إن البحث يقوم في أساسه على تحليل لمعلومات مأخوذة من نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، ومقارنة للنتائج مع ما تم استخلاصه عن طريق المقابلة والمجموعات المركزة، وبالتالي فإن الملاحظة غير المباشرة من أدوات البحث الرئيسية التي ساعدت في جمع المعلومات، بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة من خلال المشاركة في المجموعات المركزة في ورشات العمل بالمشاركة.
2. المقابلة: لا بد قبل البدء من تحليل المعلومات والبيانات الموجودة في نظام معلومات المشاريع الزراعية من تحديث هذه المعلومات ولذلك تم استخدام دليل المقابلة كأداة للقيام بهذه المهمة.

6.3 دليل المقابلة

لقد تضمن دليل المقابلة (ملحق رقم 2.3) على عدد من المجالات ذات العلاقة بموضوع البحث والتي ساعدت في استخلاص النتائج، وتتلخص هذه المجالات في:

1. معلومات عامة حول المؤسسة، سواء طبيعتها أو مكان عملها وسنة تأسيسها ومجالات عملها.
2. تحديد الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية الثلاثة عشر، والمناطق التي تحتاج الى عمل مشاريع فيها والمناطق المهمشة أو الأقل حظا من حيث المشاريع الزراعية.
3. تبيان مدى تنسيق المؤسسة مع المؤسسات الأخرى والمفاهيم المتعلقة بالتنسيق لدى المؤسسة، مع بحث آليات زيادة التنسيق وتفعيله.
4. تحديد المؤسسات المشاركة وغير المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية، مع ذكر أسباب عدم الاشتراك، ومن ثم بحث آليات تفعيل النظام وزيادة درجة الاستفادة منه.

7.3 طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال الملاحظة، وعمل ورشات عمل بالمشاركة مع استخلاص البيانات من تدوين الملاحظات من المجموعات المركزة، وكذلك عن طريق المقابلات والزيارات الميدانية.

8.3 طرق تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال دليل المقابلة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences "SPSS"). حيث تم إدخال البيانات التي تم جمعها عن طريق دليل المقابلة باستخدام برمجية SPSS، وفحصت البيانات المدخلة للتأكد من عدم وجود أخطاء في الإدخال وتم تعديل وتصحيح ما وجد منها.

ثم تم استخدام الإحصاء الوصفي مثل التكرارات والنسب والأوساط الحسابية، وكذلك الإحصاء الإستنتاجي مثل اختبار t ، وكذلك تحليل التباين الأحادي، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات اللازمة.

وأما ما تبقى من المعلومات التي جمعت بالملاحظة، فقد تم تحليلها واستخلاص النتائج منها وعرضها بالشكل المناسب، سواء كان من خلال جداول أو ملاحظات مدونة.

الفصل الرابع

النتائج ومناقشتها

1.4 المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

إن المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي كثيرة ومتنوعة، ولقد تم التطرق إليها في الفصل الثاني الحاوي على الإطار النظري للدراسة، وهنا سيتم التركيز على المؤسسات التي تم استخلاص النتائج من خلالها، فعدد المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية وحتى نهاية العام 2007م، بلغ 153 عضوا (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور)، مقسمين كالتالي (الجدول 1.4):

جدول 1.4: توزيع المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية في العام 2007م.

الرقم	طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	نسبة المؤسسات %
1	مؤسسة حكومية دولية	22	14.4
2	مؤسسة غير حكومية دولية (NGO)	26	17.0
3	مؤسسات الأمم المتحدة (UN)	13	8.5
4	وزارات ومؤسسات حكومية فلسطينية	16	10.5
5	مؤسسات غير ربحية فلسطينية	68	44.4
6	قطاع خاص	2	1.3
7	جامعات	6	3.9
	المجموع	153	%100

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور).

من خلال الجدول (1.4) يمكن ملاحظة أن العدد الأكبر من المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي عبارة عن مؤسسات غير ربحية حيث تبلغ نسبتها 44.4% من المؤسسات ككل، أما المؤسسات الحكومية الفلسطينية فتبلغ نسبتها 10.5%، والمؤسسات الدولية الحكومية والغير حكومية تبلغ نسبتها 31.4%.

وهنا لا بد من التطرق إلى مؤسسات القطاع الخاص والتي يكاد يكون عملها وتأثيرها في القطاع الزراعي معدوماً، حيث نسبتها من المؤسسات تصل إلى 1.3%، وكما يظهر في الجدول (2.4) فإن مشاركتها في ورشات العمل معدومة.

كذلك فإن نسبة المؤسسات الفلسطينية بمختلف أنواعها سواء حكومية أو غير ربحية فلسطينية أو تابعة للقطاع الخاص، أو جامعات 60.1%، وهذا يشكل ما يقارب ثلثي المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

أما المؤسسات المشاركة في ورشات العمل في جميع المحافظات، والتي استقيت منها المعلومات من خلال المقابلة فهي تقسم من حيث طبيعتها إلى (الجدول 2.4):

جدول 2.4: عدد ونسبة المؤسسات المشاركة في ورشات العمل والمقابلات، موزعة بحسب طبيعة المؤسسة.

الرقم	طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	نسبة المؤسسات %
1	مؤسسة حكومية	25	24.0
2	مؤسسة غير ربحية فلسطينية	40	38.5
3	مؤسسة دولية	39	37.5
	المجموع	104	100

المصدر: البيانات المفرغة عن طريق دليل المقابلة.

أما من حيث توزيع المؤسسات بحسب المحافظة فهي تظهر في الجدول (3.4). ومن الجدير ذكره هنا أن هناك عدد من المؤسسات العاملة في أكثر من محافظة، وفي أكثر من قطاع زراعي، حيث تتوزع المشاريع على المحافظات التي تعمل فيها المؤسسة بحسب رؤية المؤسسة، وأحياناً بحسب نطاق عملها بحيث أن بعض المؤسسات تعمل في شمال الضفة فقط وأخرى تعمل في جنوبها فقط

وهذا لمنع ازدواجية العمل. وهذه التقسيمات تشكل نوع من التنسيق ولكنه تنسيق جزئي وليس كلي، فالمؤسسات الدولية الإيطالية مثلا تنسق مع مثيلاتها ولا تنسق مع المؤسسات غير الربحية الفلسطينية، أو المؤسسات الحكومية.

جدول 3.4: عدد ونسبة المؤسسات المشاركة في ورشات العمل والمقابلات، موزعة بحسب المحافظة.

الرقم	المحافظة	عدد المؤسسات	نسبة المؤسسات %
1	جنين	16	15.4
2	نابلس	14	13.5
3	سلفيت	14	13.5
4	طولكرم	14	13.5
5	قلقيلية	14	13.5
6	وادي الأردن	24	23.1
7	الخليل	8	7.7
	المجموع	104	%100

المصدر: البيانات المفرغة عن طريق دليل المقابلة.

وعمل المؤسسات في أكثر من قطاع زراعي واحد يؤثر في نوع المشاريع التي تقدمها المؤسسة، بحيث تكون في كثير من الأحيان مشاريع اغاثية وليست تنموية، ويصبح هناك مجال كبير لحدوث ازدواجية في العمل، وتنافس في الحصول على التمويل، ويكون التمويل محدود لانقسامه على عدد من القطاعات والمؤسسات والمناطق، مع حدوث حرمان لبعض المناطق من الاستفادة من تلك المشاريع، لتتركزها في مناطق معينة دون غيرها.

2.4 المشاريع الزراعية المنفذة في الأراضي الفلسطينية

إن معرفة جميع المشاريع التي تم تنفيذها في الأراضي الفلسطينية أمر صعب لعدم توفر مصدر لكافة البيانات، ولكن من خلال نظام معلومات المشاريع الزراعية يمكن معرفة المشاريع الزراعية المنفذة من قبل المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية، وبعد تجميع للمعلومات عن طريق القطاعات الفرعية الزراعية والأنشطة المنفذة في كل قطاع في كل محافظة، يمكن

الخروج ببعض النتائج التي تبين طبيعة المشاريع المنفذة على أرض الواقع ومدى تلبيتها للحاجات الفلسطينية.

من خلال الملحق (1.4) تم تجميع المشاريع بحسب المحافظات، وبناء على القطاعات الفرعية والأنشطة في كل قطاع. والجدول (4.4) يظهر توزيع تلك المشاريع المنفذة خلال العام 2007م.

بلغ عدد المشاريع الزراعية في محافظات الضفة قاطبة 321 مشروعاً، موزعة على القطاعات المختلفة حيث لم يحظى قطاع الخدمات المالية بأي مشروع في جميع المحافظات، وجاء قطاع البنية التحتية بعده حيث حظي بنسبة 0.6% من جميع المشاريع، وكان قطاع تنمية القطاع الخاص من القطاعات منخفضة النسبة حيث حظي بـ 1.3% من المشاريع، رغم أن الخطة متوسطة المدى تدعو للاهتمام ببناء البنية التحتية لجميع المناطق وكذلك تشجيع القطاع الخاص ودعمه، وهذا يدعم أن الكثير من المشاريع اغاثية أكثر منها تنموية، وأن تفتيت المساعدات على عدد كبير من المؤسسات يحول دون القيام بمشاريع تحتاج إلى تمويل جيد.

أما القطاعات الفرعية الزراعية التي حظيت بالنسبة الأعلى من المشاريع فكانت قطاع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم الذي حظي بما نسبته 23.7% من المشاريع، يليه قطاع الإنتاج النباتي والري بنسبة 18.1%، فقطاع مصادر المياه بنسبة 16.8%. ويجب ملاحظة أن جنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) حظي بالنسبة الأعلى من المشاريع والتي بلغت 47.0% من المشاريع الزراعية، بينما حظيت منطقة الشمال (جنين، نابلس، سلفيت، طولكرم وقلقيلية) على 34%، ومنطقة وادي الأردن (طوباس وأريحا) على 12.1%، وأخيراً جاءت منطقة الوسط التي حظيت بـ 6.9%.

لا بد هنا من التركيز على أن أسباب اختلاف نسبة المشاريع بين المناطق الفلسطينية المختلفة متعددة، فبعضها يعود إلى تمركز بعض المؤسسات في مناطق دون غيرها، وبالتالي تنفذ مشاريعها فيها وكذلك مدى التزام المؤسسات بإدخال مشاريعها في نظام معلومات المشاريع الزراعية، أو وجود توجهات معينة لدى المانحين لتقديم مساعدات لمناطق دون غيرها، مع عدم التنسيق مع الجهات الرسمية مما يحرم بعض المناطق المحتاجة إلى المشاريع، وكذلك لكون الكثير من المساعدات اغاثية وليست تنموية، مع عدم وجود معلومات عن احتياجات المناطق المختلفة بشكل تفصيلي بحيث تكون مرجع للمؤسسات، مع عدم الإطلاع على خطة التنمية متوسطة المدى لمعرفة الاحتياجات.

جدول 4.4: توزيع المشاريع المنفذة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية في كل قطاع فرعي زراعي خلال العام 2007م.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	جنين	نابلس	سلفيت	طولكرم	قلقيلية	أريحا	طوباس	الخليل	بيت لحم	رام الله	المجموع
1.	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	21	8	1	0	0	2	9	17	11	7	76
2.	خدمات مالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3.	بنية تحتية	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	2
4.	بناء مؤسسي	1	0	0	0	0	0	0	1	0	5	7
5.	خلق فرص عمل	9	6	1	0	1	0	5	3	0	2	27
6.	استعمال الأراضي	1	0	0	0	0	0	0	10	10	0	21
7.	إنتاج الثروة الحيوانية	12	0	0	0	0	0	5	0	10	0	27
8.	أدوات و آليات	2	2	0	0	0	1	5	0	0	2	12
9.	الإنتاج النباتي والري	13	6	1	0	0	0	9	14	12	3	58
10.	تنمية القطاع الخاص	0	1	0	0	0	1	1	0	0	1	4
11.	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات و تخطيط	2	1	0	0	2	0	1	12	0	1	19
12.	مصادر المياه	3	4	0	4	2	0	0	7	34	0	54
13.	حدائق منزلية	0	0	1	0	3	0	0	1	8	1	14
	المجموع	64	29	4	4	8	4	35	65	86	22	321

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

ومن الأسباب الأخرى تضرر بعض المناطق بسبب الظروف السياسية أكثر من غيرها كما حدث نتيجة بناء جدار الفصل، وانقطاع دخول عرب 48 إلى مناطق السلطة وبالتالي تردي الوضع الاقتصادي في المناطق المعتمدة عليهم. ناهيك عن الأسباب الطبيعية العائدة إلى اختلاف التضاريس والمناخ والثروة الحيوانية والنباتية وغيرها، واختلاف العوامل الديمغرافية مثل عدد السكان وطبيعة عملهم ونسبة البطالة وغيرها، مما يجعل تنفيذ بعض المشاريع في مناطق دون غيرها.

إن توزيع المشاريع المتعلقة بقطاع زراعي معين تختلف بحسب تقسيمات الضفة إلى شمال ووسط وجنوب الضفة ومنطقة وادي الأردن. فمثلا يمكن ملاحظة أن 63% من مشاريع مصادر المياه نفذت في محافظة بيت لحم، و13% منها نفذت في محافظة الخليل وهما يشكلان منطقة جنوب الضفة. وبالتالي جميع محافظات الشمال تكون قد حظيت بـ 24% من مشاريع مصادر المياه، في حين لم يحصل وادي الأردن ووسط الضفة الغربية على أي من مشاريع المياه.

أما مشاريع خلق فرص العمل فقد تركزت في منطقة شمال الضفة الغربية بما نسبته 63%، بينما حصد وادي الأردن 18.5%، وجنوب الضفة 11.1%، ووسطها 7.4%.

ومن حيث تقسيم الضفة إلى محافظات، وجد أن محافظة بيت لحم قد حظيت بـ 26.8% من المشاريع الزراعية، وتليها محافظة الخليل بـ 20.3%، ومحافظة جنين 19.9%. بينما حصلت محافظة سلفيت وطولكرم وأريحا على أقل نسبة من المشاريع وبلغت 1.25% من المشاريع الزراعية، وقد سبقها محافظة قلقيلية بنسبة 2.5% من المشاريع الزراعية.

وبالنسبة لتوزيع المشاريع بمختلف القطاعات الفرعية الزراعية على المحافظات فهناك تباين واضح في النسب، فمثلا حظيت محافظة جنين على النسبة الأعلى من مشاريع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم والبالغة 27.6% من مشاريع هذا القطاع، واستأثرت بالحصص الأكبر أيضا في كل من قطاعي خلق فرص عمل وإنتاج الثروة الحيوانية بما نسبته على التوالي 33.3%، 44.4%. بينما حصلت رام الله على النسبة الأعلى من مشاريع قطاع بناء المؤسسات بنسبة 71.4% من مشاريع قطاع بناء المؤسسات، وهذا طبيعي حيث أن رام الله والبييرة مقر لمعظم الوزارات والدوائر الحكومية وحتى المؤسسات والشركات.

أما الخليل فقد حصلت على أكبر عدد من مشاريع الإنتاج النباتي والري ومشاريع الأبحاث ودراسات تحديد الاحتياجات والتخطيط بما نسبته على التوالي 24.1%، 63.2% من مشاريع كل

قطاع، وحظيت أيضا مع محافظة بيت لحم بالتساوي على النسبة الأكبر من مشاريع قطاع استعمال الأراضي بما نسبته 47.6%.

وأخيرا فقد توزعت مشاريع قطاع الحدائق المنزلية في معظمها على محافظة بيت لحم بنسبة 57.1% من مشاريع قطاع الحدائق.

ولا بد من القول هنا أن هذه النتائج المتباينة من قطاع إلى آخر، وبين تقسيمات المناطق المختلفة بين الشمال والجنوب، أو حتى بين المحافظات وأسباب الحصول عليها، يجب أن توضع قيد الدراسة، فإن كان توزيع المشاريع يعود لأسباب وجيهة فليس هناك أي إشكالية، أما إذا كان بسبب توجهات وسياسات معينة تتناقض ومتطلبات الواقع الفلسطيني أو توجهات الجهات الرسمية والشعبية فهذا يقتضي النظر إلى الموضوع بجدية وتكثيف الجهود لإعادة النصاب إلى أصحابه.

من النتائج الأخرى التي يمكن استخلاصها من الجدول (4.4)، أن 32.8% من المشاريع المنفذة في محافظة جنين هي مشاريع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم، يليها على التوالي 20.3% و 18.75% لقطاع الإنتاج النباتي والري وإنتاج الثروة الحيوانية، وهذا طبيعي لكون منطقة جنين تعد منطقة زراعية، ولكن عدم توفر مشاريع بنية تحتية، وانخفاض نسبة مشاريع مصادر المياه حيث بلغت 4.7% فقط من كل المشاريع الزراعية ملفت، ويستدعي إعادة النظر في المشاريع الزراعية المقدمة للمحافظة لكون محافظة جنين تعاني من مشاكل في المياه، وجميع محافظات الضفة تحتاج إلى مشاريع بنية تحتية.

في محافظة نابلس أيضا كان قطاع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم هو المسيطر بنسبة 27.6% من مجموع المشاريع المنفذة في نابلس، ويليه قطاعي خلق فرص عمل والإنتاج النباتي والري بنسبة 20.7% من المشاريع، بينما حصل كل من قطاع البنية التحتية وتنمية القطاع الخاص وقطاع الأبحاث والدراسات على أقل نسبة من المشاريع والتي بلغت 3.4%.

أما محافظتي سلفيت وأريحا فقد حظيت كل منهما بأربع مشاريع فقط، موزعة على أكثر من قطاع، في حين اقتصرت المشاريع الأربعة التي حظيت بها محافظة طولكرم على مصادر المياه، ولا بد هنا من التنويه هنا أن هناك عدد أكبر من المشاريع تم تنفيذه في هذه المحافظات وباقي المحافظات أيضا، ولكن لم يتم حصرها لأن المؤسسات المنفذة لها ليست عضوا في نظام معلومات المشاريع الزراعية، أو أنها لا تحدّث معلوماتها في النظام، وهذا يؤثر في الاستنتاجات التي تخرج بها أي

مؤسسة سواء حكومية أو أهلية، فمن الضروري رصد الواقع جيدا للتخطيط للمستقبل وتلبية الاحتياجات الحقيقية.

بالنسبة لمحافظة قلقيلية فقد حصلت على ثمانية مشاريع، 37.5% منها مشاريع حدائق منزلية، و25% مصادر مياه ومثله للأبحاث والدراسات وتحديد الاحتياجات والتخطيط.

ومن هنا يمكن استخلاص أن محافظة جنين من بين محافظات شمال الضفة الغربية هي الأكثر حصولا على المشاريع بنسبة 58.7%، ويليهها محافظة نابلس بنسبة 26.6% من المشاريع الزراعية في مختلف القطاعات في منطقة شمال الضفة الغربية.

في محافظة طوباس كان تركيز المشاريع في قطاعي إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم وكذلك الإنتاج النباتي والري بنسبة 25.7% لكل منهما، بينما حظي كل من قطاع تنمية القطاع الخاص والأبحاث والدراسات بأقل نسبة من المشاريع والبالغة 2.9% لكل منهما. ومحافظة طوباس قد حظيت بنصيب الأسد من مشاريع وادي الأردن بنسبة 89.7% من المشاريع الزراعية المنفذة في وادي الأردن.

أما محافظة الخليل فقد شكلت مشاريع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم ما نسبته 26.2% من المشاريع المنفذة فيها، بينما حظي قطاع الإنتاج النباتي والري على 21.5%، بينما حصل قطاعي بناء المؤسسات والحدائق المنزلية على أقل نسبة والبالغة 1.5% لكل منهما من مجموع المشاريع المنفذة فيها.

ومحافظة جنوب الضفة الأخرى هي محافظة بيت لحم وقد نفذ فيها العدد الأكبر من مشاريع منطقة الجنوب بنسبة 71.1% من المشاريع المقدمة لمنطقة الجنوب. ولقد تركزت المشاريع في قطاع مصادر المياه بنسبة 39.5% من المشاريع المنفذة فيها، ويليه قطاع الأبحاث ودراسات تحديد الاحتياجات والتخطيط بنسبة 14.0%، وكان قطاع البنية التحتية الأقل استثناءا بالمشاريع بنسبة 1.2%.

وأخيرا محافظة رام الله وهي تحوي مشاريع منفذة في محافظة البيرة أيضا، فقد حصلت على أعلى نسبة في إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم بنسبة 31.8% من المشاريع المنفذة فيها، ويليه قطاع بناء المؤسسات بنسبة 22.7%.

3.4 تحديد الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية

في البند السابق تم معرفة ما نفذ من مشاريع في القطاعات الفرعية الزراعية الثلاثة عشر، أما في هذا البند فسيتم التركيز على تحديد الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية لتبيان الاحتياجات التنموية وتطوير الزراعة، وذلك من وجهة نظر العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

بالنظر إلى الجدول (5.4) وجد أن قطاع مصادر المياه يحظى بإجماع العاملين في القطاع الزراعي، على اعتبار أنه أكثر القطاعات التي يوجد حاجة إلى تنفيذ مشاريع فيه، ويعتبر من الأولويات عموماً في جميع المحافظات بمتوسط حسابي بلغ الـ4، ويليه كل من قطاع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم وقطاع البنية التحتية، وقطاع خلق فرص العمل، وقطاع الإنتاج النباتي والري بمتوسط حسابي 3.7 لكل منها.

أما القطاع الزراعي الأقل أهمية من وجهة نظر العاملين بالقطاع الزراعي فهو قطاع الحدائق المنزلية بمتوسط حسابي 2.5، يليه قطاع البناء المؤسسي بمتوسط حسابي 3.2.

وبمقارنة وجهة نظر العاملين بالقطاعات الفرعية الزراعية للأولويات من الاحتياجات التنموية (الجدول 5.4) مع ما نفذ من مشاريع (الجدول 4.4)، يمكن ملاحظة وجود فروقات واضحة بين المشاريع المنفذة والاحتياجات التنموية. فمثلاً قطاع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم الذي حصد أكبر نسبة من المشاريع الزراعية جاء ثانياً من ضمن الأولويات، وقطاع مصادر المياه الذي كان أول قطاع من ضمن الأولويات كان الثالث من حيث نسبة المشاريع المنفذة فيه، بينما كان قطاع البنية التحتية الأقل استئثاراً بالمشاريع حيث حصد فقط مشروعين من ضمن الاحتياجات الملحة بالمجمل لجميع المحافظات.

وهذه الفروقات بين نسبة المشاريع المنفذة في كل قطاع وتحديد الأولويات من القطاعات من قبل العاملين، تدل على عدم تلبية الاحتياجات التنموية جيداً، وذلك لأسباب مختلفة تتعلق بالسياسات وعدم الاعتماد على خطط مرجعية أو دراسات ميدانية حقيقية، مع التوجهات إلى المشاريع الاغاثية أكثر من التنموية وغيرها.

جدول 5.4: الأوساط الحسابية المحددة لأولويات الاحتياجات التنموية من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في مختلف المحافظات، (كان تدرج الإجابات من 1 للأقل أهمية إلى 5 للأكثر أهمية).

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	جنين	نابلس	سلفيت	طولكرم	قلقيلية	أريحا	طوباس	الخليل	المتوسط الحسابي للجميع
1	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	4.08	3.75	3.60	3.75	3.80	3.70	3.92	3.00	3.7
2	خدمات مالية	4.10	3.44	3.67	3.13	3.13	3.67	3.33	3.43	3.5
3	بنية تحتية	3.82	3.33	3.43	3.88	3.71	3.89	3.40	4.00	3.7
4	بناء مؤسسي	3.55	3.00	3.29	3.38	2.86	3.50	3.22	2.67	3.2
5	خلق فرص عمل	4.00	4.09	3.80	3.82	3.64	3.50	3.55	3.17	3.7
6	استعمال الأراضي	4.25	3.60	3.00	3.22	3.78	3.22	3.33	3.50	3.5
7	إنتاج الثروة الحيوانية	3.83	3.55	2.67	2.89	3.33	3.33	4.33	4.00	3.5
8	أدوات و آليات	3.80	3.57	3.14	3.56	3.38	3.22	3.71	3.17	3.5
9	الإنتاج النباتي والري	3.82	3.22	2.43	4.00	4.10	4.10	3.50	4.00	3.7
10	تنمية القطاع الخاص	3.40	3.67	4.00	3.88	3.22	2.78	4.13	2.50	3.5
11	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	3.20	4.14	3.63	3.87	3.86	2.88	3.50	2.00	3.4
12	مصادر المياه	4.08	4.40	3.45	3.55	3.50	4.60	3.90	4.33	4.0
13	حداائق منزلية	2.45	2.89	3.38	2.44	2.43	2.22	2.13	1.86	2.5

المصدر: البيانات المفردة من دليل المقابلة.

أما إذا تم النظر إلى الأولويات بناء على التقسيمات الجغرافية للضفة الغربية (شمال، جنوب ووادي الأردن "المناطق التي غطاها دليل المقابلة")، يتم ملاحظة أن العاملين في منطقة الشمال يجدون قطاع خلق فرص العمل الأكثر إلحاحاً بمتوسط 3.9، يليه قطاعات مصادر المياه وإرشاد المزارعين وبناء قدراتهم بمتوسط 3.8، ثم قطاع الأبحاث ودراسات تحديد الاحتياجات والتخطيط بمتوسط 3.7، بينما يعد قطاع الحدائق المنزلية الأقل أهمية بمتوسط 2.7.

أما في منطقة وادي الأردن فإن الأهمية القصوى كانت لقطاع مصادر المياه بمتوسط 4.25، والذي وضع الجدول (4.4) عدم تنفيذ أي مشروع فيه خلال العام 2007م، ويليه في الأهمية كل من قطاع إرشاد المزارعين وإنتاج الثروة الحيوانية، والإنتاج النباتي والري بمتوسط 3.8 لكل منها. بينما جاء قطاع الحدائق المنزلية بمتوسط 2.2 القطاع الأقل أهمية.

وبالنسبة لمنطقة الجنوب والتمثلة بالخليل فقد احتل قطاع مصادر المياه بمتوسط 4.33 الأهمية العظمى من ضمن القطاعات، وتلاه كل من قطاع البنية التحتية، والإنتاج النباتي والري والإنتاج الحيواني بمتوسط 4، بينما جاء قطاع الحدائق المنزلية بمتوسط 2.5 القطاع الأقل أهمية.

وبالنظر إلى المحافظات كل على حدا وجد أن قطاع استعمال الأراضي هو الأكثر أولوية في جنين بمتوسط 4.25، ويليه قطاع الخدمات المالية بمتوسط 4.1 والذي لم يحظ بأي من المشاريع المنفذة خلال العام 2007م، ثم كل من قطاع إرشاد المزارعين ومصادر المياه بمتوسط 4.08، بينما جاء قطاع الحدائق المنزلية بمتوسط 2.7 القطاع الأقل أهمية.

أما في نابلس فقد كان قطاع مصادر المياه هو القطاع الأكثر أولوية بمتوسط 4.4، وتلاه قطاع الأبحاث ودراسات تحديد الاحتياجات والتخطيط، وكان قطاع الحدائق المنزلية الأقل حاجة بمتوسط 2.89.

في سلفيت جاء قطاع تنمية القطاع الخاص كأهم القطاعات بمتوسط 4، ولم يحظ بأي مشروع من المشاريع المنفذة في العام 2007م، وتلاه قطاع خلق فرص العمل بمتوسط 3.8، وجاء قطاع الإنتاج النباتي والري بمتوسط 2.43 في أسفل سلم الأولويات. وفي طولكرم ترصد قطاع الإنتاج النباتي والري سلم الأولويات بمتوسط 4.0، تلاه كل من قطاعي تنمية القطاع الخاص وقطاع البناء المؤسسي بمتوسط 3.88، والأبحاث والدراسات بـ 3.87. وجاء الأقل أهمية قطاع الحدائق المنزلية بمتوسط 2.44.

وبالنسبة لقليلية فقد كان قطاع الإنتاج النباتي والري الأكثر أهمية بمتوسط 4.1، يليه قطاع الأبحاث بـ 3.86، وختم سلم الأولويات بقطاع الحدائق المنزلية بمتوسط 2.43 باعتباره الأقل أهمية، علماً بأنه حظي بنصيب الأسد من المشاريع التي نفذت (الجدول 4.4).

وفي أريحا كان هناك إجماع على أن الأهمية القصوى هي لقطاع مصادر المياه بمتوسط 4.6، علماً بأنها لم تحظى بأي من مشاريع مصادر المياه المنفذة في العام 2007م، وتبعه في الأهمية قطاع الإنتاج النباتي والري بـ 4.1، وجاء أخيراً قطاع الحدائق المنزلية بـ 2.22. أما في طوباس فقد كان قطاع إنتاج الثروة الحيوانية بمتوسط 4.33 الأكثر أهمية، يليه بـ 4.13 قطاع تنمية القطاع الخاص، وجاء في أسفل سلم الأولويات بـ 2.13 قطاع الحدائق المنزلية.

وبعد كل هذا التحليل للأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية يمكن رفض الفرضية القائلة بأنه ليس هناك قطاعات مهملة الدعم مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، والفروقات والتناقضات واضحة بين ما يقدم من مشاريع وما هناك حاجة حقيقية إليه.

ومن خلال جدول التباين الأحادي (الجدول 6.4)، سيتم فحص مدى قبول أو رفض الفرضية التالية:

لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير المحافظة عند مستوى الدلالة $(0.05 \leq \alpha)$.

جدول 6.4: جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير المحافظة.

مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
1.914	6	0.319	0.816	0.563
16.021	41	0.391		
17.935	47			

وبما أن مستوى الدلالة أكبر من قيمة α ، فيمكن قبول الفرضية بحسب التحليل الإحصائي للنتائج.

أما الجدول (7.4) فإنه يظهر جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي (شمال، وجنوب الضفة الغربية ووادي الأردن). حيث يمكن من خلاله

قبول الفرضية لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$).

جدول 7.4: جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي.

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.586	0.540	0.210	2	0.421	بين المجموعات
		0.389	45	17.514	الخطأ
			47	17.935	المجموع

أما الجدول (8.4) فإنه يظهر وجوب قبول الفرضية لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$).

جدول 8.4: جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة.

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.430	0.860	0.330	2	0.660	بين المجموعات
		0.384	45	17.275	الخطأ
			47	17.935	المجموع

4.4 تحديد المناطق الجغرافية الأقل حظاً من حيث المشاريع الزراعية

تم الحديث في البنود السابقة عن المشاريع التي تم تنفيذها في القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة، وكذلك تم استخلاص الحاجات التنموية من القطاعات الفرعية الزراعية من وجهة نظر العاملين بالقطاع الزراعي، وفيما يلي سيتم عرض للمناطق المقترحة في المحافظات المختلفة، والتي تحتاج إلى مشاريع في مختلف القطاعات وحسب وجهة نظر العاملين في تلك المناطق.

ومن خلال الملحق (1.4)، يمكن عقد مقارنة بين ما نفذ من مشاريع في المحافظات المختلفة

والمواقع المقترحة في نفس المحافظة، لمعرفة مدى تلبية المشاريع المنفذة للاحتياجات التنموية. وبما أن نظام معلومات المشاريع الزراعية يقدم خرائط فيمكن من خلال إدخال المعلومات التي تم الحصول عليها في الجداول (9.4)، (10.4) والجدول (11.4) باستخدام نظام الـGIS، أن يعطي خرائط تبين الاحتياجات التنموية للمناطق المختلفة في كل قطاع زراعي، كما يمكن أن يوضح المناطق المهملة بحيث تركز المؤسسات عملها فيها.

من بين المشاريع المنفذة في القطاع الزراعي في عام 2007م، عدد من المشاريع تم تنفيذها في مناطق من ضمن المناطق المقترحة وهناك مناطق أخرى في حاجة ولم يتم تنفيذ أي مشاريع فيها، وهذا يستوجب دراسة مواقع تنفيذ المشاريع بشكل مستفيض، بحيث يتم تقديم الدعم لمن يحتاجه. ومن الجدول (9.4) يظهر أن منطقة جنين فيها عدد كبير من المناطق المقترحة والتي تحتاج إلى مشاريع في مختلف القطاعات، وقد تكرر كثيرا أن جميع المناطق بحاجة أو المناطق قرب الجدار، بينما في باقي محافظات الشمال كان هناك عدم تحديد لمواقع مقترحة لبعض القطاعات الفرعية الزراعية، وهذا ليس لعدم الحاجة فقط وإنما بالغالb هو نقص في المعلومات، لذلك على المجالس البلدية والمجالس القروية تقديم ما ليها من احتياجات واقعية للجهات الرسمية بحيث يتم وضعها ضمن الخطط، وتلبيتها.

قيل أن وادي الأردن هو سلة الغذاء الفلسطينية، وإن اعتباره هكذا لم يأتي من فراغ، وإنما لأهميته للقطاع الزراعي، لذلك يمكن ملاحظة تكرار عدد كبير من المناطق التي في حاجة إلى مشاريع في مختلف القطاعات مثل الجفتك وطوباس وبردلة وغيرها (الجدول 10.4). أما في محافظة الخليل فحالها حال باقي المحافظات، حيث هناك مناطق لم يتم تنفيذ أي مشروع فيها وأخرى نفذ فيها عدد من المشاريع، والأساس في هذا الموضوع هو الحاجة، لذلك يجب التأكيد على أهمية توزيع المشاريع بحيث تظفر بها كل المناطق المحتاجة وحسب الأولويات (الجدول 11.4).

وأخيرا فإن الفرضية القائلة بأنه لا يوجد مناطق جغرافية أقل حظا من حيث المشاريع الزراعية مقارنة مع الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، مرفوضة. كذلك فإن الفرضية القائلة بعدم احتياج القطاعات الفرعية الزراعية إلى تنسيق أفضل فيما بينها، مرفوضة، فكون المشاريع المنفذة لا تتطابق مع الاحتياجات التنموية بل أحيانا تتناقض معها، وهناك مناطق لا يصلها أي دعم، فهذا لدليل كاف على أن القطاعات الفرعية الزراعية والعاملين فيها بحاجة إلى زيادة مستوى التنسيق فيما بينهم، وبالتالي يتم قبول الفرضية بأنه لا يوجد تنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي في فلسطين.

جدول 9.4-أ: جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات الشمال والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	جنين	نابلس	سلفيت	طولكرم	قليلية
1	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	قباطية(2)، دير أبو ضعيف، جلقموس، أم التوت، المطلة، فقوعة، جلبون، عرابة، كفردان، قرى محيط جنين	قبلان(2)، عقربا، قصرة، حوارة، بيت فوريك، عصيرة الشمالية والقبلية، منطقة جنوب نابلس	بروقين(2)، قراوة بني زيد(2)، دير أستيا(2)، فرخة، كفرالديك(2)، جميع المناطق	عتيل(2)، باقة الشرقية، الكفريات(2)، سفارين، ذنابة، كفراللبد، جميع المناطق	عزون العتمة(2)، قليلية، جميع العزب، جيوس
2	خدمات مالية	عموم المزارعين، سيريس(2)، ميثلون(3)، صانور(2)، الجملة(2)، كفردان، فقوعة، عرابة، جميع المناطق(3)	عوريف، الباذان، عصيرة القبلية، بيت أمرين، قبالن، سبسطية، عصيرة، بيت فوريك، جميع المناطق	جميع المناطق	الشويكة، ذنابة، عتيل، كفراللبد، جميع المناطق(2)	عزون العتمة، جميع المناطق
3	بنية تحتية	جميع المواقع، دير أبو ضعيف، ميثلون(2)، صير(2)، مسلية، صانور، فقوعة، عرابة، قباطية، الفندقومية، يعبد، طوره.	العقربانية، الجفتاك، سبسطية			كفرثلث، عزون، قليلية، عزون عتمة
4	بناء مؤسسي	جنين، صانور، جبع، قباطية، فقوعة، يعبد، كفردان، جميع المناطق(3)	سبسطية، جميع المناطق	جميع المناطق(2)	جميع المناطق	عزون العتمة، جميع المناطق(2)
5	خلق فرص عمل	جبع، ميثلون، صانور، صير، مسلية، كفردان، اليامون، المنطقة الشرقية، جميع المواقع(4)	منطقة جنوب نابلس، جميع المناطق(3)	جميع المناطق(4)	قفين، بلعا، دير الغصون، جميع المناطق(2)	جميع المناطق(3)

المصدر: المعلومات المفردة من دليل المقابلة.

جدول 9.4-ب: جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات الشمال والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	جنين	نابلس	سلفيت	طولكرم	قليلية
6	استعمال الأراضي	جنين، جبج(2)، صانور، مسلية، ميثلون، الجلمة، برقين، المنطقة الجنوبية، المناطق قرب الجدار، جميع المناطق		مناطق الجدار(2)، المناطق القريبة من مستوطنات	منطقة الجدار	كفرقوم، كفرثلث، حجة، جين صافوط، مناطق الجدار
7	إنتاج الثروة الحيوانية	رابا، جبج، جنين، جلبون(3)، فقوعة(3)، عجة، جميع المناطق	منطقة جنوب شرق نابلس، شرق نابلس، عقربا	غرب سلفيت، جميع المناطق	الشويكة، قفين، بيت ليد	كفرقوم، كفرثلث(2)، أماتين، جيوس
8	أدوات و آليات	قباطية، كفردان، محيط جنين، جميع المناطق(2)			الشعراوية	
9	الإنتاج النباتي والري	الجلمة(2)، قباطية(2)، كفردان، محيط جنين، جميع المناطق			طولكرم، الشويكي، عتيل، دير الغصون، علار، صيدا، زيتا	قليلية، عزون، النبي ألياس، حبله
10	تتمية القطاع الخاص	جنين، قباطية، شمال جنين، شرق شمال جنين، جميع المناطق(2)	النصارية، العقربانية		طولكرم	غرب قليلية
11	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	العرقه، الهاشمية، كفرقود، برقين، يعبد، مرج صانور، مرج بن عامر، جميع المناطق(3)	فروش بيت دجن			
12	مصادر المياه	كفردان(2)، قباطية(2)، سيريس، اليامون، مرج بن عامر، مرج صانور، سهل عرابه، جلبون، المناطق الريفية، جميع المناطق(2)	الباذان، النصارية، فروش بيت دجن، بيت دجن، بيت أمرين، عقربا، منطقة جنوب نابلس	بروقين، كفر الديك، غرب سلفيت، جميع المناطق	فرعون، شوفة، عنبتا، سفارين، كور، الشعراوية	حجة، فرعطة، أماتين، باقة الحطب، جيوس، حبله، عزون عتمة، قليلية، جميع المناطق
13	حدائق منزلية	جبج، الفندوقمية، جنين، المناطق الريفية	عصيرة الشمالية	قراوة بني حسان، سلفيت	كفر عيوش، كفر زياد	جيوس، عزون، كفرثلث

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

جدول 10.4-أ: جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات وادي الأردن والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	أريحا	طوباس
1	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	الجفتك(2)، عين البيضاء، أريحا، مرج نعجة، كل المناطق(3).	الأغوار(2)، طمون(3)، العقبة(3)، عقابا، تياسير، الزبادة، طوباس(2)، كردلة، بردلة، البقيعة، جميع المناطق
2	خدمات مالية	الجفتك(2)، مرج نعجة، العوجا، الديوك، عين البيضاء، أريحا، كل المناطق.	الأغوار(2)، طمون(2)، طوباس(2)، الفارعة، عقابا، بردلة، جميع المناطق(2)
3	بنية تحتية	الجفتك(3)، مرج نعجة، العوجا، الفصايل، عين البيضاء، أريحا، كل المناطق.	طوباس(2)، طمون، عقابا، بردلة(2)، كردلة، الأغوار الشمالية(2)
4	بناء مؤسسي	الزبيدات، الجفتك، مرج نعجة، العوجا، الفصايل، عين البيضاء، أريحا(2)، كل المناطق.	طوباس(3)، الأغوار الشمالية(2)، طمون، البقيعة، بردلة، جميع المناطق
5	خلق فرص عمل	الجفتك، مرج نعجة، العوجا، فصايل، عين البيضاء، أريحا(4)، كل المناطق.	طمون، طوباس(2)، بردلة، الفارعة، عقابا، جميع المناطق(3)
6	استعمال الأراضي	عين البيضاء، أريحا(3)، الجفتك(2).	طوباس(2)، بردلة، طمون، عقابا، العقبة

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

جدول 10.4-ب: جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات وادي الأردن والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	أريحا	طوباس
7	إنتاج الثروة الحيوانية	النبسي موسى، الجفتلك، مرج نعجة، فصايل، مرج غزال، عين البيضاء، كل المناطق.	البيعية، المالح، يرزة، سلحب، الحمة، طمون، شرق طوباس، كردلة.
8	أدوات و آليات	الجفتلك(2)، مرج نعجة(2)، العوجا(2)، الزبيدات، أريحا، كل المناطق.	طوباس، طمون، الفارعة، الأغوار
9	الإنتاج النباتي والري	عين البيضاء، الجفتلك(3)، مرج نعجة، العوجا(4)، أريحا(3)، فروش بيت دجن.	الغور الشمالي، طمون، الفارعة، عقابا
10	تتمية القطاع الخاص	عين البيضاء، أريحا، الجفتلك(3)، فروش بيت دجن، العوجا، كل المناطق.	طوباس(2)، بردلة، الفارعة، طمون، البيعية
11	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	عين البيضاء، اريحا(2)، الجفتلك، كل المناطق(2).	طوباس(2)، بردلة، الأغوار، طمون، البيعية
12	مصادر المياه	وادي المالح، فصايل، عين الديوك، فروش بيت دجن، الجفتلك(3)، مرج نعجة، العوجا(5)، عين البيضاء، أريحا(3).	طمون، طوباس(2)، تياسير، البيعية، الفارعة، السفوح الشرقية، بردلة.
13	حدائق منزلية	الديوك، فروش بيت دجن، العوجا، النويمة(2)، عين البيضاء، أريحا(2)، الجفتلك(2).	تياسير، العقبة، طوباس(2)، بردلة، طمون

المصدر: البيانات المفردة من دليل المقابلة.

جدول 11.4: جدول المناطق المقترحة في محافظة الخليل والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.

الرقم	القطاع الفرعي الزراعي	الخليل
1	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	حلول(2)، بيت أمر(2)، سعير، الشيوخ، وادي العمائر، العنبريا، الخرابة، منيزل، ترقوميا، صورين.
2	خدمات مالية	مسافر يطا(2)، مسافر بني نعيم، الشيوخ، وداوي، الرظيم، اذنة، الرمادين، قرى السموع، غوين.
3	بنية تحتية	يطا(2)، اذنة، مسافر، منيزل، الظاهرية، سعير، السموع، الرمادين، غوين، الخرابة.
4	بناء مؤسسي	حلول(2)، مسافر يطا، السيميا، وادي العمائر، منطقة الرمادين، منيزل، السموع، الظاهرية، الخليل.
5	خلق فرص عمل	حلول، خادور، أم غانم، واد شمعون، سوبا، ترقوميا، سعير، الشيوخ.
6	استعمال الأراضي	السموع، يطا، بني نعيم، الشيوخ، وادي العمائر، الرظيم، العتيريات، بيت أمر، حلول، سعير، بيت أولا.
7	إنتاج الثروة الحيوانية	أذنة(2)، السموع(2)، دير سامت، منطقة مسافر، الشيوخ، منيزل، وادي الخبايين، يطا، الظاهرية.
8	أدوات و آليات	بني نعيم(2)، يطا(2)، منطقة مسافر، طوال محمد، شعب العجوز، الهراب، العتيريات، الظاهرية، السموع.
9	الإنتاج النباتي والري	سعير، وادي العمائر، خلة نياص، الخصيني، الخليل، حلول، بيت أمر، بيت، أولا.
10	تنمية القطاع الخاص	سعير(2)، الخليل، حلول، بيت كاحل، بني نعيم.
11	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	السموع(2)، الخليل، الظاهرية، يطا.
12	مصادر المياه	منطقة الرمادين، منطقة مسافر، الشيوخ، السيميا، رافات، الدبر، قطعات سعيد، العروب، بيت أولا.
13	حدائق منزلية	حلول(2)، سعير، السموع، تفوح، بيت كاحل، بيت أولا، نون.

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

5.4 التنسيق بين المؤسسات

من خلال دليل المقابلة تم السؤال عن معيقات التنسيق بين المؤسسات، حيث يبين الجدول (12.4) وجهات نظر العاملين في القطاع الزراعي في أسباب عدم الحصول على مستوى كاف من التنسيق، بحيث تم إعطاء ثلاثة خيارات للإجابة مع إعطاء وزن لكل خيار فلا=1، محايد=2 ونعم=3.

جدول 12.4: جدول الإحصاء الوصفي لمعيقات التنسيق.

الرقم	معيقات التنسيق	المعدل
1	عدم إعطاء عملية التنسيق الجهد والوقت الكافيين، مع عدم الالتزام بحضور الاجتماعات الهادفة لذلك.	2.49
2	ضعف المتابعة بعد حدوث تنسيق مبادرات التنسيق.	2.48
3	عدم وجود رغبة وقناعة عند بعض المؤسسات بأهمية وجدوى عملية التنسيق.	2.54
4	العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على التمويل والاستثمار بالمشاريع من المؤسسات المانحة.	2.79
5	عدم وجود تنسيق بين القطاع العام والأهلي.	2.79
6	كثرة عدد المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.	2.38
7	غياب أي خطة أو مرجعية أو قوانين تشرح طبيعة العلاقة وتنظم العمل الأهلي.	2.46
8	تضارب المصالح الشخصية للأشخاص في المؤسسات المختلفة يؤثر سلبا على إمكانيات التنسيق بين المؤسسات.	2.26
9	وجود التعصب الحزبي لدى بعض المؤسسات والعاملين فيها يحول دون التنسيق.	1.70
10	وجود تضارب بين أهداف وسياسات بعض المؤسسات تمنعها من التنسيق مع غيرها.	2.37
11	بعض المانحين يقومون بالاتصال المباشر مع بعض المؤسسات دون التنسيق مع القطاع الحكومي، مما يؤثر سلبا على آفاق عملية التنسيق.	2.07
12	عدم توفر المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاحتياجات، وعدم توفر خرائط لأماكن تنفيذ المشاريع والمؤسسات العاملة في تلك المناطق.	2.06
13	عدم المشاركة في برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية.	1.81
14	عدم توفر الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لعملية التنسيق في المؤسسات المختلفة.	1.44

بناء على جدول (12.4) وجد أن العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على التمويل والاستثمار بالمشاريع من المؤسسات المانحة وعدم وجود تنسيق بين القطاع العام والأهلي هما السببين

الرئيسيين لعدم حدوث تنسيق، بالإضافة إلى عائق عدم وجود رغبة وقناعة عند بعض المؤسسات بأهمية وجدوى عملية التنسيق.

كما أن الجدول (12.4) يظهر أن العاملين بالقطاع الزراعي لم يجدوا أن عدم المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية يعد من معيقات التنسيق حيث ظل رأي الأغلبية فيه محايد، واعتبر عدم توفر الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لعملية التنسيق في المؤسسات المختلفة ليس عائقاً.

ولفحص الفرضية لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد معيقات التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) تبعاً لمتغير:

- المحافظة.
- الموقع الجغرافي (شمال الضفة ووادي الأردن وجنوب الضفة ممثلة بمنطقة الخليل).
- طبيعة المؤسسة (حكومية، غير ربحية أو دولية).

فإن جدول التباين الأحادي (13.4) يظهر قبول الفرضية لجميع المتغيرات.

جدول 13.4: جدول التباين الأحادي لتحديد معيقات التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المحافظة	0.041	6	0.007	0.130	0.992
	4.511	85	0.053		
	4.553	91			
المنطقة الجغرافية	0.033	2	0.016	0.322	0.726
	4.520	89	0.051		
	4.553	91			
طبيعة المؤسسة	0.289	2	0.144	3.042	0.053
	4.322	91	0.047		
	4.611	93			

إن المعوقات التي تم ذكرها في الجدول (13.4) هي نتاج عصف فكري للعاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني من مختلف المؤسسات، من خلال ورشات عمل بالمشاركة، وكذلك مقترحات تحسين مستوى التنسيق بين المؤسسات (الجدول 14.4)، وكل عائق من المعوقات يحتاج إلى مقترح للتخفيف من تأثيره أو القضاء عليه مهما بلغ تأثيره.

جدول 14.4: جدول الإحصاء الوصفي لمقترحات تحسين التنسيق بين المؤسسات.

الرقم	مقترحات تحسين التنسيق بين المؤسسات	المعدل
1	إعطاء عملية التنسيق الجهد والوقت الكافيين، مع حضور الاجتماعات الهادفة لذلك والعمل المستمر والمتابعة لتحقيق أفضل النتائج في عملية التنسيق.	2.80
2	مناقشة أهمية التنسيق وتبيان أثره الإيجابي على العمل والفائدة المتبادلة للأطرف المتعاونة، وما فيه من خير في توزيع المشاريع على المناطق المختلفة، ومنع ازدواجية العمل، وتنظيم عمل المؤسسات.	2.72
3	عقد اجتماعات دورية بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية وحتى الممولين، لنقاش الأمور العالقة وتوضيح دور الحكومة ودور القطاع الأهلي والدور الذي يلعبه الممولين في العلاقة بينهما، مما يشجع على مد جسور الثقة بين الأطراف ومحاولة التنسيق فيما بينهم.	2.99
4	اعتماد خطة التنمية والإصلاح كمرجعية لأولويات العمل في القطاع الزراعي مع إيجاد آلية تفرض على جميع المؤسسات تفريغ بياناتها في برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية، مع تنسيق المؤسسات الدولية لعملها مع وزارة التخطيط بحيث يصبح هناك مظلة عامة للعمل ككل يكون أساسها حكومي.	2.69
5	تبيان الأدوار والأهداف التي تسعى لها كل مؤسسة وبالتالي توزيع تلك الأدوار ولو أدى هذا إلى تغيير مجرى عمل بعض المؤسسات لتحقيق الأولويات، مع توزيع المشاريع على جميع المناطق والمؤسسات.	2.61
6	نبذ الخلافات الحزبية والتعصب بين مختلف المؤسسات والعمل بروح الفريق.	1.58
7	تدريب كوادر بشرية على عملية التنسيق بحيث يقوموا بنقل المعلومات المتعلقة بالتنسيق لمؤسساتهم، مع إلزامهم بمتابعة عمليات التنسيق على مختلف المستويات.	1.65

ولعل من الطبيعي أن يحظى مقترح -عقد اجتماعات دورية بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية وحتى الممولين، لنقاش الأمور العالقة وتوضيح دور الحكومة ودور القطاع الأهلي والدور الذي يلعبه الممولين في العلاقة بينهما، مما يشجع على مد جسور الثقة بين الأطراف ومحاولة التنسيق فيما بينهم- بإجماع جميع المؤسسات على اختلاف أنواعها، فمشكلة التنسيق أساسها تبيان

الأدوار والثقة بين المؤسسات، ثم ضرورة إعطاء الوقت والجهد الكافيين للتنسيق واعتماد خطة التنمية والإصلاح أو أي خطط أخرى فالمهم أن يكون متفق عليها من قبل جميع المؤسسات، بحيث تشكل أساساً للعمل في القطاع الزراعي.

وهنا يمكن القول أن تحقيق مستوى من التنسيق الفعال بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي ليس بالأمر المستحيل، فالكل مدرك أن التنسيق مهم لجميع المؤسسات، والمحيط الخارجي للمؤسسة جزء لا يتجزأ من بيئة المؤسسة التي عليها أن تتعامل معها وتتأقلم ضمنها. لذلك يمكن رفض الفرضية القائلة بعدم إمكانية الحصول على مستوى من التنسيق الفعال بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

أما الفرضية التي تنص بأنه لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير المحافظة عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$)، فإنها مرفوضة بحسب الجدول (15.4)، لأن مستوى الدلالة أقل من ($0.05 \leq \alpha$).

جدول 15.4: جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعا لمتغير المحافظة.

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.001	4.124	0.317	6	1.904	بين المجموعات
		0.077	80	6.155	الخطأ
			86	8.059	المجموع

ولتحديد الفروقات في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير المحافظة تم اللجوء إلى اختبار Scheffe للمقارنات البعدية (الجدول 16.4)، والذي يظهر وجود فرق في وجهات النظر بين آراء العاملين في محافظتي طولكرم والخليل، ومحافظتي قلقيلية والخليل، ومحافظتي جنين والخليل، وهنا يمكن ملاحظة أن الفرق بين محافظات الشمال من جنين وطولكرم وقلقيلية ومحافظة الخليل، وهذا الفرق يمكن أن يعزى لاختلاف المؤسسات العاملة في الشمال عنها في الجنوب.

جدول 16.4-أ: جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير المحافظة.

المحافظة (I)	المحافظة (J)	متوسط الفروق (I-J) Mean Difference	مستوى الدلالة
جنين	وادي الأردن	-0.22789	0.468
	طولكرم	0.01206	1.000
	نابلس	-0.01391	1.000
	قلقيلية	0.01206	1.000
	سلفيت	-0.03231	1.000
	الخليل	-0.47959*	0.040
وادي الأردن	جنين	0.22789	0.468
	طولكرم	0.23995	0.499
	نابلس	0.21398	0.638
	قلقيلية	0.23995	0.499
	سلفيت	0.19558	0.704
	الخليل	-0.25170	0.634
طولكرم	جنين	-0.01206	1.000
	وادي الأردن	-0.23995	0.499
	نابلس	-0.02597	1.000
	قلقيلية	0.00000	1.000
	سلفيت	-0.04437	1.000
	الخليل	-0.49165*	0.048
	جنين	0.01391	1.000
	وادي الأردن	-0.21398	0.638
نابلس	طولكرم	0.02597	1.000
	قلقيلية	0.02597	1.000
	سلفيت	-0.01840	1.000
	الخليل	-0.46568	0.074

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05 .

جدول 16.4-ب: جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير المحافظة.

المحافظة (I)	المحافظة (J)	متوسط الفروق (I-J) Mean Difference	مستوى الدلالة
قلقيلية	جنين	-0.01206-	1.000
	وادي الأردن	-0.23995-	0.499
	طولكرم	0.00000	1.000
	نابلس	-0.02597-	1.000
	سلفيت	-0.04437-	1.000
	الخليل	-0.49165*	0.048
سلفيت	جنين	0.03231	1.000
	وادي الأردن	-0.19558-	0.704
	طولكرم	0.04437	1.000
	نابلس	0.01840	1.000
	قلقيلية	0.04437	1.000
	الخليل	-0.44728-	0.088
الخليل	جنين	0.47959*	0.040
	وادي الأردن	0.25170	0.634
	طولكرم	0.49165*	0.048
	نابلس	0.46568	0.074
	قلقيلية	0.49165*	0.048
	سلفيت	0.44728	0.088

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05 .

أما فرضية أنه لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير الموقع الجغرافي عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$)، فإنها مرفوضة بحسب جدول التباين الأحادي (جدول 17.4)، ومن خلال جدول (18.4) ظهرت فروق وجهات النظر بين منطقتي الشمال ووادي الأردن ومنطقتي الشمال والخليل.

جدول 17.4: جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعا لمتغير الموقع الجغرافي.

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.000	12.844	0.944	2	1.887	بين المجموعات
		0.073	84	6.172	الخطأ
			86	8.059	المجموع

جدول 18.4: جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير الموقع الجغرافي.

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I-J) Mean Difference	(J) الموقع	(I) الموقع
0.007	-0.22322*	وادي الأردن	منطقة الشمال
0.000	-0.47492*	الخليل	
0.007	0.22322*	منطقة الشمال	وادي الأردن
0.110	-0.25170-	الخليل	
0.000	0.47492*	منطقة الشمال	الخليل
0.110	0.25170	وادي الأردن	

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05 .

أما فرضية أنه لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$)، فإنها مرفوضة بحسب جدول التباين الأحادي (جدول 19.4)، ومن خلال جدول (20.4) ظهرت فروق في وجهات النظر بين العاملين في المؤسسات الحكومية والدولية، وبين العاملين في المؤسسات الحكومية والغير ربحية.

ولعل الفروق في وجهات النظر في مقترحات التنسيق سواء على مستوى المحافظات أو المناطق الجغرافية أو حتى طبيعة المؤسسة، يظهر وجود اختلافات في المعتقدات لدى العاملين، فباختلاف

المؤسسات تختلف الاحتياجات لدى العاملين وتختلف الأساليب الإدارية، وباختلاف المناطق تختلف العادات الاجتماعية وطبيعة العاملين، لذا تختلف وجهات نظرهم. أي كانت أسباب تلك الفروقات في وجهات النظر، فالمطلوب إزالتها بحيث يتم تحقيق أفضل مستوى من التنسيق الفعال بين المؤسسات.

جدول 19.4: جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة.

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.002	6.992	0.566	2	1.133	بين المجموعات
		0.081	86	6.967	الخطأ
			88	8.100	المجموع

جدول 20.4: جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة.

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I-J) Mean Difference	(I) طبيعة المؤسسة	(J) طبيعة المؤسسة
0.019	0.21627*	حكومية	مؤسسة غير ربحية
0.002	0.28305*	حكومية	دولية
0.019	-0.21627*	مؤسسة غير ربحية	حكومية
0.644	0.06678	مؤسسة غير ربحية	دولية
0.002	-0.28305*	دولية	حكومية
0.644	-0.06678-	دولية	مؤسسة غير ربحية

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05 .

6.4 نظام معلومات المشاريع الزراعية بين الاستخدام ومقترحات تحسين الفاعلية

من خلال دليل المقابلة وجد أن 72.9% من المقابلين من العاملين في القطاع الزراعي مؤسساتهم عضو في نظام معلومات المشاريع الزراعية (الجدول 21.4)، ومع أن النسبة عالية إلا أن بعض

العاملين يعلمون بعضوية المؤسسة للنظام ولا يعلمون أي شيء عن النظام ولم يستخدموه أبداً، وهذه تعد مشكلة في المؤسسات نفسها، حيث ليس هناك تنسيق بين الأقسام المختلفة أو الفروع المتعددة لنفس المؤسسة، فبعض المشاركين في المجموعات المركزة ذكروا أن مهمة التنسيق تقع على عاتق المقر الرئيسي، وبالتالي لا يستخدمون النظام أو يفرغوا فيه معلوماتهم، لذا يجب التأكيد على المؤسسات المشاركة أن يقوموا بإعلام العاملين عن النظام ويحثوهم على استخدامه، بل وعليهم بعد المشاركة في ورشات العمل واللقاءات المتعلقة بالتعريف بالنظام أن ينشروا المعلومات التي حصلوا عليها وفي أحيانا كثيرة يصلهم بريد الكتروني يلخص جميع ما دار في الورشة أو اللقاء على العاملين، وهذا يسير من خلال البريد الإلكتروني أو لوحة إعلانات المؤسسة، أو حتى اللقاءات الدورية في المؤسسة نفسها وعلى جميع المستويات، فالأساس في نشر المعلومات حول النظام في المؤسسات المشاركة بين العاملين في نفس المؤسسة هو الإدارة السليمة.

جدول 21.4: نسبة الأعضاء وغير الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية من المقابلين من العاملين في القطاع الزراعي.

النسبة %	عدد الإجابات		
72.9	70	نعم	هل المؤسسة عضو في نظام معلومات المشاريع الزراعية
27.1	26	لا	
100	96	المجموع	

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

ومن إلـ27.1% غير الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية، 30.8% لم يذكروا سببا لعدم اشتراكهم وهذا يعني بأن لديهم علم بالنظام ولم يجدوا سببا يجعلهم يشاركون به، بينما قال 38.4 منهم أنهم لا يعرفون بوجود النظام، و23.1% لا يعرفون كيفية المشاركة فيه، وأخيرا 7.7% عبارة عن مؤسسات حديثة العهد بالعمل في القطاع الزراعي (الجدول 22.4). ومن هذه النتائج يتم استخلاص ضرورة عقد اجتماعات دورية تعرف بالنظام وكيفية المشاركة فيه في جميع المناطق ولجميع المؤسسات.

أما عن استخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل الأعضاء، فقد اختلفت الاستخدامات بحسب وجهات نظر المشاركين في ورشات العمل بالمشاركة، والمؤلفين للمجموعات المركزة، حيث تم إعطاء أربعة خيارات لكل استخدام تحدد مدى الاستخدام ثم أعطي وزن لكل خيار

فإطلاقاً=1، نادرًا=2، أحياناً=3، وغالباً=4. ومن جدول الإحصاء الوصفي لاستخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية (جدول 23.4)، وجد أن البرنامج لا يستخدم بشكل دائم وإنما بين الحين والحين، وأكثر استخداماته تتمحور في البحث عن المناطق المهمشة والتي في حاجة لمشاريع زراعية، بالإضافة إلى البحث عن مشاريع مستقبلية تخطط لها مؤسسات أخرى أو مشاريع ذات علاقة يتم تنفيذها، مع الإطلاع على تقارير دورية وغير دورية تتعلق بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي. وأياً كان الاستخدام أو مدى الاستخدام فهو بالتأكيد يشكل فرقا في عمل المؤسسات، ويزيد من مستوى التنسيق بين المؤسسات، ويساعد في توفر المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

جدول 22.4: أسباب عدم المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية.

النسبة %	عدد الإجابات	أسباب عدم المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية
30.8	8	دون ذكر السبب.
7.7	2	المؤسسة حديثة العهد.
23.1	6	عدم معرفة كيفية الولوج للموقع الإلكتروني لنظام معلومات المشاريع الزراعية.
38.4	10	عدم معرفة المؤسسة بوجود نظام معلومات للمشاريع الزراعية
100	26	المجموع

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

جدول 23.4: جدول الإحصاء الوصفي لاستخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

الرقم	الاستخدام	المعدل
1	البحث عن مشاريع ذات علاقة يتم تنفيذها حالياً.	3.11
2	البحث عن مؤسسات منفذة لمشاريع مشابهة لعمل مؤسستك.	2.98
3	البحث عن مشاريع مستقبلية تخطط لها مؤسسات أخرى.	3.15
4	البحث عن خبراء محليين أو عالميين ممكن الاستفادة منهم.	2.54
5	البحث عن مؤسسات مانحة لتمويل مشاريع زراعية.	2.97
6	البحث عن المناطق المهمشة والتي في حاجة لمشاريع زراعية.	3.36
7	البحث عن تقارير دورية أو غير دورية أو أوراق عمل حول القطاع الزراعي أو الأمن الغذائي.	3.11
8	البحث عن مواد تدريبية متعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.	2.79

ولفحص الفرضية المتعلقة باستخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية والتي تنص على عدم وجود فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث استخدام المؤسسات لنظام معلومات المشاريع الزراعية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) تبعا لمتغير:

- المحافظة.
- الموقع الجغرافي (شمال الضفة ووادي الأردن وجنوب الضفة ممثلة بمنطقة الخليل).
- طبيعة المؤسسة (حكومية، غير ربحية أو دولية).

تم اللجوء إلى جدول التباين الأحادي (24.4)، والذي يظهر قبول الفرضية بالنسبة لمتغير المحافظة والموقع الجغرافي، بينما يتم رفضها بالنسبة لمتغير طبيعة المؤسسة، حيث يظهر الجدول (25.4) وجود فروق في وجهات النظر بين العاملين في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير ربحية، وبين العاملين في المؤسسات الحكومية والدولية كذلك.

ولتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية، بحيث يتم تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي، تم استخلاص مجموعة من المقترحات (الجدول 26.4)، وتم إعطاء ثلاثة خيارات ولكل منها وزن، حيث لا=1، محايد=2، ونعم=3.

جدول 24.4: جدول التباين الأحادي لتحديد استخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المحافظة	1.105	6	0.017	0.039	1.000
	20.415	46	0.444		
	20.519	52			
المنطقة الجغرافية	0.041	2	0.021	0.050	0.951
	20.478	50	0.410		
	20.519	52			
طبيعة المؤسسة	6.924	2	3.462	10.979	0.000
	16.396	52	0.315		
	23.319	54			

جدول 25.4: جدول المقارنات البعدية لتحديد استخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة.

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I-J)	طبيعة المؤسسة (J)	طبيعة المؤسسة (I)
0.032	0.56488*	مؤسسة غير ربحية	حكومية
0.000	0.87225*	دولية	
0.032	-0.56488*	حكومية	
0.250	0.30737	دولية	مؤسسة غير ربحية
0.000	-0.87225*	حكومية	دولية
0.250	-0.30737-	مؤسسة غير ربحية	

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول 26.4: مقترحات تحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المعدل	مقترحات تحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية	الرقم
2.66	تطوير الموقع باستمرار بحيث يسهل استخدامه والحصول على معلومات منه، وكذلك تسهيل إدخال المعلومات.	1
2.96	التزام المشاركين بالبرنامج وتحديث المعلومات باستمرار.	2
2.20	إيجاد آلية تجبر الجميع على المشاركة وتفرغ بياناتها في نظام معلومات المشاريع الزراعية.	3
2.32	أن يتم التنسيق مع الجهات الممولة بحيث تشترط المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية لإعطاء تمويلها.	4
2.64	ضرورة ربط البرنامج مع جهاز الإحصاء المركزي ووزارة التخطيط وأي مراكز معلومات أخرى.	5
2.80	عمل ورشات عمل دورية لمدراء المشاريع ومدراء العلاقات العامة في مختلف المؤسسات يتم من خلالها إطلاعهم على كيفية التعامل مع برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية، ومن ثم يتولوا هم بدورهم نقل خبراتهم لموظفي المؤسسة التي ينتمون إليها.	6
2.21	احتواء النظام على نظام مساعدة بحيث يرشد لكيفية الاستخدام.	7
2.21	يجب أن تكون جميع محتويات البرنامج باللغتين العربية والإنجليزية.	8
2.14	احتواء النظام ضمن خرائطه على معلومات تفصيلية مثل استعمال الأراضي وكمية الأمطار وغيرها.	9
2.29	يجب أن يزود البرنامج بتقارير وتقييمات عامة تهم جميع الأطراف المعنية بالقطاع الزراعي.	10

المصدر: البيانات المفرغة من دليل المقابلة.

أظهر الجدول (26.4) أن أهم مقترح لتحسين فعالية البرنامج ورفع مستوى التنسيق هو التزام الأعضاء وتحديث معلوماتهم باستمرار، ثم عمل ورشات عمل دورية لمدراء المشاريع ومدراء العلاقات العامة في مختلف المؤسسات يتم من خلالها إطلاعهم على كيفية التعامل مع برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية، ومن ثم يتولوا هم بدورهم نقل خبراتهم لموظفي المؤسسة التي ينتمون إليها، وهذا يتوافق وما سبق ذكره واستخلاصه من استخدامات البرنامج وأسباب عدم مشاركة بعض المؤسسات في النظام.

ولفحص الفرضية لا يوجد فرق في وجهات نظر المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي من حيث تحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) تبعا لمتغير المحافظة والموقع الجغرافي (شمال الضفة ووادي الأردن وجنوب الضفة ممثلة بمنطقة الخليل)، وطبيعة المؤسسة (حكومية، غير ربحية أو دولية).

تم اللجوء إلى جدول التباين الأحادي (27.4)، والذي يظهر قبول الفرضية بالنسبة لمتغير المحافظة والموقع الجغرافي، بينما يتم رفضها بالنسبة لمتغير طبيعة المؤسسة، حيث يظهر الجدول (28.4) وجود فروق في وجهات النظر بين العاملين في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير ربحية، وبين العاملين في المؤسسات الغير ربحية والدولية كذلك.

جدول 27.4: جدول التباين الأحادي لتحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS).

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المحافظة	بين المجموعات	6	0.064	0.986	0.446
	الخطأ	48	0.065		
	المجموع	54			
المنطقة الجغرافية	بين المجموعات	2	0.171	2.826	0.068
	الخطأ	52	0.061		
	المجموع	54			
طبيعة المؤسسة	بين المجموعات	2	0.478	9.879	0.000
	الخطأ	53	0.048		
	المجموع	55			

جدول 28.4: جدول المقارنات البعدية لتحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

مستوى الدلالة	متوسط الفروق Mean Difference (I-J)	(J) طبيعة المؤسسة	(I) طبيعة المؤسسة
0.003	0.26131*	مؤسسة غير ربحية	حكومية
0.980	-0.01513-	دولية	
0.003	-0.26131*	حكومية	مؤسسة غير ربحية
0.001	-0.27644*	دولية	
0.980	0.01513	حكومية	دولية
0.001	0.27644*	مؤسسة غير ربحية	

* متوسط الفروق يتحدد عند مستوى الدلالة 0.05.

وأخيرا وبعد كل ما تم ذكره عن نظام معلومات المشاريع الزراعية يمكن أن يتم ملاحظة، أن جميع المؤسسات تسعى بشكل أو بآخر لتحقيق تنسيق فيما بينها لما يضمنه هذا التنسيق من عائد جيد على المؤسسة، ولو اختلفت وجهات نظر البعض بآليات التنسيق إلا أن نظام معلومات المشاريع الزراعية يعد خطوة على الطريق، حيث يقدم معلومات وفيرة، ومتنوعة عن القطاع الزراعي وجميع المؤسسات بحاجة إليها ومن خلال العمل على تحليل تلك المعلومات وزيادة استخدام النظام، والاستفادة القصوى منه ستساعد في تحقيق الاحتياجات التنموية وتلبية الأولويات من القطاعات الفرعية الزراعية، وتغطية جميع المناطق ذات الحاجة، بحيث لا يعود هناك مناطق مهمشة. وهذا يقود إلى وجود دور لنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS) في تحقيق تنسيق فعال بين مختلف المؤسسات وهذا يضحده أي فرضية تعاكس ذلك.

وختاما لنقاش النتائج ورجوعا للفرضية الرئيسية للدراسة بأن التدخلات والمشاريع الزراعية التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسات المحلية والدولية في الضفة الغربية لا تلبى بشكل كاف الاحتياجات الحقيقية للتجمعات المحلية، وإن التنسيق والتعاون ما بين تلك المؤسسات غير كاف ويمكن تحسينه والتغلب على العقبات التي تعترضه، وإن نظام معلومات المشاريع الزراعية هو أداة فاعلة لتنسيق الجهود ومشاركة المعلومات الزراعية إذا ما تم استخدامه وتفعيله بشكل جيد، يمكن القول بقبول هذه الفرضية بناء على المعطيات التي تم مناقشتها في البنود السابقة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

خلصت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1. تشكل المؤسسات الفلسطينية على اختلاف أنواعها ما يقارب ثلثي عدد المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، لذلك يجب عليها التنسيق فيما بينها ووضع مرجعية لعملها بحيث لا يحدث تنافس من أي نوع بينها، كما يجب عليها أن توجه عمل الثلث المتبقي من المؤسسات الدولية بما يتناسب والأجندة الفلسطينية والحاجة على أرض الواقع.
2. تشكل المؤسسات غير الربحية الفلسطينية النسبة الأكبر من المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، لذا لا بد من تنسيق العمل فيما بينها وبين المؤسسات الأخرى لتحقيق نتائج مثمرة على أرض الواقع.
3. لا يساهم القطاع الخاص بدور كبير في القطاع الزراعي، بل ويؤثر في نواحي كثيرة في القطاع الزراعي، وذلك لأن بعض نشاطات القطاع الخاص تساعد في زيادة الدخل القومي وتحسين الاقتصاد، بالإضافة إلى تشغيل أيدي عاملة وتخفيض مستوى البطالة، لذا يجب تظافر الجهود من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لتشجيع القطاع الخاص.
4. يختلف توزيع المشاريع على القطاعات الفرعية الزراعية الثلاثة عشر، حيث تسنأثر بعض القطاعات بعدد كبير من المشاريع كقطاع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم، بينما لا تحصل

- بعض القطاعات الأخرى على أي مشروع مثل قطاع الخدمات المالية، وتحصل بعض القطاعات المهمة مثل قطاع البنية التحتية على عدد قليل من المشاريع؛ وهذا يدعم المقولة أن المساعدات تشجع المشاريع الاغاثية على التنمية.
5. يختلف توزيع المشاريع بمختلف القطاعات الفرعية بحسب تقسيمات الضفة الغربية إلى مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة بالإضافة إلى وادي الأردن.
6. يختلف توزيع المشاريع بمختلف القطاعات الفرعية الزراعية بين محافظات الضفة الغربية.
7. لا يتم إدخال جميع المشاريع المنفذة ضمن نظام معلومات المشاريع الزراعية، حيث لا يحدّث بعض الأعضاء معلوماتهم، ولا تنتسب جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي إلى نظام معلومات المشاريع الزراعية.
8. يمكن الحصول على الكثير من البيانات من خلال نظام معلومات المشاريع الزراعية، سواء فيما يخص بالقطاعات الفرعية الزراعية أو المشاريع والمحافظات المنفذة فيها، وحتى أماكن تنفيذ المشاريع وغيرها من المعلومات الحيوية، اللازمة لعمل المؤسسات والتنسيق فيما بينها.
9. تختلف الاحتياجات التنموية من القطاعات الفرعية الزراعية عما يقدم من مشاريع، سواء بالقطاعات الأكثر أهمية أو بمناطق تنفيذ المشاريع، لذلك يجب دراسة معطيات الواقع جيدا والعمل بموجب تلك المعطيات، كذلك يجب تحديث المعلومات لدى المؤسسات بالاحتياجات الحقيقية والاعتماد على الخطط المحدثة أو آخر المعلومات المتوفرة، والتي يمكن من خلال نظام معلومات المشاريع الزراعية الحصول عليها.
10. تختلف الاحتياجات التنموية من منطقة جغرافية إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى، ولذلك يجب وضع خطط عامة للاحتياجات ثم يجب أن تتبثق عنها خطط أكثر تفصيلا للمناطق ثم لكل محافظة على حدة وكل قرية، أو تجمع سكاني.
11. التنسيق بين المؤسسات لا يرقى للمستوى المطلوب بسبب العلاقة التنافسية بين المؤسسات، وضعف الثقة بين مختلف المؤسسات، وخاصة القطاع العام والأهلي.
12. تختلف وجهات النظر في مقترحات تحسين عملية التنسيق وتفعيل نظام معلومات المشاريع الزراعية، سواء بين المؤسسات العاملة في المحافظات المختلفة وخاصة بين محافظات الشمال والجنوب، أو بين المؤسسات الحكومية والدولية والغير ربحية، وهذا نتاج اختلاف المصالح، واختلاف النظرة لأهمية التنسيق.
13. لا يتم نقل الخبرات التي يكتسبها المشاركون في الورشات والاجتماعات من العاملين في المؤسسات المختلفة إلى باقي الأفراد والفروع والأقسام لنفس المؤسسة، وهذا يعيق التنسيق بين المؤسسات، كما يعيق نشر نظام معلومات المشاريع الزراعية واستخدامه بالشكل الأمثل.

14. نظام معلومات المشاريع الزراعية يعد حاجة أساسية للتنسيق بين المؤسسات ولرفع كفاءة العمل بالقطاع الزراعي ككل.

2.5 مقترحات الدراسة

اما مقترحات الدراسة فهي:

1. وضع مرجعية فلسطينية لعمل المؤسسات الفلسطينية ككل، ويمكن أن تكون الخطط متوسطة المدى بداية حسنة تنطلق منها جميع المؤسسات، وأن يكون هناك تفصيل لهذه الخطط بحيث تغطي احتياجات كل محافظة على حدة، وحتى كل قرية أو تجمع سكاني، مع ايجاد قوانين وتشريعات تساعد وتشجع عملية التنسيق بين المؤسسات.
2. التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية ككل، ونبذ أي خلافات، مع مأسسة العلاقة بين وزارة الزراعة والمانحين بحيث يتم التقيد بالخطط الوطنية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وبنفس الوقت الاستفادة من المانحين قدر المستطاع ورسم سياساتهم التمويلية بما يتناسب والخطط.
3. العمل على أجندة فلسطينية بحيث لا يتم تبني أي أجندة دولية متأثرة بسياسات ليست فلسطينية، فما على أرض الواقع يعرفه الفلسطينيون أكثر من أي أحد آخر، لذلك بتكثيف الجهود وبالتعاقد بين مختلف المؤسسات، ورفض كل ما لا يتماشى مع واقع الحال سيتم تحقيق استفادة أكبر وعائد أفضل من المساعدات الدولية.
4. دعم القطاع الخاص وتشجيعه للمشاركة في رفع مستوى القطاع الزراعي والمساهمة فيه بشكل جاد، وإن استوجب الأمر تقديم التدريب لمن يحتاجه، وتقديم الدعم المادي للمتضررين من الظروف السياسية أو المناخية أو غير القادرين ماديا أو غيرها، وذلك لتشجيع المستثمرين فيه من العمل، لوجود من يؤهلهم ويساعدهم عند حدوث بعض الكوارث والانتكاسات، كذلك عمل ورشات لهم وتدريبهم للدور المحوري الذي يستطيعون أن يلعبوه.
5. إجراء تحليل دائم للبيانات في نظام معلومات المشاريع الزراعية ونشر المعطيات التي يتم الحصول عليها، مع توضيح مدى توافق ما ينفذ من مشاريع مع المتطلبات الفلسطينية وأسباب اختلاف نوع وعدد المشاريع المنفذة في كل قطاع في المحافظات المختلفة.
6. الاهتمام بتحديث المؤسسات لمعلوماتها في نظام معلومات المشاريع الزراعية، مع العمل على استكمال جميع المعلومات مثل مبالغ تنفيذ المشاريع وعدد المستفيدين منها، وغيرها من المعطيات التي تساعد في رصد الواقع لرسم المستقبل.

7. حث المؤسسات للانضمام إلى نظام معلومات المشاريع الزراعية، لم يشكله النظام من بنك للمعلومات يساعد في تبيان الحاضر وبالتالي التخطيط للمستقبل.
8. التركيز على المشاريع التنموية، وعدم قبول المشاريع الاغاثية إذا لم يكن هناك حاجة لها.
9. يجب أن يتم التخطيط للقطاع الزراعي لكل منطقة من خلال المشاركة الشعبية، وهنا القصد بالمشاركة الشعبية جميع المؤسسات ذات العلاقة وعلى اختلاف أنواعها، والمزارعين والعاطلين عن العمل وغيرهم ممن يتأثرون بهذه الخطط، وما ينفذ منها من مشاريع.
10. التنسيق بين المؤسسات ليس بالأمر المستحيل، وما ينقص هو تحديد الأدوار ورسم لدور كل مؤسسة، بحيث تصبح العلاقة بين المؤسسات تكاملية وليس تنافسية، ويشارك القطاع الأهلي القطاع العام ومثله الخاص، وتبنى علاقات من الثقة بين جميع الأطراف.
11. ضرورة نقل الخبرات التي يكتسبها العاملون في المؤسسات المختلفة من خلال حضورهم لورشات عمل واجتماعات وندوات، وذلك بمختلف الوسائل سواء كان عن طريق عقد تدريبات داخل المؤسسة أو لوحة الإعلانات أو البريد الالكتروني، وغيرها من الوسائل.
12. عمل دراسات تبيين الأثر الايجابي لعملية التنسيق بين المؤسسات.

المراجع

- أبو سيف، ع. (2005): **المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- أبو فرحة، س. (ربيع، 2007): "المؤتمر الدولي حول الإحصاء والتنمية هل يشكل دعامة لتعزيز جهود التنمية في الأراضي الفلسطينية؟". فلسطينيات، 2. ص ص 149-158.
- أريج "معهد الأبحاث التطبيقية" (2002): **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة في الأراضي الفلسطينية، القدس- فلسطين**.
(<http://www.arj.org/pub/pubarabic/Israeli%20Violations%20against%20Env.%202005/index.htm>, 25/10/2006)
- إسحاق، ج. وهريمات، ن. (2001): **القطاع الزراعي الفلسطيني وآفاق تطويره من خلال البحث العلمي**. أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"، بيت لحم- فلسطين.
- الأعرج، ح. (1997): **الهيئات المحلية في ظل الاحتلال**. منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- آغا، ح. (1965): **الأمم المتحدة-حقائق وأسرار**، الطبعة الأولى. دار المعارف، القاهرة.
- بكدار "المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار" (2007): **دراسة حول القطاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه**. بكدار، رام الله- فلسطين.
(<http://www.pccdar.ps/pdfs/Agricultural%20Report.pdf>, 24/7/2008)
- ثمين الهيجاوي (آذار 2007): **مفاهيم أساسية حول المؤسسات غير الربحية**. اتصال شخصي.
- جامعة بير زيت (2005): **فلسطين "تقرير التنمية البشرية 2004"**، الطبعة الأولى. جامعة بير زيت، فلسطين.
- جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" (2007): **التقرير السنوي 2007**. جمعية التنمية الزراعية، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006): **الإحصاءات الزراعية 2005/2004**، تشرين أول/أكتوبر 2006. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008): **التعداد العام للسكان والمساكن (المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد- السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين.
- جودة الجمل (أيار 2008): **ماهية جمعية الملتقى الفلسطيني للتنمية وأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأهلية**. اتصال شخصي.
- حماد حسين (أيلول 2007): **مفاهيم حول منظمات المجتمع المدني**. اتصال شخصي.

- خلف، ف. (2006): **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الأردن.
- دعنا، ع. (2005): **مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني** (مفهومها، تشكيلاتها، علاقتها بالديمقراطية، تأثيرها في الحكم، التكامل بينها وبين السلطة، توصيات لبناء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني)، مؤتمر "دور رؤيا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في السيرة الديمقراطية والإصلاح"، عمان-الأردن.
- (http://www.freewebs.com/3bd-al3aleem/seminars.htm, 30/9/2007)
- دمج، ع. (2006): **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثره على التنمية الريفية المحلية في فلسطين من 1994-2006** (حالة دراسية- محافظة جنين). جامعة القدس، فلسطين.
- السيد، ر. (2007): **قياس وتطوير أداء المؤسسات العربية**، الطبعة الأولى. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- ج.م.ع.
- الشلالدة، ف. (2002): **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود**، ورقة عمل في مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم، تشرين الثاني 2002، رام الله-فلسطين.
- (http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=568, 26/9/2007)
- صالح، أ. (2007): **نحو دور تنموي أكبر للمساعدات الطارئة المقدمة للشعب الفلسطيني** "حالة دراسية" برنامج من عائلة لعائلة المنفذ من خلال مؤسسة التعاون. جامعة القدس، فلسطين. (مشروع بحث).
- صالح، ح. (1984): **موقع فلسطين، الموسوعة الفلسطينية**. ق 1، م 4، دمشق.
- صالح، ع. (شباط، 2008-أ): **تعريف بنظام معلومات المشاريع الزراعية**. في: ورشة عمل حول تنسيق القطاع الزراعي بالمشاركة في منطقة شمال الضفة الغربية. منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة الفلسطينية، نابلس- فلسطين. (http://www.apis.ps)
- صالح، ع. (أيار، 2008-ب): **تعريف بنظام معلومات المشاريع الزراعية**. في: ورشة عمل حول تنسيق القطاع الزراعي بالمشاركة في منطقة وادي الأردن بالضفة الغربية. منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة الفلسطينية، أريحا- فلسطين. (http://www.apis.ps)
- الصواني، غ. (2002): **محاضرات في التنمية والمقاومة**. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- (http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/index.html, 20/4/2008)
- الطنوبي، م. (1996): **الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي**، الطبعة الأولى. منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية-مصر.
- عباس، ف. (ب.ت.): **دعوة للمصالحة مع المؤسسات عن طريق مأسسة المؤسسات**.

([http://www.suronline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)244.htm](http://www.suronline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)244.htm), 25/7/2008)

- عبد الرازق، ع. والزغموري، ع. (معدان). (1992): الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967-1990، الطبعة الأولى، سلسلة الكتب التنموية (3). مركز العمل التنموي/معا، رام الله-فلسطين.
- عبد الله، م. إبراهيم، م. (1998): العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى. دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت.
- عبد الهادي، ع. (2004): المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية إشكاليات العلاقة والتنسيق (أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية، 4). جامعة بير زيت-فلسطين.
- عزام صالح (أيلول 2007): تعريف بنظام معلومات المشاريع الزراعية. اتصال شخصي.
- غنام، م. (2004): دليل إدارة المشاريع الصغيرة. جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" بالتعاون مع مؤسسة كير الدولية، جنين.
- فلسطين، وزارة التخطيط (2005): خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007. وزارة التخطيط، رام الله-فلسطين.
- فلسطين وزارة التخطيط (2007): خطة التنمية متوسطة المدى 2008-2010. وزارة التخطيط، رام الله-فلسطين. (بيانات غير منشورة).
- فلسطين، وزارة الزراعة (2001): استراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين. وزارة الزراعة، رام الله-فلسطين. (بيانات غير منشورة).
- فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2008): المشاريع الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (تقرير متوسط). وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبنمويل من التعاون الاسباني. القدس.
- قاعدة المعلومات الزراعية (1993): التقرير النهائي لنتائج المسح الشامل لمعاصر الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة. المجلد الأول- العدد السابع. الملتقى الفكري العربي ولجان الاغاثة الزراعية بالتعاون مع نقابة المهندسين الزراعيين، القدس-فلسطين.
- القصر اوي، ع. (2007): الاتجاهات التنموية للمانحين وأثرها على التنمية المحلية في الأراضي الفلسطينية. جامعة القدس، فلسطين.
- قعقور، ر. (2007): مأسسة جهود تحسين الأمن الغذائي في الضفة الغربية، واقع وتطلعات "دراسة حالة: محافظة بيت لحم". جامعة القدس، فلسطين. (مشروع بحث).

- كليب، د، وآخرون (2002): **القبض على النمر من ذيله "التغيير المؤسسي في المنظمات الأهلية"**. ترجمة عادل ح. يحيى. المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي وجمعية التنمية الزراعية "الآغاثة الزراعية"، رام الله-فلسطين.
- ليلة، م. (1978): **نظرية المؤسسات العامة**. جامعة بيروت العربية، بيروت-لبنان.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء (2002): **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني "دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون"**. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله-فلسطين.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2001): **الحق في التنمية، الطبعة الأولى**. سلسلة الدراسات، 26. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2004): **تقرير التنمية البشرية فلسطين 2004**. مؤتمر التنمية البشرية، 2004/12/18م. جامعة بيرزيت، فلسطين.
- <http://www.pinc.gov.ps/Arabic/economy/development/development-18.html>, 29/4/2007
- مطاوع، أ. (2002): **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي**، الطبعة الأولى. دار الفكر العربي للنشر، القاهرة- ج.م.ع.
- مقداد، س. (تشرين الثاني، 2001): **الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية**. مجلة رؤية، العدد 14.
- موسشيت، د. (محرر). (2000): **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى. ترجمة بهاء شاهين. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م. القاهرة- ج.م.ع.
- يحيى، ع. (محرر). (2000): **دليل فلسطين السياحي (الضفة الغربية وغزة) دليل تاريخي وأثري**. إعداد: عادل يحيى، معين صادق وحنا عبد النور. المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله- فلسطين.

ملحق 1.2: نشرة إخبارية إعلامية تصدر كل أسبوعين من قبل نظام معلومات المشاريع الزراعية (العدد الثامن).



in numbers

- ▶ 199, 490 = Number of working days generated for unemployed farmers/workers through job creation programmes in the oPt since 2004
- ▶ 5511 = Number of household water storage tanks installed in the oPt since 2004
- ▶ 16, 116 = Number of dunams of drip irrigation networks installed in the oPt since 2004

Vol. 8 | 1-31 Mar | 2009

apis dispatch

All information in this dispatch can be found on www.apis.ps

ADDRESSING NEEDS OF THE AGRICULTURAL SECTOR IN WEST BANK AND GAZA STRIP

events

- Small Ruminant Conference, 11-12 March in Ramallah and Tubas
- Netherlands Fellowship Programmes

new publications

Food Security Bulletin, Issue 1 (MAS) Available in Arabic

Water as a Human Right for the Middle East and North Africa (IDR)

Agricultural Projects in the West Bank and Gaza Strip 2008 (MoA/FAO)

Appeal to Donor Community: Sustainability of Small Ruminants Breeding in the West Bank



vacancies

No new announcements

Post job announcements by emailing sarah.leppert@fao.org.

APIS Report: Agricultural Projects in 2008

Following a three-month campaign among APIS members, project data related to agriculture was uploaded by stakeholders into the Agricultural Projects Information System (APIS). Based on this data, analysis was conducted to determine priority areas for upcoming interventions for agricultural subsectors and areas in West Bank and Gaza Strip (WBGS).

According to the report, over USD 36 million was allocated towards 1 107 interventions targeting vulnerable WBGS farmer, herders, and fishers in 2008. Most of the 61 projects implemented last year took place in West Bank. For every one dollar spent on interventions in Gaza, seven dollars were spent in the WB.

Under-represented subsectors include financial services, private sector development, marketing, institutional building, machinery and equipments, and job creation. Areas in the WBGS that were under-represented in 2008 were Deir Al Balah, Gaza, Rafah, Jericho, Khan Younis,

and North Gaza. More detailed information on each subsector (such as livestock production, water resources, and infrastructure) is available. Also, there are separate chapters for in-depth analysis on the West Bank, including East Jerusalem, and the Gaza Strip. OCHA generated four maps of the various interventions for each area of WBGS (Gaza Strip, and West Bank divided by Northern, Central, and Southern areas).

The report not only identifies gaps in interventions, it provides data for the entire sector to use for strategy-building purposes to meet the unmet needs of the agriculture community. A mid-year report, in time for the CAP mid-year review, is planned upon field verification of project data.

APIS membership includes 169 stakeholders from international and local NGOs, PNA institutions, donors, and UN agencies. The report is available on APIS (www.apis.ps) and can be downloaded as a full report or as chapters.

New Projects in APIS

- Quick High Impact Poverty Alleviation in the Agricultural Sector Project (QHIPA 1) (JCP)
- Provision of Direly Needed Drinking Water for Yatta Area Residents Project (ESDC)
- Rehabilitation of Small Agricultural Infrastructure in the oPt (ESDC)
- Rehabilitation of Small Agricultural Infrastructure (ESDC)
- Participatory Natural Resource Management Programme (ESDC)
- Land Development Project—Southern West Bank (ESDC)
- Emergency Cash for Work for Vulnerable Households in the Palestinian Territory (ACF)
- Salinity Monitoring in JIFTLIK Area (MoA—GDSI)



www.apis.ps Contact: sarah.leppert@fao.org

ملحق 1.3: أسماء المشاركين في ورشات العمل بالمشاركة حول تنسيق القطاع الزراعي.

No.	Names	Organizations
1	H.E Dr. Mahmoud Habbash	Minister, MoA
2	H.E. Dr. Jamal Mheisin	Governor, Nablus
3	Mr. Luigi Damiani	FAO
4	Dr. Azzam Saleh	FAO
5	Ibrahim Al-Hamad	MoA Salfit
6	Dr. Murad A. Shaheen	MoA Ramallah HQ.
7	Nur AlKhaldi	Islamic Relief
8	Samer Titi	MoA
9	Mohamad Fatayer	MoA Nablus
10	Moh'd Shahbari	MoA
11	Moawya Swelem	MoA
12	Kasim Abdo	MoA
13	Haitham Hassasneh	OXFAM 6B
14	Isidro mavarro	OXFAM 6B
15	Julien Bousac	ACTED
16	Dr. Samer Al-Ahmad	PARC
17	Kayed Janazerh	UNDP
18	Dr. Ahmed Shwaika	MoA
19	Ayman Yaseen	ACF-E
20	Younis Sbeih	UNDP
21	Abed S. Yassin	Economic & Social Development center ESDC
22	Mazin Ghannam	Agricultural Marketing Cooperative
23	Majed Nasser	Union of Agricultural Work Committes UAWC
24	Salah Abu Eisheh	Near East Foundation
25	Nidal Dweikat	World Food Programme
26	Abdullah Lahlouh	MoA
27	Raed Abu Kahlil	MoA
28	Rula Al-Khateeb	Palestinian Farmers Union
29	Bashar Sawafta	Juhoud Org.
30	Jodeh Abdul Aziz	PHG
31	Ahmed Fathi Eid	Qalqilia Agricultural office
32	Mohammad Alashqar	MoA
33	Wajdi Bsharat	MoA Tubas
34	Ahmad Suliman	MoA Tulkarm
35	Thaer Rabi	MoA Ramallah
36	Osama Saleh	Universal Group
37	Cristian De Luca	COOPI

ملحق 2.3: دليل المقابلة.

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية

تاريخ المقابلة:

رقم المقابلة:

السادة: المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقوم الطالبة سوزان فيصل محمد أبو فرحة بعمل بحث بعنوان:

نحو مأسسة جهود إحياء القطاع الزراعي الفلسطيني باستخدام نظام معلومات المشاريع الزراعية
(APIS).

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة/ مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية، لذا يرجى التعاون معها، وتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لمساعدتها في إتمام رسالتها.

علماً بأن البيانات والمعلومات ستستخدم لأغراض بحثية بحتة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

المشرف على رسالة الماجستير

د. عزام صالح

1. البيانات العامة

1.1 الاسم:

1.2 المؤسسة:

1.3 المنصب في المؤسسة:

1.4 موقع المؤسسة وعنوانها:

الهاتف: الفاكس:

البريد الإلكتروني:

1.5 النطاق الجغرافي لعمل المؤسسة:

.....

1.6 سنة تأسيس المؤسسة:

1.7 المجالات الرئيسية لعمل المؤسسة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2. تحديد الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية

2.1 بناء على خبرتك ومناطق عمل مؤسستك يرجى وضع علامة من (1 إلى 5) مقابل كل من القطاعات الفرعية الزراعية لتبيان الاحتياجات التنموية وتطوير الزراعة في محافظة (بحيث تتدرج الإجابات من 1 لـأقل أهمية إلى 5 لأكثر أهمية)

الدرجة من (1-5)	القطاعات الفرعية الزراعية	
	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	1
	خدمات مالية	2
	بنية تحتية	3
	بناء مؤسسي	4
	خلق فرص عمل	5
	استعمال أراضي	6
	إنتاج الثروة الحيوانية	7
	أدوات وآليات	8
	الإنتاج النباتي والري	9
	تنمية القطاع الخاص	10
	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	11
	مصادر المياه	12
	حدائق منزلية	13

2.2 ما هي المواقع المقترحة في المحافظة الفلسطينية التي تقع ضمن منطقة عملك وفيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية المذكورة (الرجاء ذكر أكثر أربع مناطق في حاجة ملحة).

المناطق ذات الحاجة الملحة	القطاعات الفرعية الزراعية	
	إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم	1
	خدمات مالية	2
	بنية تحتية	3
	بناء مؤسسي	4
	خلق فرص عمل	5
	استعمال أراضي	6
	إنتاج الثروة الحيوانية	7
	أدوات وآليات	8
	الإنتاج النباتي والري	9
	تنمية القطاع الخاص	10
	أبحاث ودراسات تحديد احتياجات وتخطيط	11
	مصادر المياه	12
	حدايق منزلية	13

3. التنسيق بين المؤسسات

3.1 ما هي برأيك معيقات التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، (بحيث تضع إشارة (x) في الخانة التي تتناسب مع وجهة نظرك في المعوقات واحتياجات مؤسستك).

الرقم	المعوقات	نعم	محايد	لا
1	عدم إعطاء عملية التنسيق الجهد والوقت الكافيين، مع عدم الالتزام بحضور الاجتماعات الهادفة لذلك.			
2	ضعف المتابعة بعد حدوث تنسيق مبادرات التنسيق.			
3	عدم وجود رغبة وقناعة عند بعض المؤسسات بأهمية وجدوى عملية التنسيق.			
4	العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على التمويل والاستثمار بالمشاريع من المؤسسات المانحة.			
5	عدم وجود تنسيق بين القطاع العام والأهلي.			
6	كثرة عدد المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.			
7	غياب أي خطة أو مرجعية أو قوانين تشرح طبيعة العلاقة وتنظم العمل الأهلي.			
8	تضارب المصالح الشخصية للأشخاص في المؤسسات المختلفة يؤثر سلبا على إمكانيات التنسيق بين المؤسسات.			
9	وجود التعصب الحزبي لدى بعض المؤسسات والعاملين فيها يحول دون التنسيق.			
10	وجود تضارب بين أهداف وسياسات بعض المؤسسات تمنعها من التنسيق مع غيرها.			
11	بعض المانحين يقومون بالاتصال المباشر مع بعض المؤسسات دون التنسيق مع القطاع الحكومي، مما يؤثر سلبا على آفاق عملية التنسيق.			
12	عدم توفر المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي والاحتياجات، وعدم توفر خرائط لأماكن تنفيذ المشاريع والمؤسسات العاملة في تلك المناطق.			

			13	عدم المشاركة في برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية.
			14	عدم توفر الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لعملية التنسيق في المؤسسات المختلفة.

أي معيقات إضافية.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3.2 الجدول التالي يحتوي على اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى عملية التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، (بحيث تضع إشارة (x) في الخانة التي تتناسب مع وجهة نظرك في المقترحات واحتياجات مؤسستك).

الرقم	المقترحات	نعم	محايد	لا
1	إعطاء عملية التنسيق الجهد والوقت الكافيين، مع حضور الاجتماعات الهادفة لذلك والعمل المستمر والمتابعة لتحقيق أفضل النتائج في عملية التنسيق.			
2	مناقشة أهمية التنسيق وتبيان أثره الايجابي على العمل والفائدة المتبادلة للأطراف المتعاونة، وما فيه من خير في توزيع المشاريع على المناطق المختلفة، ومنع ازدواجية العمل، وتنظيم عمل المؤسسات.			

			3	عقد اجتماعات دورية بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية وحتى الممولين، لنقاش الأمور العالقة وتوضيح دور الحكومة ودور القطاع الأهلي والدور الذي يلعبه الممولين في العلاقة بينهما، مما يشجع على مد جسور الثقة بين الأطراف ومحاولة التنسيق فيما بينهم.
			4	اعتماد خطة التنمية والإصلاح كمرجعية لأولويات العمل في القطاع الزراعي مع إيجاد آلية تفرض على جميع المؤسسات تفريغ بياناتها في برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية، مع تنسيق المؤسسات الدولية لعملها مع وزارة التخطيط بحيث يصبح هناك مظلة عامة للعمل ككل يكون أساسها حكومي.
			5	تبيان الأدوار والأهداف التي تسعى لها كل مؤسسة وبالتالي توزيع تلك الأدوار ولو أدى هذا إلى تغيير مجرى عمل بعض المؤسسات لتحقيق الأولويات، مع توزيع المشاريع على جميع المناطق والمؤسسات.
			6	نبذ الخلافات الحزبية والتعصب بين مختلف المؤسسات والعمل بروح الفريق.
			7	تدريب كوادر بشرية على عملية التنسيق بحيث يقوموا بنقل المعلومات المتعلقة بالتنسيق لمؤسساتهم، مع إلزامهم بمتابعة عمليات التنسيق على مختلف المستويات.

أي مقترحات إضافية.....

.....

.....

.....

.....

.....

4. نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

4.1 هل المؤسسة عضو في نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

1. نعم 2. لا إذا كان جوابك لا فلماذا

4.2 استخدام نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)

الرجاء وضع إشارة (x) في الخانة التي تتناسب مع مدى استخدام المؤسسة لنظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS).

الرقم	إطلاقا نادرا أحيانا غالبا
1	البحث عن مشاريع ذات علاقة يتم تنفيذها حاليا
2	البحث عن مؤسسات منفذة لمشاريع مشابهة لعمل مؤسستك
3	البحث عن مشاريع مستقبلية تخطط لها مؤسسات أخرى
4	البحث عن خبراء محليين أو عالميين ممكن الاستفادة منهم
5	البحث عن مؤسسات مانحة لتمويل مشاريع زراعية
6	البحث عن المناطق المهمشة والتي في حاجة لمشاريع زراعية
7	البحث عن تقارير دورية أو غير دورية أو أوراق عمل حول القطاع الزراعي أو الأمن الغذائي
8	البحث عن مواد تدريبية متعلقة بالزراعة والأمن الغذائي

أي استخدامات إضافية.....

4.3 الجدول التالي يحتوي على مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، (بحيث تضع إشارة (x) في الخانة التي تتناسب مع وجهة نظرك في مقترحات تحسين نظام معلومات المشاريع الزراعية).

الرقم	المقترح	نعم	محايد	لا
1	تطوير الموقع باستمرار بحيث يسهل استخدامه والحصول على معلومات منه، وكذلك تسهيل إدخال المعلومات.			
2	التزام المشاركين بالبرنامج وتحديث المعلومات باستمرار.			
3	إيجاد آلية تجبر الجميع على المشاركة وتفريغ بياناتها في نظام معلومات المشاريع الزراعية			
4	أن يتم التنسيق مع الجهات الممولة بحيث تشترط المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية لإعطاء تمويلها.			
5	ضرورة ربط البرنامج مع جهاز الإحصاء المركزي ووزارة التخطيط وأي مراكز معلومات أخرى.			
6	عمل ورشات عمل دورية لمدراء المشاريع ومدراء العلاقات العامة في مختلف المؤسسات يتم من خلالها إطلاعهم على كيفية التعامل مع برنامج نظام معلومات المشاريع الزراعية، ومن ثم يتولوا هم بدورهم نقل خبراتهم لموظفي المؤسسة التي ينتمون إليها.			
7	احتواء النظام على نظام مساعدة بحيث يرشد لكيفية الاستخدام.			
8	يجب أن تكون جميع محتويات البرنامج باللغتين العربية والإنجليزية.			
9	احتواء النظام ضمن خرائطه على معلومات تفصيلية مثل استعمال الأراضي وكمية الأمطار وغيرها.			
10	يجب أن يزود البرنامج بتقارير وتقييمات عامة تهم جميع الأطراف المعنية بالقطاع الزراعي.			

..... أي مقترحات إضافية.....

ملحق 1.4: المشاريع الزراعية المنفذة في كافة القطاعات الفرعية الزراعية مع كافة نشاطاتها ومواقع تنفيذها في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2007م.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة جنين

#	SubSector	Activity	Number of Intervintion	Locality
1	Plant Production and Irrigation	Home Gardens Establishment	1	Jenin
		Greenhouses rehabilitation	8	Jenin(2), Deir Abu Da'if, Beit Qad, Jalbun, Faqu'a, 'Arabbuna, Deir Ghazala
		Agricultural Stations Rehabilitation	4	Jenin, Qabatiya, kafr Dan, Birqin.
2	Livestock production	Animal feed (Grains Hay &/or Concentrates)	10	Zububa, 'Anin, Rummana, Tura al Gharbiya, Az Zababida, Raba, Jalqamus, AlMughayyir, Umm at Tut, Al Tayba.
		Supply of Beehives	2	Jenin
3	Water Resources	Household Water Storage Tanks	3	Qabatiya, Bir al Basha, Arraba
4	Institutional building	Human resources, training courses	1	Jenin
5	Extension and farmers capacity building	Training sessions, plant production and protection	20	Jenin, Kafr Dan, Qabatiya, Birqin, Deir Abu Da'if, Deir Ghazala,

				'Arabbuna, Jalbun, Faqqu'a, Beit Qad, At Tayba, Jalqamus, Al Mughayyir, Umm at Tut, Anin, Zububa,Raba, Az Zababida, Rummana, Tura al Gharbiya
		Livestock health, extension visits	1	Jenin
6	Machinery & Equipments	Milking &/or Dairy processing units	1	Jenin
		Telecommunication equipments	1	Jenin
7	Research, Assessment and Planning Studies	Workshops, Conferences and Semminars	1	Jenin
		Diseases & pests analysis	1	Jenin
8	Job creation	Unemployed workers/farmers	9	Birqin, Kafr Dan, Qabatiya, Beit Qad, Faqqu'a, Deir Ghazala, 'Arabbuna,Deir Abu Da'if, Jalbun.
9	Land use	Land reclamation / rehabilitation	1	Kafr Ra'i

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة نابلس

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Private sector development	Establishment of Food Processing Companies	1	Nablus
2	Machinery & Equipments	Milking &/or Dairy processing units	1	Nablus
		Olive mills	1	Nablus
3	Extension and farmers capacity building	Livestock health, extension visits	1	Nablus
		Training sessions, plant production and protection	6	Al 'Aqrabaniya, Furush Beit Dajan, An Nassariya, 'Ein Shibli, Al Badan, Beit Furik.
		Training sessions, irrigation, water management	1	Nablus
4	Research, Assessment and Planning Studies	Diseases & pests analysis	1	Nablus
5	Plant Production and Irrigation	Agricultural Stations Rehabilitation	6	An Nassariya, Furush Beit Dajan, 'Ein Shibli, Al 'Aqrabaniya, Al Badhan, Beit Furik.
6	Job creation	Unemployed workers/farmers	6	An Nassariya, Furush Beit Dajan, 'Ein Shibli, Al 'Aqrabaniya, Al Badhan, Beit Furik.
7	Water Resources	Cisterns / Metallic reservoirs construction	2	Nablus, Furush Beit Dajan.

		Springs rehabilitation	1	Furush Beit Dajan
		Household Water Storage Tanks	1	Furush Beit Dajan
8	Infrastructure	Water Networks	1	Furush Beit Dajan

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة سلفيت

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Home Gardening	Home Gardening	1	Salfit
2	Plant Production and Irrigation	Agricultural Stations Rehabilitation	1	Rafat
3	Extension and farmers capacity building	Training sessions, plant production and protection	1	Rafat
4	Job creation	Unemployed workers/farmers	1	Rafat

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة طولكرم

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Water Resources	Household Water Storage Tanks	4	Attil, Deir al Ghusun, Baqa ash Sharqiya, Tulkarm.

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة قلقيلية

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Home Gardening	Home Gardening	3	Qalqiliya, Jinsafut, Hajja.
2	Job creation	Farmers without job (Work for Food)	1	Qalqiliya
3	Water Resources	Cisterns / Metalic reservoirs construction	2	Hajja, Jinsafut.
4	Research, Assessment and Planning Studies	Workshops, Conferences and Semminars	2	Hajja, JinSafut.

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة أريحا

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Private sector development	Establishment of Food Processing Companies	1	Fasayil
2	Machinery & Equipments	Tractors, Harvesters, Threshers, plows, etc	1	Fasayil
3	Extension and farmers capacity building	Plant production and protection, extension visits	2	Al 'Auja, Al Jiftlik.

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة طوباس

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Private sector development	Establishment of cooperations	1	Tubas
2	Machinery & Equipments	Milking &/or Dairy processing units	1	Tubas
		Telecommunication equipments	3	Tubas, Bardala, Kardala.
		Tractors, Harvesters, Threshers, plows, etc	1	Tubas
3	Plant Production and Irrigation	Home Gardens Establishment	1	Tubas
		Greenhouses rehabilitation	4	Tubas(2), Bardala, Kardala.

		Agricultural Stations Rehabilitation	4	Tubas, Kardala, Bardala, Al Malih.
4	Extension and farmers capacity building	Livestock health, extension visits	1	Tubas
		Establishment of Farmers Associations	2	Kardala, Bardala.
		Training sessions, plant production and protection	6	Tubas, Kardala(2), Bardala(2), Al Malih.
5	Livestock production	Supply of Beehives	2	Tubas(2)
		Supply of Small ruminants	1	Tubas
		Animal feed (Grains Hay &/or Concentrates)	2	Kardala, Bardala.
6	Research, Assessment and Planning Studies	Diseases & pests analysis	1	Tubas
7	Job creation	Unemployed workers/farmers	5	Kardala(2), Bardala(2), Al Malih.

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة الخليل

#	SubSector	Activity	Number Of Intervention	Locality
1	Institutional building	Human resources, training courses	1	Adh Dhahiriya
2	Plant Production and Irrigation	Supply of Planting Materials: Trees	5	Taffuh, Surif, Sa'ir, Beit 'Amra, Al 'Arrub Camp
		Agricultural Stations Rehabilitation	3	Halhul, Beit Ula, Beit Ummar
		Greenhouses construction	5	Bani Na'im, Hureiz, Yatta, Beit 'Amra, Ar Rihya.
		Home Gardens Establishment	1	Hebron (Al Khalil)
3	Livestock production	Supply of Beehives	8	Al Jab'a, Nuba(2), Kharas, Beit Ula, Beit Kahil, Tarqumiya, Surif.
		Supply of Poultry	2	Beit Ula, Ras at Tawil.
4	Extension and farmers capacity building	Training sessions, plant production and protection	5	Beit Ula, Halhul, Beit Ummar, Hebron District, Adh Dhahiriya.
		Establishment of Women clubs	4	Surif, Nuba, Tarqumiya, Beit Kahil.
		Establishment of agricultural cooperatives	4	Beit Kahil, Nuba, Tarqumiya, Surif

		Training sessions, irrigation, water management	4	Surif, Nuba, Tarqumiya, Beit Kahil.
5	Job creation	Unemployed workers/farmers	3	Beit Ula, Beit Ummar, Jala
6	Water Resources	Cisterns / Metallic reservoirs construction	5	Bani Na'im, Ar Rihya, Beit 'Amra, Yatta, Hureiz.
		Grey water treatment construction	2	Bani Na'im, Yatta
7	Research, Assessment and Planning Studies	Workshops, Conferences and Semminars	4	Nuba, Tarqumiya, Surif, Beit Kahil.
		Soil analysis	4	Beit Kahil, Nuba, Surif, Tarqumiya.
		Products Quality Analysis	4	Nuba, Tarqumiya, Surif, Beit Kahil.
8	Home Gardening	Home Gardening	1	Hebron (Al Khalil)

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة بيت لحم

#	SubSector	Activity	Number Of Intervention	Locality
1	Extension and farmers capacity building	Training sessions, plant production and protection	11	Nahhalin(4), BethLehem District, Husan(2), Battir, Wadi Fukin(2), BethLehem(Beit Lahm).
2	Home Gardening	Home Gardening	8	Nahhalin(2), Wadi Fukin(2), Husan(2), Battir, BethLehem(Beit Lahm).
3	Water Resources	Cisterns rehabilitation	9	Husan(3), Wadi Fukin(3), Nahhalin, Battir(2)
		Springs rehabilitation	7	Battir(2), Husan(2), Wadi Fukin(2), Nahhalin.
		Water ponds rehabilitation	3	Wadi Fukin, Husan, Battir
		Grey water treatment construction	6	Wadi Fukin, Husan, Battir, Al 'Ubeidiya, Dar Salah, Za'tara.
		Household Water Storage Tanks	3	Battir, Wadi Fulkin, Husan
		Cisterns / Metalic reservoirs construction	6	Al 'Ubeidiya, Dar Salah, Za'tara, Beit Ta'mir, Wadi Rahhal, BethLehem(Beit Lahm).
4	Land use	Land reclamation / rehabilitation	10	Wadi Fukin(2), Battir(2), Husan(2), Nahhalin(3), Bethlehem(Beit Lahm).

5	Plant Production and Irrigation	Supply of Planting Materials: Trees	7	Dar Salah, Beit Fajar, Al Khas, Al Walaja, Umm Salamuna, Bethlehem(Beit Lahm)
		Greenhouses construction	5	Al 'Ubeidiya, Dar Salah, Za'tara, Beit Ta'mir, Wadi Rahhal.
6	Livestock production	Supply of Beehives	3	Beit Jala, Bethlehem(Beit Lahm)(2)
		Supply of Poultry	7	Tuqu' , Al 'Ubeidiya, Husan, Wadi Fukin, Nahhalin, Battir, Al Walaja.
7	Infrastructure	Base Coarse Road construction	1	Nahhalin

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

المشاريع الزراعية المنفذة خلال العام 2007م في محافظة رام الله

#	SubSector	Activity	Number of Intervention	Locality
1	Machinery & Equipments	Olive mills	2	Beituniya, AL Bireh
2	Private sector development	Establishment of cooperations	1	Al Bireh
3	Institutional building	Human resources, training courses	5	Rantis, Bil'in, Shuqba, Al Lubban al Gharbi, Budrus
4	Extension and farmers capacity building	Training sessions, plant production and protection	7	Rantis, Bil'in, Shuqba, Al Lubban al Gharbi, Budrus, Beit Liqya, 'Ein Siniya.
5	Plant Production and Irrigation	Agricultural Stations Rehabilitation	2	Ein Siniya, Beit Liqya.
		Home Gardens Establishment	1	Ramallah
6	Job creation	Unemployed workers/farmers	2	Ein Siniya, Beit Liqya.
7	Home Gardening	Home Gardening	1	Ramallah
8	Research, Assessment and Planning Studies	Water Analysis	1	Ramallah

المصدر: قاعدة بيانات نظام معلومات المشاريع الزراعية.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	القطاعات الفرعية الزراعية المعتمدة ضمن نظام معلومات المشاريع الزراعية.....	1.2
45	توزيع المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية في العام 2007م (ع. صالح، 2008-أ، غير منشور).....	1.3
48	توزيع المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية في العام 2007م.....	1.4
49	عدد ونسبة المؤسسات المشاركة في ورشات العمل والمقابلات، موزعة بحسب طبيعة المؤسسة.....	2.4
50	عدد ونسبة المؤسسات المشاركة في ورشات العمل والمقابلات، موزعة بحسب المحافظة.....	3.4
52	توزيع المشاريع المنفذة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية في كل قطاع فرعي زراعي خلال العام 2007م.....	4.4
57	الأوساط الحسابية المحددة لأولويات الاحتياجات التنموية من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في مختلف المحافظات.....	5.4
59	جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعا لمتغير المحافظة.....	6.4
60	جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعا لمتغير الموقع الجغرافي.....	7.4
60	جدول التباين الأحادي لتحديد أولويات القطاعات الفرعية الزراعية تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة.....	8.4
62	جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات الشمال والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية....	9.4-أ
63	جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات الشمال والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية....	9.4-ب

64	جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات وادي الأردن والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.....	10.4-أ
65	جدول المناطق المقترحة في كل محافظة من محافظات وادي الأردن والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.....	10.4-ب
66	جدول المناطق المقترحة في محافظة الخليل والتي فيها احتياجات ملحة متعلقة بالقطاعات الفرعية الزراعية.....	11.4
67	جدول الإحصاء الوصفي لمعيقات التنسيق.....	12.4
68	جدول التباين الأحادي لتحديد معيقات التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	13.4
69	جدول الإحصاء الوصفي لمقترحات تحسين التنسيق بين المؤسسات	14.4
70	جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعاً لمتغير المحافظة.....	15.4
71	جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعاً لمتغير المحافظة.....	16.4-أ
72	جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعاً لمتغير المحافظة.....	16.4-ب
73	جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي.....	17.4
73	جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي.....	18.4
74	جدول التباين الأحادي لتحديد اقتراحات لتحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة.....	19.4

74	جدول المقارنات البعدية لاقتراحات تحسين وتطوير مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة.....	20.4
75	نسبة الأعضاء وغير الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية من المقابلين من العاملين في القطاع الزراعي.....	21.4
76	أسباب عدم المشاركة في نظام معلومات المشاريع الزراعية.....	22.4
76	جدول الإحصاء الوصفي لاستخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية.....	23.4
77	جدول التباين الأحادي لتحديد استخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	24.4
78	جدول المقارنات البعدية لتحديد استخدامات نظام معلومات المشاريع الزراعية من قبل العاملين في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي تبعا لمتغير طبيعة المؤسسة.....	25.4
78	مقترحات تحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	26.4
79	جدول التباين الأحادي لتحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	27.4
80	جدول المقارنات البعدية لتحديد مقترحات لتحسين فعالية نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS)، من أجل المساهمة في تحقيق مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	28.4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	خارطة الضفة الغربية وقطاع غزة (أريج "معهد الأبحاث التطبيقية"،(2002	1.2
28	الصفحة الرئيسية لموقع نظام معلومات المشاريع الزراعية على الشبكة الالكترونية.....	2.2
29	كيفية البحث عن مشاريع من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية المختلفة لمختلف المؤسسات على الصفحة الالكترونية لنظام معلومات المشاريع الزراعية.....	3.2
29	مثال يوضح نسبة مشاريع إرشاد المزارعين وبناء قدراتهم المنفذة في كل محافظة فلسطينية (فلسطين، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008).....	4.2
32	كيفية التعرف على مختلف المؤسسات الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية من خلال الشبكة الالكترونية.....	5.2

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
89	نشرة إخبارية إعلامية تصدر كل أسبوعين من قبل نظام معلومات المشاريع الزراعية (العدد الثامن).....	1.2
90	أسماء المشاركين في ورشة عمل حول تنسيق القطاع الزراعي بالمشاركة في منطقة شمال الضفة الغربية.....	1.3
91 دليل المقابلة.....	2.3
100	المشاريع الزراعية المنفذة في كافة القطاعات الفرعية الزراعية مع كافة نشاطاتها ومواقع تنفيذها في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2007م.....	1.4

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	عنوان المبحث	رقم المبحث
أ	الإقرار.....	
ب	الشكر والعرفان.....	
ج	التعريفات.....	
د	قائمة المختصرات.....	
هـ	الملخص باللغة العربية.....	
ز	الملخص باللغة الإنجليزية.....	
1	خلفية البحث.....	الفصل الأول:
1	المقدمة.....	1.1
3	مشكلة الدراسة.....	2.1
4	مبررات الدراسة.....	3.1
4	أهداف الدراسة.....	4.1
5	أسئلة الدراسة.....	5.1
6	فرضيات الدراسة.....	6.1
7	حدود الدراسة.....	7.1
8	حدود مشكلة البحث المكانية.....	1.7.1
8	حدود مشكلة البحث الزمنية.....	2.7.1
8	محددات الدراسة ومعوقاتها.....	8.1
9	الإطار النظري والدراسات السابقة.....	الفصل الثاني:
9	نبذة عن الضفة الغربية وقطاع غزة.....	1.2
9	مقدمة.....	1.1.2

9	الموقع والمحافظة.....	2.1.2
11	السكان والنشاط الاقتصادي.....	3.1.2
11	التضاريس والأقاليم الزراعية.....	4.1.2
12	الزراعة.....	2.2
12	مفهوم الزراعة والإنتاجية الزراعية.....	1.2.2
13	الزراعة في فلسطين.....	2.2.2
14	واقع ومعطيات الزراعة الفلسطينية.....	1.2.2.2
14	المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي.....	2.2.2.2
15	القطاع الزراعي كداعم لعملية التنمية.....	3.2.2
17	دور الدولة في عملية التنمية.....	3.2
18	طبيعة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي في فلسطين.	4.2
19	المؤسسات الحكومية.....	1.4.2
19	المؤسسات الخاصة.....	2.4.2
20	المؤسسات غير الربحية.....	3.4.2
23	المؤسسات الدولية.....	4.4.2
24	التنسيق والتشبيك بين المؤسسات.....	5.2
25	أهمية بناء نظام معلومات زراعية.....	6.2
27	نظام معلومات المشاريع الزراعية (APIS).....	7.2
27	تعريف بالنظام واستخداماته.....	1.7.2
31	الأعضاء في نظام معلومات المشاريع الزراعية.....	2.7.2
33	الدراسات السابقة.....	8.2

44 منهجية الدراسة وإجراءاتها **الفصل الثالث:**

44	المقدمة.....	1.3
44	تصميم البحث.....	2.3
44	الإجراءات البحثية.....	3.3
45	مجتمع وعينة الدراسة.....	4.3
46	أدوات البحث.....	5.3

46 دليل المقابلة.....	6.3
46 طرق جمع البيانات.....	7.3
47 طرق تحليل البيانات.....	8.3
48 النتائج مناقشتها.....	الفصل الرابع:
48 المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.....	1.4
50 المشاريع الزراعية المنفذة في القطاع الزراعي.....	2.4
56 تحديد الأولويات من ضمن القطاعات الفرعية الزراعية.....	3.4
60 تحديد المناطق الجغرافية الأقل حظا من حيث المشاريع الزراعية.....	4.4
67 التنسيق بين المؤسسات.....	5.4
74 نظام معلومات المشاريع الزراعية بين الاستخدام ومقترحات تحسين الفاعلية.....	6.4
81 الاستنتاجات ومقترحات الدراسة.....	الفصل الخامس:
81 الاستنتاجات.....	1.5
83 مقترحات الدراسة.....	2.5
85 المراجع.....	
89 الملاحق.....	
112 فهرس الجداول.....	
115 فهرس الأشكال.....	
116 فهرس الملاحق.....	
117 فهرس المحتويات.....	